جامعة مولود معمري -تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الدول المغاربية (2007-2020م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطلبة :

- موري سوهيلة
- أحمين ججيقة

إشراف الأستاذ:

د.ونوغي مصطفى

لجنة المناقشة:

-الأستاذة: عطيش يمينة.....رئيسا

-الأستاذ: د.ونوغي مصطفى.....مشرفا ومقررا

-الأستاذ: عمرون محمد.....مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله ملئ السموات والأرض وما بينهما

الحمد لله والشكر كله لله عز وجل الذي من علينا بنعمة العلم ووفقنا وأمدنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

واخص بالشكر إلى من أدين له بالنجاح أستاذي ومشرفي الدكتور ونوغي مصطفى، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة ونصائحه.

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين لقراءة المذكرة.

شكرا

إهداء

إليك يا من أهدتني من نور قلبها، ومن علمتني معنى الحياة وأنارت دربي وقاسمت أفراحي وأحزاني إليك أنت يا أمي الغالية.

إلى روح أبي الطاهرة طيب الله تراه وتغمده برحمته الواسعة، ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله تعالي في إكمال مشواري الدراسي.

إلى إخوتي وأخواتي وزوجي العزيز عاشور وعائلته، والأخص بالذكر عمي زيزي محند وعلي وعائلته.

إلى من شاركتني في إنجازه "سوهيلة" وعائلتها المحترمة.

إلى زملائي وزميلاتي، ، كريمة، سيليا، ديهية، خالد.

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة مولود معمري بالأخص الأستاذ "ونوغي مصطفى".

«اللّهم إجعلني خلقًا صالحًا، وفخرًا لوالدي يوم القيامة»

ججيقة

إهداء

إلى والدي العزيزين الذين ربياني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله تعالى في إكمال مشواري الدراسي.

إلى أختي وأخواتي.

إلى كل العائلة والأقارب من قريب ومن بعيد

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني: ماسي– مناد– ماليك– زيزي محند وعلي.

إلى من شاركتني في إنجازه "ججيقة" وعائلتها المحترمة.

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة مولود معمري تيزي وزو خاصة الأستاذ "ونوغي مصطفى".

«اللّهم إجعلني خلقًا صالحًا، وفخرًا لوالدي يوم القيامة»

سوهيلة

خطة الدراسة

مقدّمة

الفصل الأول: دراسة معرفية لمنطقة المتوسط، السياسة الخارجية الفرنسية الدول المغاربية.

تقديم

المبحث الأول: دراسة معرفية للمنطقة المتوسط.

المطلب الأول: مفهوم البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث: خصائص عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية الفرنسية.

المبحث الثالث: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: المقترب الواقعي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية.

مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: المقترب البنائي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية.

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية المغاربية.

المطلب الأول: دوافع قيام اتحاد المغرب العربي.

المطلب الثاني: محددات السياسة الفرنسية في المغرب العربي.

المطلب الثالث: مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

تقديم

المبحث الأول: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: نشأة فكرة الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثاني: ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثالث: المشروع من حيث المشاركة.

المطلب الرابع: أهداف المبادرة الفرنسية.

المبحث الثاني: انعكاسات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على الدول المغاربية.

المطلب الأول: أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.

المطلب الثالث: غاية ساركوزي من مشروع الاتحاد أجل المتوسط.

المبحث الثالث: التوجهات الخارجية للسياسة المتوسطية الفرنسية.

المطلب الأول: خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا المتوسطية.

المطلب الثاني: تحديات السياسة المتوسطية الفرنسية.

المطلب الثالث: موقع فرنسا في الاستثمارات الأجنبية للدول المغاربية.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: استراتيجيات، آليات السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية ومستقبلها

تقديم

المبحث الأول: إستراتيجية فرنسا اتجاه منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية للسياسة المتوسطية الفرنسية (الشراكة الأورومتوسطية).

المطلب الثاني: الإستراتيجية الثقافية في السياسة المتوسطية الفرنسية.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية للسياسة المتوسطية الفرنسية.

المبحث الثاني: السياسة المتوسطية الفرنسية وأثارها على المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي.

المطلب الثاني: أثار السياسة المتوسطية الفرنسية على البلدان المتوسطية.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المتوسطية الفرنسية.

المبحث الثالث: مستقبل وأفاق السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: أهداف السياسة المتوسطية الفرنسية.

المطلب الثاني: طرق مواجهة الآثار السلبية للسياسة المتوسطية الفرنسية.

المطلب الثالث: أفاق ومستقبل السياسة المتوسطية الفرنسية.

خلاصة الفصل

خاتمة

مقدّمة

مقدّمة:

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية، التي يجرى عليها اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية المقبلة، بسبب موقعها الجيوسياسي المتميز.

وفي دراستنا سوف نخص بالتمحيص نوع جديد من التفاعلات الدولية، من منطقة جغرافية أو إقليم أقل ما يميزه كونه يتميز بالقرب الجغرافي بين أطراف هذا التفاعل.

والمغرب العربي يطل على الساحل الجنوبي للحوض البحر الأبيض المتوسط، من الشمال ويشكل بوابة رئيسية على إفريقيا، جنوب الصحراء من الجنوب على حيز من المحيط الأطلسي في الغرب، ويرتبط مع المشرق العربي من الشرق.

بعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم تغيرات جذرية في مختلف المجالات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الحديث عن تفاعلات في منطقة جغرافية تضم صنفي البحر الأبيض المتوسط، يعني وجود جملة محددات، تميز هذه العلاقة كالقرب الجغرافي وحدة التاريخ (الاستعمار مستعمر واحد) إضافة إلى التصور الفرنسي لمنطقة المغرب العربي، وفق السياسة الخارجية الفرنسية العالمية (شراكة تعاون اعتماد متبادل).

ومن خلال دراستنا لموضوع السياسة الخارجية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية، قد ساعدنا في فهم المستوى الإقليمي والعالمي للصفتين، وطبيعة العلاقة والتوجهات الجديدة في العلاقات الدولية.

وينتمي موضوع الدراسة إلى العلاقات الدولية، الذي يتناول فرنسا اتجاه المغرب العربي ولدراسة الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية، يجب الوقوف على تفسيرات كلية

للسياسة الخارجية، وتفسيرات جزئية للسياسة الخارجية، ومعرفة تأثير أي منهما على السياسة الخارجية.

كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، أصبحت تدفع مناطق مختلفة من العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي الاجتماعي، في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية وأمام هذه التحولات، ازداد الاهتمام الفرنسي بدول المغرب العربي التي تتمتع بمقومات اقتصادية وجيوبوليتيكية.

وتشكل سوق استهلاكية لتصريف المنتجات الأوروبية الفرنسية، ويستدعي تدقيق البعد التعريفي للموضوع ضبط بعض الملاحظات الموضوعية والمنهجية.

فالبحث يدرس السياسة الفرنسية اتجاه المتوسط، ويتخذ من تميز وخصوصية السياسية الخارجية الفرنسية اتجاه المتوسط، كمعطي موضوعي مسبق يحاول تفسيره، وباعتبار أن منطقة المغرب العربي ظلت في عصر استقلال دولها المصنفة تقليديا، في دائرة منطقة نفوذ حيوية فرنسية لخلفيات تاريخية وثقافية وجيواستراتيجية معروفة.

فالبحث الذي تناولناه يهدف إلى فهم السيرورة السياسية الفرنسية المغاربية، والرجوع إلى ماضي وحاضر هذه العلاقة، كما درسنا كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية ونتائجها في المنطقة.

الفترة الزمنية للدراسة ترجع أساسا من الاتحاد من أجل المتوسط، إلى مستقبل هذه العلاقة بين الطرفين (فرنسا–المنطقة المغاربية).

وتم الاعتماد على المتغيرات لفهم السياسة الفرنسية إزاء المنطقة، وهي أساسا "المصلحة" "الأمن" "القوة".

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة، في كونه يحاول التركيز على فهم السياسة المتوسطية الفرنسية.

كما درسنا الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي، التي تملكها على المحافل الدولية والسياسية الخارجية الفرنسية، لديها سياسة عدم العنف، وان لديها محددات اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، إزاء المنطقة المغاربية.

فالعلاقة الموجودة بين فرنسا والدول المغاربية علاقة مصلحية، في ظل بيئة دولية تشهد مخاطر وتحديات جديدة، تفرض على الدول إقامة تجمعات وتكتلات اقتصادية، من أجل مواجهة التغيرات والعراقيل التي تفرضها الساحة الدولية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيصها في بعض النقاط وهي:

- **الأهداف العلمية:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

- تحديد الإطار النظري والمنهجي المناسب لتفسير السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية، من خلال التطور التاريخي لهذه العلاقات، ومقومات ودوافع قيام سياسة متوسطية فرنسية، ذو استراتيجيات وأبعاد وتوجهات جديدة، وأهم التحديات الداخلية والخارجية التي عرفتها السياسة المتوسطية.

- **الأهداف العملية:**

تساهم هذه الدراسة في لفت نظر الباحثين والمهتمين في الدول المغاربية، وكذلك الدول الأوروبية من أجل طرح تصورات ووضع استراتيجيات، لأجل تفعيل الشراكة

الأورومتوسيطة وتجاوز مشاكل الحاضر، والاستعداد للتحديات المستقبلية، من خلال بناء وإنشاء مشاريع وورشات أكاديمية لتحقيق طموحات هذه الشعوب.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع السياسة المتوسطية الفرنسية اتجاه الدول المغاربية 2007-2020 يرجع إلى الاعتبارات التالية:

أ- مبررات الذاتية:

لعل أحد أهم الدوافع الذاتية وراء اختيار هذا الموضوع، هو أن المنطقة ننتمي إليها بالإضافة أننا تتأثر بكل ما يحدث فيها، وهذا ما دفعنا عن البحث في أسباب اهتمام الدول الكبرى، خاصة فرنسا لهذه المنطقة ولكوننا في تخصص الدراسات المتوسطية.

إضافة إلى رغبة جامحة وقديمة في محاولة إيجاد إجابة مقنعة، وتفسير واضح لأسباب الاهتمام الفرنسي من جديد بالمنطقة، كانت تخضع في أغلبها لفرنسا قديما، على اعتبار أننا جزائريين وننتمي للمنطقة المتوسطية، فهناك رغبة ذاتية، دفعتنا نحو محاولة تفسير هذه الشراكة في مجال التعاون بعد أن كانت علاقة مستعمر.

ب-مبررات الموضوعية:

يهدف موضوع مناقشة مسألة طرحت في مناسبات عدة، حول سبب الاهتمام الدائم والمستمر لفرنسا بالمنطقة المتوسطية، تحت تسميات عدة: عربية- متوسطية- مغرب عربي- فنلاحظ أن السياسة الخارجية أخذت تضع من بين سلوكاتها هذه المنطقة خصوصا، وهو ما يجعلنا نتساءل حول الأهداف الحقيقية لاهتمام فرنسا بها، حيث كانت نفوذ تاريخية لها.

كما أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الذي يعتبر في الأصل استراتيجية فرنسية جديدة، ضمن سياستها بالمتوسط، ولذا جاءت ضرورة دراسة هذه السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة أو محاولة كشف نواياها لها.

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية السياسة المتوسطية الفرنسية في المنطقة المغاربية؟

وما مستقبل هذه السياسة؟

- انطلاقا من دراسة الأطر التاريخية المؤسساتية والنظرية، للسياسة الخارجية الفرنسية نطرح أيضا الإشكالية التالية:

ما مدى دمج السياسة الخارجية الفرنسية، للبعد المتوسطي خدمة لمصالحها وتحدياتها الراهنة والمستقبلية.

التساؤلات الفرعية:

- هل فرنسا تتمتع بما يكفي من القوة، لكي تستطيع بناء سياسة متوسطية في المنطقة ومن يتحكم في صنعها؟
- كيف فسرت المقاربات النظرية هذه السياسة؟
- متى ظهر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة؟ وكيف تم دمج البعد المتوسطي بسياستها الخارجية، وهل تعد هذه السياسة من أولويات سياستها الخارجية؟
- ما هي الدوافع وراء الاهتمام الفرنسي بالمنطقة؟ وما هي الاستراتيجيات التي تتبعها لأجل تحقيق ذلك؟

- ماهي التحديات التي تواجهها السياسة المتوسطية الفرنسية؟ وما هي الانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه السياسة على الدول المغاربية؟ وكيف يمكن التعامل مع هذه السياسة للاستفادة منها؟ وآفاقها المستقبلية؟

الفرضيات:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة يتم فرض الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتبنى فرنسا سياسة خارجية منفتحة، رغم أن إمكانياتها لا تتماشى مع توجهها الخارجي.
- **الفرضية الثانية:** الاهتمام الفرنسي بالمنطقة يرجع لأبعاد ذو مصالح اقتصادية وتاريخية واستراتيجية، أكثر منه اهتماما بتفعيل الشراكة والتعاون بين الجانبين.
- **الفرضية الثالثة:** من أهم أسباب تفعيل فرنسا للاتحاد الأوربي، إدراكها عدم قدرتها لمفردها على تحقيق مصالحها وأهدافها بالمنطقة، فلهذا عملت على وضع سياسة متوسطية في إطار أوروبي.
- **الفرضية الرابعة:** تفعيل فرنسا لسياستها الخارجية على البعد الإقليمي بالمتوسط، هو قفزة أولى لمحاولة فرنسا إثبات نفسها على الساحة الدولية.

حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني:**

تتحد فترة الدراسة منذ إعلان الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، الاتحاد من ا

أجل المتوسط 2008، مع ذكر أهم دوافع قيام هذا المشروع، وما جاء به من إيجابيات وسلبيات لكلا الطرفين.

- **الإطار المكاني:**

تشمل الدراسة على وجه الخصوص منطقة المغرب العربي عامة، (الجزائر– المغرب– تونس– ليبيا– موريطانيا)، والسياسة الفرنسية اتجاه هذه الدول.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع السياسات المتوسطية الفرنسية اتجاه الدول المغاربية، موضوع مثير للنقاش وأن كلا الطرفين خضعا للتجربة الاستعمارية، وهذا الموضوع قد تناوله عدد كبير من الباحثين ومعظمها تتعلق بدوافع التكامل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

ولعل أبرز الكتب حول هذا الموضوع هو "مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية للأستاذ "أمين البار" و "منير بسكري" الطبعة الأولى –2014، فقد ركزت الدراسة على أهمية المكانية التي يملكها المغرب العربي لدى السياسة الفرنسية.

كما كتاب "إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي" الصادر2010، من طرف الأستاذ الدكتور "حسين بوقارة" وقد تم التركيز على أهم المحطات التاريخية، لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الاستعمارية، من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية، والتركيز على أهم المشاكل التي تعرضت لها.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

الإطار المنهجي للدراسة:

1–**المنهج التاريخي:** يتم اعتماد هذا المنهج في حين دراسة تطور السياسة المتوسطية الفرنسية، وذلك بالوقوف على مختلف المحطات التي مرت بها السياسة المتوسطية الفرنسية منذ القدم، إلى ميثاق برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط.

2-المنهج المقارن:

كما عرفه "جون ستيوارت ميل" (Jean stewart meal) دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، فالمقارنة تهدف إلى إبراز عناصر التشابه والاختلاف.

ووفقا لهذا المنهج يعني دراسة السياسة المتوسطية إزاء منطقة إقليمية محدودة (المنطقة المغاربية)، واعتمدنا هذا المنهج للاقتراب من إيجاد أجوبة لإشكالية البحث، بحيث يتم تحديد ثلاث مستويات للمقارنة، تشمل المحاور الاستراتيجية، الاقتصادية، والسياسية.

الإطار النظري للدراسة:

إن إظهار تطور العلاقات الدولية، أسفرت عن محاولات عدة لتفسير الظواهر الدولية، فالشيء الذي ساهم في بلورت اتجاهات نظرية، حيث ظهرت مفاهيم عدة لتفسير الواقع، فهو مصطلح النظرية.

1-**النظرية الواقعية:** هذه النظرية تحلل العلاقات الدولية من منظور المصالح الوطنية للدول، ولتصل من كل قيم أخلاقية يعوق تحقيق مصالحها، وتحديد موضوع المصلحة الوطنية في القوة، فالدول تسعى من أجل الحصول على القوة وزيادتها،

والاحتفاظ من أجل تفاعلها، مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية. وفي حالة المنطقة المغاربية هناك تنافس مصالح وطنية، لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل كسب المنطقة.

2-**النظرية الليبرالية:** تنتمي إلى مبادئ الميدان الاقتصادي والسياسي، التي يفرضها العالم فهي تعني بالدولة أنها مستوى أو نسق دولي، بأخذ الأولوية في التحليل ويتبنى الرؤية التي تفترض علاقة الدولة، بالسياق الداخلي على أنها ذات التأثير الكبير على سلوكها الخارجي.

3-**النظرية البنائية:** هي حديثة العهد في مجال العلاقات الدولية، وتتمحور أفكارها خصوصا فيما يخص المصلحة القومية، وتركز على العوامل المادية والغير المادية في تفسيرها للسياسة الخارجية.

4-**النظرية التبعية:** "لسمير أمين" يقسم هذا الأخير إلى مركز (الدول المتقدمة)، ومحيط (الدول النامية)، وعلاقة الطرفين بالنسبة له هي علاقة تبعية، فالمركز يتحكم بالمحيط عن طريق استنزاف ثرواته وتحويلها وتسويتها بأثمان باهضة في أسواق حول المحيط، وكذلك تحكم المركز بالوسائل التكنولوجية تجعل المحيط تابع له من أجل استغلال ثرواته.

الإطار المفاهيمي:

أ-**الاستراتيجية:** عبارة عن التخطيط الواعي والعقلاني، للمستقبل بناءا على الإمكانيات والموارد المتوفرة، والظروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانيات، وتحديد الخيارات المناسبة والبدائل لكل موقف مستنجد.

ب-منطقة المغرب العربي: هي المنطقة التي تشمل خمسة دول ذات حدود سياسية، الجزائر-المغرب-تونس-ليبيا-موريتانيا.

ج-الشراكة: شكل إشكال تعاون وتقارب المؤسسات الاقتصادية، باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين، وقد تكون العملية مستمرة أو غير مستمرة وكل منها شخص مستقل قانونيا.

د-السياسة الخارجية: عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية، إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف.

هـ-النفوذ: عبارة عن جهة سواء فردا، أو جماعة، أو حكومة، أو دولة، تسعى وتعمل لكسب طاقة الآخرين، وانصياعهم دون استخدام تهديد أو عنف عسكري، بمعنى جعل الوحدة المراد التأثير عليها تتصرف، وفي بعض الأحيان تفكر وفق صاحب النفوذ دون استخدام الإكراه.

و-التبعية: اعتماد متبادل غير متكافئ، يهدف إلى خلق مؤسسات وأجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطا بتطوير وتوسيع دولة أخرى.

ن-الاعتماد المتبادل: يمثل مجموعة من التفاعلات بين الدول والفواعل الدولية الأخرى، من منظمات دولية، وذلك على مستوى عال وما يميزه هو وجود الأهداف المشتركة، وهو يقوم على خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

ز-**ميزان القوى:** يعني طريقة توزيع القوى، كما هي سواء كان توزيعا متساويا أو غير متساوي، تعمل القوى المتفرقة على بقاء التفوق، في حين تعمل القوى الأقل نفوذ من أخذ الحيطة إزاء دولة أو مجموعة من الدول، بشكل قد يهدد مصالحها قيمها العليا.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول لديه أربع مباحث و كل مبحث لديه ثلاث مطالب، و الفصل الثاني و الثالث لديهما ثلاث مباحث، وكل مبحث مكون من ثلاث مطالب، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، وكيفية صنع القرار فيها، والنظريات المفسرة لها من واقعية، وليبرالية، وبنائية، ومكانة وأهمية المنطقة المغاربية في السياسة الفرنسية.

أما في الفصل الثاني، نتطرق فيه إلى السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة المتوسطية، وذلك بدراسة هذه السياسة بداية من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وكذا الدوافع والمصالح الفرنسية في المنطقة، والاستراتيجيات التي اتبعتها من أجل تحقيق ذلك.

أما الفصل الثالث، فيتطرق إلى التحديات التي تواجه فرنسا، خصوصا وأن هذه الأخيرة تواجه تحديات على مستويات مختلفة، ومن ثم نحاول دراسة الانعكاسات الإيجابية والسلبية على الدول المغاربية، ومواجهة هذه الأخيرة لهذه السلبيات، ومن ثم نتطرق إلى أفاق هذه السياسة.

الفصل الأول:

دراسة معرفية لمنطقة المتوسط، السياسة الخارجية الفرنسية الدول المغاربية.

تقديم:

إن موضوع العلاقات بين الدول والأقاليم والحضارات يحظى بأهمية خاصة في عالم اليوم، التي يعيش ظواهر التطور التقني وثورة المعلومات التي أدت إلى توثيق الروابط تبين الدول والاعتماد المتبادل بين أنحاءه.

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى الساحات الدولية التي يجري عليها اختبار الرهانات الاستراتيجية العالمية المقبلة، بسبب موقعها الاستراتيجي المتميز وأن البحر المتوسط يعتبر فضاء واسع يجمع بين ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا، آسيا. فهذه المكانة الجيوستراتيجية جذبت أنظار الدول الأوروبية منها فرنسا التي تستخدم سياسة خارجية.

ذات منفعة لها وعليها تخدم مصالحها على حساب المغرب العربي، وهذا ما جعل فرنسا تتخذ استراتيجيات مختلفة في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، لتحقيق أهدافها المسطرة.

المبحث الأول: دراسة معرفية للمنطقة المتوسط.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط أحد أهم مواضيع الدراسة في السياسة الدولية المعاصرة، باعتباره فضاء واسع يجمع بين ثلاث قارات، إفريقيا، آسيا وأروبا، ولم يتم وصفه بأنه كتلة مائية تفضل بين هذه القارات وإنما لمختلف الأبعاد المحيطية بهذه الكتلة، سواء من حيث أنه مهد وموطن الأكبر وأعرق الحضارات التي عرفتها الإنسانية، أو من حيث أنه منطقة تأججت فيها صراعات وتناحرات، أو من حيث ما يكتنفه من أهمية اقتصادية واستراتيجية وجيواستراتيجية وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم البحر الأبيض المتوسط.

*ليس من السهل تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط، لارتباط تعريفه بالجيوسياسية والسياسة الطبيعية للمنطقة[1].

كلمة البحر الأبيض المتوسط مشتقة من كلمتين لاتنيتين[2]: "Medius" أي المتوسط و Terra التي تعني الأرض، وبذلك المقصود بالبحر الأبيض المتوسط هو البحر الذي يتوسط الأرض، وقد أطلق الأروبيون في القرن 19 اسم La Mediterranée على هذا البحر بعد اكتشاف أروبا باسم La mer Mediterranée، وجاء هذا التحول في الاسم بعد اكتشاف أروبا من جديد للأهمية الكبرى التي أصبح يكتسيها البحر الأبيض المتوسط[3].

البحر الأبيض المتوسط هو في شكل منطقة مغلقة من الجهة الشرقية والغربية، ويوجد فيه سبعة دول عربية، هي المغرب الأقصى، الجزائر تونس، ليبيا، لبنان، مصر،

[1]-روبرتو أليبوني، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص"، ترجمة (سلوى حبيب)، السياسة الدولية، القاهرة: مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع، 188، (1994)، ص66.

[2]-أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، السياسية الدولية، عدد 129، يوليو 1997، ص42.

[3] - Claude liauzu, l'Europe et l'afrique méditerranéenne de suez 1869 à nos jours, bruxelles : edition : complexe. 1994. P17.

وسوريا، وهي واقعة في شاطئه الجنوبي والشرقي. وشارك 22 دولة ساحل المتوسطي إضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطا، وهذه الدول من ثلاث قارات:

إفريقيا نجد فيها: ليبيا، مصر، الجزائر، المغرب، تونس.

أسيا نجد: فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا وتركيا.

أروبا نجد: إسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا، اليونان.

ومن هنا نقول أن الدول العربية متحكمة في الجزء الجنوبي في حين تتحكم أروبا في الجزء الشمالي[1].

بما أن البحر الأبيض المتوسط مغلق نجد أن الدول الغربية تتحكم في منافذه ومخارجه، فغربا تتحكم في مضيق جبل طارق، وشرقا تتحكم قناة السويس، وجنوبا عن طريق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر، من ناحية الجنوب ومضيق هرمز الذي يتحكم في وسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان، ثم إلى البحر الأحمر فالبحر الأبيض المتوسط[2].

[1]- أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، بيروت: دار الوحدة العربية، ط1، 1980، ص12، 22.
[2]- جنادي اسماعيل، الجوانب الأمنية للتعاون الأورو متوسطي، الجيش، عدد 493، أوت 2004، ص17.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط.

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط، الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية ومن يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض.

وحسب المعادلة الشهيرة لماكيندر: "من يحكم شرق أوروبا بها يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"[1].

ومستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية.

وحسب رأي الدكتور حمدان: (فمنطقة الهلال الداخلي أو كما تسمى منطقة الارتطام استطاعت التأكيد على وجودها بين قوى البحر والبر، وأن تخضعهما لسيطرتها إلا أن هذا الدور لم يتحقق إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها، سواء وحدة داخلية أو مفروضة أو مملاة من الخارج)[2].

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط.

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية[3].

وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر

[1]-محمد صابر عنتر، "الأمن العربي والبحر المتوسط، تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي؟"، قضايا عربية، بغداد، ع4، (1980)، ص149.

[2]-جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، دار التحرير، أفريل1967،ص240.

[3] -HANNI HABEEB, le partenariat Euro Meditérrananeen.Le point de vue arabe. Editions publisud, 2002, p23-24.

رئيسي للسفن، وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق.

ومن هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[1].

ويصف الباحث الأمريكي "مورتن كابلان" الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله "إن مستقبل السياسية العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها أوروبا الغربية يحتوي على أكبر تركيزة للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثليتها في الولايات المتحدة الأمريكية، والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة ورخيصة للطاقة، والذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا مصادر هامة و رخيصة للطاقة، و الذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي. كما يحتوي الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها (روسيا الأوروبية وأوروبا الشرقية وذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية")[2].

[1]-أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية، المتوسطية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001، ص20.

[2]-صمارة محمد سليم، التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002، ص140.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

تكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية في كونها واحدة من أهم الفروع في حقل العلوم السياسية. فإذا كانت العلاقات الدولية تعبر بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين، فإن السياسة الخارجية تعبر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها اتجاه باقي الوحدات.

السياسية الخارجية:

عرفها صدقة فاضل: "أنها عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف"[1].

أما بعض علماء السياسة فيعرفونها على أنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"[2].

عرفها أيضا: باتينا بوتر: "أنها الحوافز والغايات الوطنية المراد تحقيقها عبر أجهزة الوزارة الخارجية".

فهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها: "عملية المداخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة".

[1]- صدقة فاضل، موجز نظرية السياسية الخارجية "التعاون"، (العدد 38، 1995م)، ص120.
[2]- صبري اسماعيل مقلد، العلاقات الدولية، الكويت: منشورات ذات سلاسل، 1985، ص132.

وقد ذكر أيضا محمد السيد سليم في كتابه "تحليل السياسة الخارجية" بأنها: نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية".

ومن أنصار هذا الاتجاه "مودلسكي:" فإذا الإطار يتمحور على نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات[1].

ويقدم "روزناو" أكثر التعريفات شمولا فهو يعرف "السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل ويتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتوافق مع الأهداف المحددة سلفا.

ومن خلال هذه التعاريف تستخلص أن السياسة الخارجية من بين أهم أبعاد فهم العلاقات الدولية، ويرجع ذلك أساسا كون الدولة تبقى أهم الفواعل في النظام الدولي، ونستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة ب:[2]

1-المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.

2-زيادة قوة الدولة.

3-تطوير المستوى الاقتصادي للدولة.

أما الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية نذكر منها:

1-العمل على نشر الإيديولوجية الخاصة بالدولة خارج حدودها.

2-العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.[3]

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص15.

[2]- محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص16.

[3]- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية 1982، ص102.

المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية تحليل وصنع السياسة الخارجية، وقد قسمها د. أكريد : إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (المدخلات): تتمثل في المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

المرحلة الثانية (القرارات): تشمل المعلومات وعملية التخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة والمناقشة والمساومة وتقديم النصح والتوصيات[1].

المرحلة الثالثة (المخرجات): وتتمثل في الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

ونجد أن هناك فرق بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية.

وقد قارن د. عبد الهادي التهامي بينهما بحيث نجد أن:

أ- صنع السياسة الخارجية:

يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع، من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة. وبهذا تتضمن مشاركة أجهزة وقوى جماعات عديدة رسمية وغير رسمية.

ب-صنع قرار السياسة الخارجية:

يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية. المسؤولية عن توصيل المعلومات والتقارير.

[1] - « La France à l'UNU » :http://www.Franceonu.org.

ج-تنفيذ السياسة الخارجية:

يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك بالتركيز على نقطتين أساسيتين: مؤسسات صناعة القرار الخارجي الفرنسي، وهيكل أو عملية اتخاذ القرار ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية.

- **مؤسسات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بفرنسا:**

أ-الأجهزة الرسمية:

1) الجهاز التنفيذي:

لقد تميز وضع المؤسسات الدستورية في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة بهيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية، فيما شهد دور الرئيس في ظل الدستورين 1875-1947 تطورات مهمة خصوصا بعد تعديل 1984 لهذا وذلك أثر استقالة المارشال "ماك ما هون" بعد حله مجلس النواب وانتصار الجمهورين. فعرفت فرنسا حالة عدم استقرار وزاري وشهدت 100 أزمة حكومية[1]. إلا أن الظروف الحرب العالمية الأولى.

وأثار الأزمة الاقتصادية 1929 أجبرت البرلمانيين التنازل عن جزء هام من سلطاتها لصالح السلطة التنفيذية.

[1]- منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ط1، ص58.

إلا أن تصاعد مركز رئيس الدولة في فرنسا يبدأ ضمن الإطار العام للتوجهات الفكرية التي تحكم دستور 1958.فطموح مؤسسي للجمهورية الخامسة كان يتضمن إنعاش سلطة الدولة. وهو ما كان هدفا ولم يكن ليمثل وسيلة من أجل تحقيق إرادة سياسية[1].

فيؤكد الأستاذ "ميشل مياي" أن سلطة الرئيس في ظل الدستور 1958 تبدو قوية لتجد مكانها فوق الأحزاب والطوائف والطبقات الاجتماعية.

فالجهاز التنفيذي يملك أكبر الصلاحيات في تسيير وصنع السياسة الخارجية خصوصا بعد أن تم توسيع صلاحياته التشريعية.

فيرى الأستاذ مياي: إن تقوية سلطة الهيئة التنفيذية في ميدان التشريع يرجع لعدم قدرة البرلمان في مسايرة التغيرات الدولية.

خصوصا في قضايا السياسة الخارجية التي تتسم بحالة عدم اليقين، وسرعة التغيير وهو ما أدى لإعطاء السلطة التنفيذية صلاحية أوسع دورا مركزيا في صنع هذه السياسة، لمواجهة الأزمات والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.

تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها المعلومات،[2] فدستور 1958 زاد من صلاحيات في ميدان صنع السياسة الخارجية على حساب الجهاز التشريعي في الدولة، مما زاد من تداخل الممارسات بين السلطات الثلاث على الرغم من الفصل بينها دستوريا، حتى أصبح يطلق على النظام السياسي الفرنسي بأنه نظام شبه دستوري وشبه رئاسي[3].

[1]- عبد الرحمن حسين الطعاز، تركز السلطة لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة- نموذج فرنسا، منشورات، جامعة فزيوس، 2001، ط1، ص171.

[2]- محمد السيد سليم، مرجع سابق الذكر، ص453.

[3]- سعيد أبو الشعير، القانون الدستوري والنظام السياسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الطبعة الخامسة ص228.

فالرئيس الفرنسي يتولى عملية صنع القرارات الخارجية، فوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية دورها يتلخص في تجميع المعلومات القادمة من طرف البعثات الدبلوماسية وإرسال التوجيهات إليها، وحق التصدر لاستقبال رؤساء الدول والوفود الدبلوماسية تمثيل فرنسا بالخارج.[1]

فوزارة الشؤون الخارجية تقتصر مهامها في عملية صنع واتخاذ القرارات الخارجية على جمع المعلومات والتخطيط، ثم التنفيذ في العديد من القضايا الهامة[2].

أما المؤسسة الثانية بالجهاز التنفيذي "الحكومة" الحكومة تمارس قرارات رئيس الجمهورية[3].

فالرئيس يتولى تعيين السفراء والمندوبين فوق العادة لدى الدول الأجنبية، ويعتمد السفراء والمندوبين فوق العادة للدول الأجنبية كما يصدر العفو الخاص ويعين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين كما يبرم المعاهدات مع الدول الأخرى، ويطلع على المفاوضات التي تجري لعقد اتفاق دولي وينشر رئيس الجمهورية هذه المعاهدات.

مثل المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة.

فالرئيس له حق التشريع والتنفيذ[4].

وبالتالي فالسلطة التنفيذية تعتبر من أهم المؤسسات المؤثرة والفعالية في عملية صنع السياسة الخارجية.

---

[1]- Jean- J-chevallier et autres, l'encyclopedie de la France et du monde Parie : Editions de l'encyclopedie de l'empire français tome second 20.

[2]- سعود صالح، السياسة الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962-1981، مذكرة ماجستير جامعة بغداد كلية الحقوق والسياسة 1984، ص178.

[3]- منصف السليم، المرجع السابق الذكر، ص62.

[4]- سعد الدين ابراهيم وآخرون ،ديغول والعرب، العلاقات العربية الفرنسية بين الحاضر والماضي والمستقبل، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990، ط1، ص55.

2) الجهاز التشريعي أو البرلماني:

إن فعالية السلطة التشريعية تختلف من بلد إلى آخر ومن نظام إلى أخر، فهي لا تملك نفس الصلاحيات خصوصيا في ميدان السياسة الخارجية.

ففيما ينص دور السلطة التنفيذية، فقد تضاءل دوره في مجال "صنع وتنفيذ السياسة العامة". كما أصبح عاجزا عن الدخول في تفاصيل السياسة الخارجية[1]، فترى الأستاذة لمازورييه "أنه فيما يتعلق باختصاصات الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية، فإن الدستور كان قد فرض لمصلحة السلطة اللائحية حدودا صلبة يقف عندها اختصاص البرلمان المشرع"[2]. فالمبدأ الديمقراطي صعب التطبيق في مجال السياسة الخارجية، إلا أن هذا لا ينفي تدخل السلطة التشريعية في السياسة الخارجية. فحتى لو كانت السلطة التنفيذية من تحضر وتقرر فإن هناك مرحلة أين تكون موافقة البرلمان ضرورية.

إن النظام الفرنسي يعطي للسلطة التشريعية صلاحية الموافقة على بعض القرارات مثل: إعلان الحرب، حتى وان عملت السلطة التنفيذية على تجاوز حق البرلمان في تحضير قرار إعلان الحرب عن طريق تسميته بتسميات أخرى[3].

وعلى هذا الأساس فالسلطة التنفيذية في صنعها الخارجية الفرنسية فهي تصنع في الحسبان مدى موافقة البرلمان عليه. وهنا تظهر أهمية السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية، مثل ما هو الحال في ضرورة موافقة البرلمان في ميدان المعاهدات الدولية التي ترجع لعهد الملكية البرلمانية في فرنسا.

فالبرلمان يعتمد وسائل متعددة للتدخل في مجال السياسة الخارجية أهمها:

[1]-عبد الرحمن حسين الطغاز، نفس المرجع الذكر، ص375.
[2]-نفس المرجع، ص488.
[3]-نفس المرجع، ص502.

***وسيلة المعارضة:**

فمعارضة البرلمان لقرار الحكومة في السياسة الخارجية قد تؤدي لأضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة يصل لحد سحب الثقة خاصة إذ قرر أغلبية النواب ذلك. وفي النظام الرئاسي، البرلمان لا يمكنه استعمال الضغط ومعارضة الحكومة، كل ما يفعله هو ممارسة ضغوط على الوزراء لإجراء تعديلات على مواقف السياسة الخارجية[1].

رفض اعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية مما قد يؤدي إلى شلل الحكومة.

يعتمد البرلمان الفرنسي على "سحب الثقة" حسب ما سمح له دستور 1958 كوسيلة ضغط لفرض أو تغيير سلوك معين. إضافة إلى رفض اعتماد الميزانية الضرورية لتنفيذ القرارات.

ب- الأجهزة الغير رسمية.

1) **الأحزاب السياسية:** تعتبر الأحزاب السياسية اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة واتجاهات ومواقف واحدة، بحيث يكون هدفها الوصول إلى السلطة[2].

فمقتضى القانون الصادر في 1 يوليو 1901 تحضى الأحزاب السياسية في فرنسا بوضعية قانونية، فيعتبرها دستور الجمهورية الخامسة في المادة الرابعة أحد أهم دعائم الديمقراطية[3].

[1]-بوقارة حسين، محاضرات في السياسة الخارجية، السنة الأولى ماجستير جامعة قسنطينة، علاقات دولية 2002-2003، ص7.

[2]- الأحزاب السياسية في فرنسا www.amba.France-eg-org/Spia ?article php,

[3]-« Partie Politique en France » :www.Francee.politique.Fr/partie politique.htm

الأحزاب السياسية الفرنسية تلعب دور في اختيار صانعي القرار عن طريق الترشيح والانتخابات، مما يجعل السياسات الخارجية الفرنسية تتأثر برامج أحزاب صانعي القرار[1].

فتتقاسم الساحة السياسية الفرنسية ثلاث أقطاب رئيسية هي، يمين الوسط الليبرالي، اليسار الاشتراكي، واليمين القومي المتطرف[2].

فيمكن معرفة مدى تأثير هذه الأحزاب على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من خلال برامجها[3].

1-اليمين:

هذا التوجه هو توجه ديغولي، فأصحابه يقومون بمحاولة المحافظة على الوضع القائم وخاصة مبدأ.

الاستقلال الوطني: "فيرون ضرورة بناء علاقات قوية مع الحليف الأمريكي في حدود الاستقلالية وأيضا ضرورة تعزيز جهود الوحدة الأوروبية من خلال قبول العملة الأوروبية الموحدة EURO والدفاع عن الدستور الموحد[4].

وتظهر عدة أحزاب داخل مجموعة اليمين:

***الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية (UDR):** وهم أكثر من يرفض الهيمنة الأمريكية بأروبا ويدعو لتدعيم الحوار مع دول العالم الثالث.

[1]-منصف السليمي، المرجع السابق الذكر، ص233.

[2]-اليمين واليسار، مصطلحان سياسيان يرجعان تاريخيا إلى مكان جلوس النواب البريطانيين في البرلمان أين المعارضون يجلسون إلى يسار رئيس البرلمان وفي حين المؤيدون في المقاعد الواقعة إلى يمين رئيس البرلمان، وأصبح يطلقان على الاتجاهات المحافظة أو الثورية.

[3] - Marie Charistine Kessler,la politique ètrangers de la France :acteurs et processus,paris :presse de la fondation nationale des sciences politiques.1999.pp52.70.

[4]- Marie Charistine Kessler, op, cit, pp82.

***حزب التجمع من أجل الديمقراطية (RPR):** وهو الحزب الذي تزعمه جاك شيراك وطالما نادى لضرورة تطوير العلاقة الفرنسية العربية دون الدخول في المشاكل الدولية[1].

2- اليمين المتطرف:

هي تعارض اليمين واليسار معا. ويمثلها حزب "الجبهة الوطنية" الذي يتزعمه "جان ماري لوبان" والتي تعيب على باقي الأحزاب عدم الاهتمام بالهوية الفرنسية.

فيتسم توجهها الخارجي بالعداء للأجانب والمهاجرين واللاجئين وخاصة المسلمين، كما أنها تطالب بسياسة استقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد[2].

3-اليسار:

يشاطر اليساريين سياسة ديغول "الاستقلال الوطني" لتأكيد تميز فرنسا كما أنها الأحزاب ذات التوجه المعادي للسياسة الانفرادية الأمريكية في مجال الاقتصاد. التجارة العالمية وتسيير العولمة. كما أنها أصحاب الرأي الأقل حدة اتجاه الأجانب والهجرة. كما يطالبون ببقاء الدولة متحكمة في زمام المجالات الاقتصادية.

ويضم اليسار الحزب الاشتراكي الفرنسي PSF والحزب الشرقي الفرنسي PCF[3].

ومن خلال هذه الأحزاب يمكن الوصول إلى أن الأحزاب السياسية ذات تأثر الملحوظ في توجهات السياسية الخارجية الفرنسية خصوصا، وأن ممثلي هذه الأحزاب (خصوصا اليمينية واليسارية) كانوا رؤساء الجمهورية مثل: جاك شيراك اليميني وميتران اليساري.

أما عهدة ساركوزي كان يميني وهولاند كان يساري.

---

[1]- قائمة الأحزاب السياسية في فرنسا: www.babtlon.com/difinition/D9/D2/D8 .

[2]- نفس المرجع.

[3] -la France a la loupe : les partie politique en France, janvier, 2007, ministre des affaires étrangère : www.France-France,politique.FR /partie politique.htm :

4-الرأي العام:

يعتبر الرأي العام حسب فلويد أولبورت في مؤلفه نحو علم الرأي العام: " Toward a Science Public Opinion" على أنه تعبير حجم كبير من الأفراد عن آراءهم في موقف معين أما من تلقاء نفسهم. أو بناءا على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة أو شخص".

واقتراح ذي أهمية[1] فيحتل الرأي العام مكانة أساسية داخل المجال السياسي، وينظم الرأي العام في سياق صناعة القرار السياسي كعامل مهم في اتخاذ[2] القرارات ويتأثر الرأي العام في تأثيره في صنع السياسة الخارجية بمدى قوة الرأي العام، بمعنى حجم ودرجة التفاعل الشعبي نفسه[3].

إن الرأي العام الفرنسي يستطيع التأثير في صنع السياسة الخارجية الفرنسية من خلال:

-**التأثير في الأجندة السياسية الخارجية:** فيؤثر الرأي العام في ترتيب أولويات القضايا لدى السياسة الخارجية أو ما يسمى Agenda Setting.

-**التأثير الأطر العامة للسياسة الخارجية:** أي يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة.

-**التأثير في خيارات السياسة الخارجية:** فقد يؤثر على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية أو ما يسمى بتحديد السياسات Policy-Setting[4].

[1]-قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأساس في العلوم السياسية، دار مجد لاري للنشر والتوزيع، ط1: 2004، ص340.
[2]- منصف السليمي، مرجع سابق الذكر، ص257.
[3]- قطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق الذكر. ص347.
[4]- يونس ذكور، "الرأي العام وقفة تأصيلة www.alwatan.voice.com/content-66172

فاستطاع الرأي العام الفرنسي التأثير المباشر من خلال مشاركته المباشرة في الاستفتاءات الدستورية أو التشريعية العامة. كما أن التمثيل البرلماني أو في الهيئة الرئاسية من أهم صور التي تشارك بها الرأي العام ما يقوم بالتصويت لشخص ما أو حزب[1].

إضافة إلى التأثير الغير المباشر فأصبحت العديد من القضايا الدولية تتأثر بآراء العام كتوسع الاتحاد الأوروبي. العلاقات شمال جنوب إذن الرأي العام الفرنسي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

-صانعي الرأي:

وهم الذين يملكون سبل الوصول إلى قنوات نظام الاتصال وهو الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية ويبلغون بين 1 إلى 2 بالمائة من مجموع المواطنين.

-الشريحة المهتمة بالرأي العام:

وهم الذين تتوفر لديهم المعلومات والاهتمام بمسائل السياسة الخارجية وحجمها لا تتعدى 10 بالمائة من المواطنين الفرنسيين.

-الرأي العام الجماهيري:

وهو المجموعة التي لا تهتم ولا ترغب بالمشاركة في المسائل السياسية الخارجية، ولا تتوفر هم المعلومات وهي الشريحة الكبرى تضم 75 إلى 90 بالمائة من المواطنين الفرنسيين[2].

[1]- منصف السليمي، المرجع السابق الذكر، ص257.

[2]- اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص90.

5-جماعات الضغط:

لقد عرفت الفواعل الغير حكومية قوة متزايدة بفرنسا، مما أدى إلى توسيع مجال نشاطاتها ليس السياسة الخارجية، وذلك بالتأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب النظام السياسي تعكس مصالحها[1].

وتستخدم الجماعات الضاغطة مجموعة من أدوات النفوذ: القوة المالية، القوة العددية، أو النوعية بحسب الفئة المعرفة والمعلومات[2]. وتعرف الساحة السياسية الفرنسية عددا من جماعات الضغط، الذي يختلف تأثيرها في مجرى السياسة الخارجية الفرنسية فهناك نقابات العمالية كالكونفدرالية العامة للشغل: (CGT).

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CEDT[3].

المطلب الثالث: خصائص عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية الفرنسية.

تتفاعل أدوار الأجهزة والهياكل المختصة في صناعة السياسة الخارجية مع بعضها البعض، كل حسب صلاحياته وقوة تأثيره، لتضع في النهاية ما يسمى بالقرار الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية.

وعملية اتخاذ القرار الخارجي بصفة عامة تعني مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل بديل معين[4].

[1]- اسماعيل صبرى مقلد، نفس المرجع ص91-92.
[2]- منصف السليمي، نفس المرجع ص241.
[3]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق الذكر ص197.
[4]- جيمس دوروتي روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ط1، ص305.

أي الأسس الرسمية والغير رسمية التي يقوم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة، والتوفيق بين الاختلافات والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار[1].

وقد وصل الدراسين السياسة الخارجية الفرنسية إلى أن عملية اتخاذ القرار ابتداء من الجمهورية الخامسة، يتحكم فيها رئيس الجمهورية فهو الوحيد الذي يصنع ويحدد الأطر العامة للسياسة والدبلوماسية الفرنسية[2].

فيرى Herbert Simon أن قرارات الرئيس تتصف باللاعقلانية نتيجة عدم اهتمام الرئيس بكل الجوانب. فالرئيس يختار أول قرار يرضي ويطابق مواصفات قيمه ومفهومه للواقع[3].

-خصائص عملية صنع القرار الفرنسي.

1. الطابع غير رسمي لعملية اتخاذ القرار، ففي حالات عديدة لا يلتزم الرئيس الفرنسي بقواعد محددة واضحة أمام الأعضاء المشاركين في اتخاذ القرار.
2. مركزية تأثير النسق العقيدي، فيمثل دستور 1958 المركز الفعلي لاتخاذ القرارات السياسية، وكان كل من الرؤساء الجمهورية الخامسة يتمتع بسلطات واسعة في تحديد قواعد اتخاذ القرار[4].

وإدراك الرئيس للحوافز والمتغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي، وتفسير المعلومات وتعريف البدائل المتاحة ثم تحديد قاعدة اتخاذ القرار.

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص473.
[2]- نفس المرجع، ص476.
[3] -Marie Kristine Kesseler, op.cit.pp.17.
[4] -Agence Juive pour Israel :www.Jewsh, agency/agency.org/Jewsh.

3. سيطرة نموذج اختيار الرئاسي، وهو نموذج لعملية اتخاذ القرار يقوم بمقتضاه صانع القرار المركزي بالمبادرة في اقتراح موضوعات المناقشة، وتحديد مجموعة البدائل أمام جهاز اتخاذ القرار.

رغم ذلك فالرئيس ليس مسؤول الوحيد على عملية اتخاذ القرار الخارجي[1]، فنفس النصوص التشريعية لدستور 1958 سمحت لبقية هياكل صناعة السياسة الخارجية بالتدخل في هذه العملية على حسب صلاحياته.

المبحث الثالث: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية:

جاءت نظريات العلاقات الدولية أساسا لتفسير السلوك الدولي، وشرح وفهم أحسن العلاقات الدولية، بحيث اختلفت هذه النظريات فيما بينها في اعتماد كل واحدة منها متغير تابع مختلف عن الأخريات، ففي حين اعتمدت الواقعية على القوة، ميزان القوى وفوضى النظام الدولي وغيرها من المتغيرات في تفسير السلوك الدولي، اعتمدت الليبرالية على متغيرات ومفاهيم مختلفة، فترى الاقتصاد والمؤسسات الدولية وغيرها أساسا لفهم العلاقات الدولية، في حين اهتمت البنائية بالهوية والمعايير كأسس لفهمها لسلوك الدولي، فرغم أن نظريات العلاقات الدولية لم تهتم بميدان السياسة الخارجية إلا أنه يمكن استشفاف أهم آراءها حول السياسة الخارجية من خلال تحليلها للسلوك، وننطلق من تفسيرنا النظري لسياسية الخارجية الفرنسية، من متغير تابع وهو "المصلحة" أين ترى أنه متغير المشترك بين النظريات الثلاث فيما يخص تحليل السياسة الخارجية، فالدول تتوجه أساسا نحو العالم الخارجي لأجل تحقيقا دوافع ومصالح خارجية (الواقعية) أو داخلية (الليبرالية) أو شخصية

[1]- المزيد من المعلومات حول مؤسسات السياسة الخارجية ارجع إلى George Vedel, les institutions Politiques de la France, Parie, 1964

(البنائية) بالتالي كيف فسرت المقتربات النظرية السياسية الخارجية الفرنسية فما هي مصالح فرنسا استنادا للمقتربات النظرية في التفاعل خارجيا؟

المطلب الأول: المقترب الواقعي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية:

الواقعية لم تكن نظرية مخصصة لفهم السياسة الخارجية، ويرجع ذلك أساسا في كون ميدان السياسة الخارجية آنذاك جزء من العلاقات الدولية، ولم تكن فرعا مستقبلا بذاته كما هي عليه الآن[1] فاعتبرت آنذاك فرعا من السياسة الوطنية لدول، تطبق خارج حدود الدول[2].

وبالتالي يمكن أن نستنتج لأهم مبادئ السياسة الخارجية عند الواقعية الكلاسيكية، وبالتالي تفسير السياسة الخارجية الفرنسية انطلاقا من أن العلاقات الدولية، هي تفاعل مجموعة من الوحدات الدولية في محيطها الخارجي معتمدة سياسة محكمة، وهي ما تسمى بالسياسة الخارجية، فكيف فسرت الواقعية السلوكات الدولية والسلوك الفرنسي لفترة ما قبل الحرة الباردة (التعددية القطبية)؟

إن التركيز على السياسة الخارجية في المدرسة الواقعة يؤدي بالضرورة إلى دراسة المصلحة، فهي الأساس الذي يعتمد عليه الواقعون في تفسير سلوك الدول حيث يرى "هانس مورغنتو" "أنه يمكن فهم سلوك أي دولة اعتمادا على دوافعها (Motifs)".

والدوافع هنا يقصد بها مصالحها فلأجل فهم السياسة الخارجية الفرنسية يرى الواقعون ضرورة تحديد مصلحتها من التفاعل الدولي[3].

[1] -Charillon Frédiric, politique étrangère-nouveaux regards, France : Press des science po 2000, p35.
[2] -Hille C.the changing Politics of foreing policy, basings take.palgra :2000, p23.
[3] -Hans Morgenthan Politics amony nations, The struggle for pawer and peace, New York: Alfred Knopf, 1985.5ed.pp13.

ينطلق الواقعيون في تفسيرهم من النسق الدولي فهو بمثابة غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر السلطة وتستطيع فرض إرادتها على الكل مثل الدولة، وتتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة في ظل الفوضى الدولية تجد الدول نفسها وحدها في النظام معرضة لتهديدات الدول الأخرى، فيما يؤدي إلى تهديد أمنها وبقائها ومن هنا تصبح مصلحة الدول في تحقيق الأمن والحفاظ على نفسها[1]. ويقول "E.Garr في نهاية 1939: "إن النظام الدولي هو الذي أدى للتصادم بين الدول وهو الذي يضع نهاية لنظام فرساي، وأن هذا النظام لازال يرفض الاعتراف أن القانون هو نتاج الأقوياء".

فالأقوياء حسبه في النظام الدولي هم الذين يسيرونه وبالتالي الرافضون لقوانين الأقوياء يعلنون الحروب نتيجة التصرفات العادلة التي يمارسها الأقوياء لأجل إعادة تعديل النظام، وهكذا يذهب السلم ليترك المكان للحروب، فالطبيعة الشريرة للإنسان هي سبب الحروب إضافة للنظام الدولي، فالدول تترك هذا المبدأ، وعلى هذا الأساس تحاول الحفاظ على أمنها عن طريق امتلاك القوة هو سلوك عقلاني، لأنه يهدف إلى ضمان البقاء في ظل عالم غير آمن[2]، حيث أن هذا العالم يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة وهو توجه السياسة الخارجية للدول.

وبالتالي فإن السياسة الخارجية الفرنسية في ظل انعدام الأمن في نظام دولي فوضوي فهي توجه مصلحتها نحو القوة، فوصلوا أن علاقات القوة هي التي تسير السياسة الخارجية، فسياسات القوة مطبقة من طرف الجميع، "فهانس مورغنتو" يرى أن هناك في أنواع من السياسات الخارجية:

تهدف الأولى إلى زيادة القوة:

[1] .Aziz Hasbi, Théorie des relations internationales, Paris : L'Harmattan, 2005, p.54.

[2] -Jean Jacque Roche. Théorie des relations internationales. Paris : Montchrestien, édition, 2004, p34.

- الحفاظ على القوة.
- التباهي بالقوة[1].
- فمن تحليل السياسة الخارجية الفرنسية لتلك الفترات نجد أنها اعتمدت على سياسة زيادة القوة، ويظهر ذلك جليا من خلال العمليات التوسعية العديدة التي قامت بها فرنسا خصوصا في عهد "نابوليون بونابرت" (النمسا إيطاليا)، ويفسر "ريمون أرون" السلوك الفرنسي التوسعي في هاته الفترة بالرجوع إلى نوع النظام الذي يضم مجموعة دول متماثلة ترضخ لنفس المفاهيم السياسية، فالنظام يمكن أن يكون مستقر في ظل التهديدات الدائمة للحرب وهو شعور تحسه كل الدول ممّا يجعلها تنطلق من مبدأ البقاء هو الانتصار.(يقصد بالانتصار ربح أكبر قدر من المستعمرات) وهو ما فسر به السلوك الفرنسي التوسعي[2].
- كما أن سياسة الحصول على القوة للتباهي أيضا كانت من مظاهر السياسة الخارجية الفرنسية، بل لعلها أحسن من يعتمد هذا النوع من السياسات، فقد كانت ولازالت تتباهى بالعظمة والقوة حتى وإن لم يكن دوما حالها.
- "**مورغنتو**" يرى أن الدول تضع مصلحتها على أساس قوتها وإمكانياتها وهو ما أطلق عليه "**L'égoïsme sacré**"، وهي سياسة دولية ترتكز على عقلانية المصالح[3]: الأمن استقلالية الإقليم، الدفاع على الهوية الثقافية، وهي مصالح مشتركة بين كل الدول فهاته المصالح عقلانية ويمكن تحقيقها لأنها جزء من السيادة أما غير ذلك من المصالح (التوسع) فوجب على الدولة أتكون عقلانية وتحسب مدى قوتها مع أهدافها وكذا مدى قوة الطرف الآخر[4].

[1]- Hans Morgenthan, op.cit.pp.19.
[2] -Jean Jacques Roche. Op.cit.p37.
[3] -Ibid, p.38.
[4] -Fréderic Charrillon, op.cit.p.34.

وبالتالي فالواقعية الكلاسيكية ترى في المصلحة أساس سلوكيات الدولة، وهو ما يفسر السياسة الخارجية الفرنسية التي كانت طالما تبحث عن الأمن والبقاء، وذلك عن طريق القوة العسكرية، وبالتالي حسب الواقعية المصلحة الأمنية هي هدف السياسة الخارجية الفرنسية.

مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية:

بالرغم من أن بعض الواقعيين الجدد رفضوا أن يستعمل نظرياتهم كنظرية للسياسة الخارجية أمثال: **(Kennith Waltz)**، فإن مجيء نظريات تحليل السياسة الخارجية كنظريات ترى أن نظريات العلاقات الدولية لم تفي بالغرض، و هو ما جعل العديد من منظري الواقعية الجديدة يقدمون أعمال لشرح السياسة الخارجية للدول، مستندة في ذلك لفرضيات الواقعية[1]، فيعتبر الواقعيون الجدد وعلى رأسهم **(James Fearon)** أنه لدراسة السياسة الخارجية، يمكن الاعتماد على فرضيات المقترب الواقعي، ففحص الطريقة التي تفهم بها النظرية الواقعية النظام الدولي ككل يمكن الاعتماد عليها لفهم السياسة الخارجية كجزء، فالعلاقات الدولية هي الكل والسياسة الخارجية هي الجزء[2].

وفي تفسير الواقعية للسلوك الخارجي للدول فهي تبني نظريتها حول المصلحة، فمثل ما هو الحال مع التقليد بين فالمصلحة هي التي تسيير السلوك الخارجي للدول. فللأ جل فهم السلوك الخارجي لدولة يجب فهم وإدراك مصلحتها. إلا أن هاته الدول تفترض أن الدول تتفاعل في نسق دولي يتميز بالفوضى[3]. ولذلك فكل الدول تنتهج مبدئيا سياسة خارجية متماثلة، وهي الاعتماد على الذات وذلك اعتمادا على القوة التي هي وسيلة ضرورية للوصول لهدف تحقيق أمنه وبقاءه.

[1] -Fréderic Charrillon, op.cit.p.34.

[2] -Charles Todol Kent : Policy decision taking. A dissertation submitted of the office of graduate studies of texas a and Muniversity in patial fulfillement of the requirement of the degree of doctor of philosophy, august, 2005, p18.

[3] Rittberge Volker, Approches to study of foreign policy, derived from international relation theories, « Tubing paper, n30.p10.

وفي تفسير الواقعية الجديدة لذلك فهي تركز على القوة، فعلى الرغم من أن القوة وسيلة في تحقيق المصلحة إلا أن اختلاف الموقع النسبي لقوة الدولة في التنسيق الدولي، هو سبب اختلاف السلوكيات الخارجية للدول. وانطلاقا من متغير القوة كيف فسّر الواقعيون الجدد السياسية الخارجية الفرنسية؟

في الحقيقة تبقى القوة عند الواقعيين الجدد وسيلة، فالعلاقات الدولية هي صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها، واستغلال القوة لتحقيق مصالحها بغض النظر عن ما قد يؤثر ذلك على مصالح الدول الأخرى[1].

فالمصلحة ليست في الحصول على القوة وإنما وسيلة لتحقيق المصلحة، فالحياة الدولية ليست من القوة وإنما في البحث عن الأمن. يرى **(John Herz)** الشعور بعدم الأمن الناتج عن الخوف والشك المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير المزيد من الأمن[2] ومن هنا ظهرت مدرستين داخل الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية، انطلاقا من متغير القوة والتي يمكن استغلالها في طريقتين، إمّا للمحافظة على الوجود أي الاستقلال أو زيادة القوة للتوسع أي الحصول على النفوذ.

أ-الواقعية الدفاعية:

والتي تركز على استقلال الدول أي مدى قدرة الدول على تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي، على إقليمها، توجهاتها، قراراتها، فترى في ذلك أن أقل الدول حركة هي الأكثر تقيدا من طرف الدول والمنظمات الدولية وبالتالي المعددة أكثر في أمنها، فترى الدفاعية أن الدول تعطي أولوية لاستقلالها بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية

[1] -Dario Battistella, Théories des relations internationales, presses de sciences po, 2003, p.32.
[2] -فريد زكريا، من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا، خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص.30.

بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة فالدول تخشى على أمنها[1]. فهي تتخذ موقع الدفاع "**Défense positional**" في النظام الدولي وهو ما يدفعها نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى، أي تكون لها مصالح خارجية محدودة ومقيدة وتتوسع فقط لتحديد الأمن[2]. فالسياسة الخارجية من هذا النوع تتبعها الدول الأقل قوة في النظام الدولي، حيث تصبح اهتماماتها ومصالحها تنحصر على المجال الأمني الاستقلال.

ب-الواقعية الهجومية:

والتي تفسر السياسة الخارجية انطلاقا من متغير القوة على مدى قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها، سواء على السياسة الخارجية للدول الأخرى أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها على مدى قدرتها في التأثير داخل النسق الدولي، وهو ما يسمى بالنفوذ، ويتحقق إما بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) أو على الأقل توفر لها فرص لإسماع صوتها، "**voice opportunities**" وفي ظل النظام الفوضوي تسعى الدول في تحقيق أمنها عن طريق زيادة قوتها "**Maximum the power**"[3].

يشير "**Robert Gilpini**" أن كل الدول تسعى للسيطرة على العالم إلاّ أن الدول الغنية وحدها تستطيع ذلك. فالسياسة الخارجية إذن تتعدى أمن الدولة لتذهب نحو التأثير على باقي الدول[4]. فكلا الاتجاهين يريا أن هدف السياسة الخارجية هو تحقيق الأمن إمّا عن طريق تطويق الدول الأخرى حتى لا تهدد مصالحها، أو بالاهتمام بأمنها دون الاكتراث بالدول الأخرى. إلا أن الموقع النسبي لقوة الدولة هو الذي يحدّد السياسة الخارجية.

[1] -Volker Rittberg, Approches to study the foreign policy. Op.cit, p.14.
[2] -Baumann Rainer and others, power and power politics: Neorealist foreign policy theory and expectation about German foreign policy, op.cit. p.6.
[3] -Volker Rittberger. Op.cit. p.15.
[4] -Baumann Rainer and Others. Op.cit. p.6.

وما يجعلنا نتساءل عن نوع السياسة التي اتبعتها فرنسا هل هي هجومية أم دفاعية، ولأجل معرفة ذلك وجب تحديد قوة فرنسا في ظل المنظومة الدولية الجديدة. خصوصا وأن تغير هذا النظام شكل اختبارا جديدا للنظرية الواقعية الجديدة، وبالتالي ما مدى قدرة الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟ وما موقع فرنسا من هاته التغيرات؟

- **الموقع النسبي لقوة فرنسا:**

يرى الواقعيون الجدد أن الفاعل عقلاني يستطيع حساب مصلحته استنادا للقوة، فتفسير السياسة الخارجية الفرنسية يدور الأمر حول القوة، فالقوة سابقا هي التي جعلت فرنسا تلعب دور هجومي. (الحصول على النفوذ) حيث أن سياستها الخارجية تمتد إلى التأثير في الدول الأخرى ولذا وجب دراسة الوضع الحالي لفرنسا، انطلاقا من متغيرين أساسيين وهما مدى قوة فرنسا في ظل تغير مفهوم القوة، وموقع فرنسا في النظام الدولي الجديد.

- **تغير مفهوم القوة:**

قبل نهاية الحرب الباردة كانت القوة العسكرية هي أساس قدرة الدولة، فالحرب الباردة كانت مرتكزة أساسا على القوة النووية، إلا أن تغير النظام الدولي وظهور مواضيع جديدة على الساحة الدولية[1]. كالمواضيع الاقتصادية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات غير المفهوم القديم للقوة. فكل هاته المواضيع الجديدة لم تكن لتخدم المقترب الواقعي وخاصة أن الأمن لم يعد يؤدّي للمنافسة.

في ظلّ إمكانات التعاون، فالقوة بالمفهوم الواقعي القديم (عسكرية) لم تعد الوحيدة القادرة على تحقيق المصالح إلا أن الواقعيون تكيفوا وهذا التغير، فالواقعية تتعامل مع

[1]- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص59-60.

المنافسة على أنها ميزة قائمة، فالمنافسة لازالت حتى وإن لم تعد على الأسلحة فأصبحت على الموارد، الأسواق، النفوذ، الهيبة، التكنولوجيا، فلأجل فهم السلوك الدولي حاليا لم يعد ذلك استنادا للقوة العسكرية بل القوة الاقتصادية والثقافية.

فيرى "**Joseph Nai**" أن القدرات المادية ليست الوحيدة التي تحكم العالم وقد استخدم مفهوم القوة الغير المادية "**Soft Power**" مثلا الثقافة. الإيديولوجية جاذبية الأفكار[1].

وهو ما يفسر السياسة الخارجية الفرنسية الحالية فلكي تضمن مكانة عالمية فهي تحتاج إلى قدر من النفوذ السياسي، والاقتصادي، والثقافي، الخارجي. وهو ما يفسر أهمية بعض المفاهيم مثل العظمة، النفوذ، القدرة في السياسة الخارجية الفرنسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي ظل تغير قيم القوة استطاعت فرنسا التكيف مع هذا المتغير من خلال اتباع سياسة الجاذبية، الثقافية، ونشر الفرنكفونية والمحافظة على الهوية الفرنسية، لأجل الإبقاء على قوتها الثقافية، ومن جهة أخرى عملت على زيادة قوتها الاقتصادية من خلال إنشائها للاتحاد الأوروبي لأجل تدعيم فرنسا لقوتها الاقتصادية.

قوة فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد:

أدّى النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى إعادة توزيع القدرات فيه، وإعادة ترتيب الوحدات فيه بالنسبة لبعضها البعض، فمراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية بعد الانهيار السوفياتي، فأحداث ما بعد الحرب الباردة تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت القوة العظمى الوحيدة عالميا، فهي تنفرد بامتلاك تجمع مزيد من عناصر القوة، عسكريا، اقتصاديا، ثقافيا، إضافة إلى احتلالها مركز القوة في التحالفات الدولية. ففي ظل تغير النظام إلى أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فالواقعية استطاعت

[1] -Jean Jaque Roche, op.cit. p40.

التكيف والتحولات الدولية الجديدة، حيث يرى مؤلفي كتاب الواقعية بعد الحرب الباردة بعنوان "سياسات الأحادية القطبية" الواقعية واستراتيجيات الدول بعد الحرب الباردة: "أن النظام الدولي لازال يشكل ويؤثر على سلوكيات الدول، فالأحادية القطبية، تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية إتباع استراتيجية تسعى من خلالها للحفاظ على موقعها من مواجهة الدول النووية (إيران)، الدخول والسيطرة على المؤسسات الدولية، فمبدأ ميزان القوة لازال قائما وأحسن ما يثبت ذلك التوجه الفرنسي نحو محاولة التكيف والنظام الدولي الجديد، ففي الظروف الدولية الجديدة يرى الواقعيون أن على الدول إحدى السياسات الثلاث اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إمّا الاندماج، الحياد، الرفض فعلى فرنسا إمّا الانضمام تحت الهيمنة الأمريكية لضمان أمنها، أو رفضها وهو ما قد يؤدّي لنتائج سلبية عليها أو الحياد، فالسياسة الخارجية الفرنسية قررت عدم الاندماج مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل قررت الاندماج في المؤسسات السياسة الاقتصادية التي يقودها القطب الأمريكي، حتى لا تظهر رافضة للقوة الأمريكية، وفي نفس الوقت عدم الرضوخ لها، وهذا ما أدّى بها إلى جسم أحد المحاولات الجماعية لموازنة القوة الأمريكية، فهو ضرورة لتدعيم قوة فرنسا وموازنة قوة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فيرى "ستايلي هوفمان" أن موقع فرنسا مرهون بموقع الاتحاد الأوروبي، وهو أمر صعب خصوصا وأنه يظهر تارة قوي (أجهزة مؤسساتية محكمة)، وأخرى ضعيفة (سياسية خارجية غير موحدة)، وهو ما يمكننا بالتنبؤ أن السياسة الخارجية الفرنسية مستقبلا سوف تضع إمكانياتها لتفعيل الاتحاد فهو حلها الوحيد لموازنة أمريكا[2].

[1] -Frediric Charillon, « Peut-il avoir une politique étrangère française ». politique étrangère. Paris : Institut français des relations internationals (IFRI) : 2002.v67.n4. p917.

ومنه فالسياسة الخارجية حسب الواقعية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتحكم فيها قوة فرنسا في ظل تغير النظام الدولي، فقد استطاعت الواقعية الجديدة التكيف مع التحولات الجديدة، كما أن المصلحة هي التي تسير السياسة الخارجية الفرنسية، فالمصلحة لازالت دوما هي من تحقق الأمن وذلك بواسطة امتلاك القوة: عسكرية–اقتصادية–ثقافية.

المطلب الثاني: المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية

تعتبر الليبرالية من أقدم نظريات العلاقات الدولية، فلها جذور تسبق ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية كإسهامات "**Emmanuel Kant**" في مشروع السلام الدائم 1795، "**Adam Smith**" في الميدان الإقتصادي وكذا "**jerimy Bintham**" وآخرين، فالليبرالية موجودة في الميدان الاقتصادي، السياسي وكنظرية للعلاقات الدولية، فقد كانت العديد من فرضياتها الأساس الذي شكل عليه العالم لفترة طويلة من المثالية إلى الليبرالية الجديدة[1]، إلا أن ما يهمنا في هاته النظرية هو كيف وظفت مفاهيمها لخدمة دراسات السياسة الخارجية.

لقد ظهرت عدة نظريات داخل النظرية الليبرالية وإن اختلفت فيما بينها فهي تنتمي لنفس المبادئ العامة، فكلها تعني بالدولة كالمستوى أو النسق الدولي هو الذي يأخذ الأولوية في التحليل، فالمقترب الليبرالي يتبنى الرؤية التي تفترض علاقة الدولة بالسياق الداخلي على أنها ذات التأثير الكبير على سلوكها الخارجي[2].

إلاّ أنّ هناك عدد كبير من النظريات داخل الليبرالية من: ليبرالية مؤسساتية، الليبرالية الجمهورية، الليبرالية التجارية، فهي تشترك كلها في مسلمة أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تفهم سوى بفهم التفاعل الداخلي أي كنتائج الشروط والظروف والديناميكية الداخلية. وكما يرى "**Dario Bastistella**": "**لا توجد كتابات من الليبرالية التي اهتمت بشكل جيد**

[1] -Jean Jaques Roche. Op.cit. p.94.

[2] -Gideon Rose, « Neoclassical realism and theories of foreign policy », word politics, vol 51, N1, 1998, p14.

ومحكم بدراسة السياسة الخارجية، والمصلحة مثل دراسة أندروا مورافيسك (Andrew Moravisik)[1]. ولذا اخترنا الليبرالية النفعية كمقترب لتفسير السياسة الخارجية، وذلك خدمة لهدف المبحث وهو الوصول إلى وضع تصور نظريات العلاقات الدولية حول المصلحة على اعتبار أنها من تسيير السياسة الخارجية للدول عامة وفرنسا خاصة، فالليبرالية النفعية تقدم تفسيرا محكم لعملية تشكيل المصلحة القومية، انطلاقا من المصالح الفردية إلا أن هذا لا ينفي أنه يمكن تشتق من النظريات الليبرالية الأخرى ما يفسر السلوك الدولي. ففي حين **الليبرالية الجمهورية** أكثرت الحديث عن إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي، فالدراسات حول الديمقراطية أثارت اهتمام العديد من الليبراليين أمثال (**M.Elvin Small)** و"**David Singer**"[2]: أين يفسر السلوك الخارجي للدول بالرجوع للديمقراطية، تتبع سلوكيات سلمية في علاقتها مع الدول الديمقراطية، في حين أن الدول الغير ديمقراطية تتبع سلوكيات سلمية في علاقتها مع الدول الديمقراطية، في حين أن الدول الغير ديمقراطية تتبع سياسة حربية، فقد اعتبروا أنفسهم قدموا قانون إمبريقي للعلاقات الدولية بمعنى أن السلوك الخارجي الفرنسي مرهون بديمقراطيتها من جهة، وديمقراطية الدول التي تتوجه لها. فسلوكها مع دول غير ديمقراطية وذلك حتى وإن كانت الديمقراطية التي تنتمي لنفس المنظومة، فهو نتيجة اقتناع ذاتي لهاته الدول بهاته الفكرة وتطبيقها.

فهي نظرية تعتمد على الأفكار المشتركة بين الدول الديمقراطية، وهو متغير تعتمد عليه البنائية وسوف نتناوله بالتحليل في ظل المقترب البنائي، ولذا أبعدنا هاته النظرية عن اختيارنا.

[1] -Frediric Charillon, op.cit. p148.

[2]-مقال نشر في Jerusalem Journal" للعلاقات الدولية في 1976 للمزيد من التفصيل أنظر:

-Melair Small et David, « War the regimes Democratic of promeness 1816 » 1965-singer relations international, Vol n° 4 été 1976, pp 50-69.

أما الليبرالية التجارية فقد اعتمدت على تفسير متميز للسياسة الخارجية، فتنطلق من نظريات الاعتماد المتبادل، ففي عالم يعتمد على التعاون في جوانبه الاقتصادية من نظريات الاعتماد المتبادل، ففي عالم يعتمد على التعاون في جوانبه الاقتصادية أدّى ذلك لوجود علاقات تأثير وتأثر بين الدول، مما أدى إلى تنظيم سياسة خارجية بطريقة تخدم المصالح المشتركة، وتستبعد استخدام القوة في السياسة الخارجية للدول وبالتالي الحرب.

فيمكن تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه ألمانيا التي طالما كانت عودتها على أن العلاقات الاقتصادية في إطار الاتحاد الأوروبي، والتي تخدم مصالح الطرفين أجبرها على أن تكون في نفس القطار، المصلحة من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا يتوقع من أي منهما أن يستعمل القوة ضدّ الآخر بسبب حقود تاريخية، فليس من مصلحة أي منهما[1].

ففي كتاب: "**Transnational relations and word politique**" وصل "**كيوهن وناي**" **في 1972** أن العلاقة بين الدول لم تعد تختصر في العلاقات الديبلوماسية، بل يعتمد على مستويات جديدة لتفسيرها وهو الاعتماد المتبادل الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، ... إلخ.

أمّا الليبرالية المؤسساتية، فقد ركزت على شرح دور المؤسسات الدولية في تبنّي الدول سياسات أنانية قد تكون عدوانية، فالانضمام إلى المؤسسات الدولية يساعد للحد من المأزق الأمني الذي أساسه نقص المعلومات من الطرف الآخر، فما يؤدي إلى اتباع سياسة عدوانية نتيجة بجهل ما سيقوم به الطرف الآخر. فهو ما يساعد الدول على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية استنادًا إلى إدراك أحسن.

[1]- للمزيد من المعلومات أنظر:
-Robert Keohane et Joseph S Nei transnational relation and world politics, combridge, Harvard university press 1972. Pp 428.

وهو ما يفسر انضمام فرنسا للعديد من المؤسسات، وذلك كوسيلة للحصول على المعلومات التي تلزمها حيث اتخاذ القرارات، إلا أن هذه النظرية تهتم بالمؤسسات الدولية أكثر من اهتمامها بالدول، وبالتالي تعتني بنسق دولي أكثر منه نسق داخلي وهو ما لا يتماشى، والهدف الذي حدّدناه في اعتماد نظرية الليبرالية، تعتمد على النسق الداخلي على اعتبار أننا تناولنا الواقعية كنظرية للنسق الدولي، كما أنها تركز على المصالح المشتركة للدول أكثر من تركيزها على مصلحة الدولة، وهو ما يصعب من خلاله فهم السياسة الفرنسية مفردة. كما أن "**مورافيسكي**" يعتبرهما دراسات تتقاسمها معها الواقعية وهي ما تسمى باسم الواقعية اللينة "**Soft realism**"[1].

الليبرالية النفعية: هذه النظرية لا تنظر إلى الدول كوحدات "Unités" بل هي مؤسسات سياسية، وهذا في كل أنواع الأنظمة السياسة سواء استبدادية أو ديمقراطية، وبالتالي فالمؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي، وترجمة خياراتهم وأفضليتهم إلى سياسة الدولة الخارجية في نهاية المطاف، وبالتالي فالدول مؤسسة تمثيلية معرضة بالاستمرار للاستيلاء، وإعادة التوزيع من طرف الفواعل المجتمعية[2].

الطريقة التي تحلل بها الليبراليين، تفهم المصلحة الفردية فهي تفسر سلوك الفواعل بضمان البقاء، عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والبزوغ نحو تحقيق المنفعة المادية، إلا أن معنى البقاء مختلف عن معناه عند الواقعية فهو لا يتعلق بضمان وجودها أو بقاءها ماديا، بل أساسا للحفاظ أو تحسين وضعها الاجتماعي وذلك برعاية مداخلها، وزيادة مقدرتها على التأكيد، ضمان البقاء هو الهدف المركزي لجميع الفواعل المجتمعية والتي تحتاج

[1] -Frederic Charilon, op.cit, p.149.

[2]- Andrew Moravisk, « liberal international relation theory : a scientific assessment,in colin eliman and Mariam findus elman,progress in international theories,apparing the field combridge,mit press.p162.

لتحقيقه، بالحصول على موارد مادية أو معنوية، وبذلك فهدف السياسة الخارجية الفرنسية هو تحقيق مصلحة الفواعل المجتمعية، فالمصلحة تبقى مرة ثانية الأساس الذي تفهم من خلاله السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث: المقترب البنائي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية:

المقاربة البنائية حديثة العهد في مجال العلاقات الدولية، وبالتالي لم يسبق لمنظريها و أن اهتموا بصفة مباشرة بالسياسة الخارجية، إلا أنها من النظريات التي تتضمن أفكارا مهمة حول الموضوع خصوصا فيما يخص المصلحة القومية. وسوف نركز كما سبق الذكر على متغير المصلحة في تفسير السياسة الفرنسية استنادا للمقترب البنائي.

فإن كانت تميل النظريات التقليدية إلى التركيز على العوامل المادية في تفسير السياسة الخارجية، فإن الجديد الذي جاءت به النظرية البنائية هو اهتمامها بالعوامل الغير مادية واهتمامها بالأفكار والهويات والخطاب السائد[1].

فكيف يمكن لعوامل معيارية أن تسيير السياسة الخارجية وبالتالي كيف يمكن فهم السلوك الخارجي الفرنسي انطلاقا من عوامل معيارية؟

1) المعايير في فهم السياسة الخارجية:

تنطلق البنائية في دراستها للسياسة الخارجية، دراسة اجتماعية ففواعل العلاقات الدولية تتفاعل أساسا في بيئة اجتماعية، فلأجل فهم سلوك الدول لابدّ من فهم البيئة التي يعيشون فيها، وانطلاقا من هذا فهي تناقض التيارات العقلانية السابقة فيما يخص العالم[2]،

[1] -Henning Boekle, and Other, « norms and foreign policy : construct foreign policy theory". Tubinger arbeits papier Lur international politik and filend forrchung. Bermany. Working paper, n°34. P.03.

[2] -Stephenn Walt, "International relations: one world mony theory", foreign policy: www.geocities.com.

فهاته الفواعل تشكل وتعيد تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون معه ولذلك فهي تعتقد بأن البنيات، المعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغيير باستمرار (عكس الواقعية والليبرالية)، وبأن الفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة الخارجية، وهو ما جاء في مقال "**الكسندر وانت**"، "**الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول**"، فالفوضى هي المعنى الذي أعطته إياها للدول[1]. وبالتالي فليست البنية المادية هي التي تحدد السلوك الخارجي للدول بل البنية المعيارية من تقوم بذلك، أي المعايير التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم هي التي تشكل أفكار، هوياته مصالح وبالتالي السلوك الخارجي للفاعل ويقسم البنائيين هاته المعايير إلى الدولية ومجتمعية، فالدول هي فواعل اجتماعية، وتنظر للنسق السياسي الداخلي والخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساسا، وبالتالي فلكل من الفاعل والبنية Actor/Structure بناءات اجتماعية أو منشأة اجتماعيا، فالمعايير هي التي تحدد الهوية للدولة، خياراتها، أهدافها، سلوكها الخارجي، فهذه المعايير تتمتع بالاستمرارية فلابدّ أن تكون قد تكررت مرات عديدة وأبدت من عند الأغلبية الاجتماعية وهو شرط أساسي[2].

البنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءا على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس المعايير والقواعد التي تعكس عوامل ذاتية، وتجارب تاريخية، ومضامين مؤسساتية[3]. وبالتالي فالسياسة الخارجية الفرنسية لا تتحكم فيها حسابات عقلانية، كما أن المصالح الفرنسية ليست ثابتة بل

[1] -Kaori Nakajima Lindeman, "What makes a revisionist state revision the relief, norms instate identity": formation, paper prepared for presentation at the 43rd annual studies association convention-new Orleans, march 2000, p.09.
[2] -Henning Bockel and others, op.cit. p.09.
[3] -R.Lisbeth Aggestam, "role conception and the politics of identity in foreign policy". Arema working papers. Series n°08, p.99: www.arena.uio.no(publication).

تتغير السياسة الخارجية بتغير القادة، بالتالي فالمعايير هي من تفرض على الفاعل سلوك معين، فلأجل فهم السياسة الخارجية ركز البنائيون على مفهوم سياسة الثبات على الهوية:

- **الهوية كأساس السياسة الخارجية:**

الهوية لا يكون مصدرها داخلي فقط، خصوصا في ظل السؤال الذي طرح في البنائيين حول الكيفية التي تجمع بها البنائية الهوية بين التوقعات القيمة المجتمعية والدولية، ليجيب البنائيين أنّ هناك هويتين إضافة للهوية الوطنية التي يكون منبعها داخلي، فالهوية تتكون أساسا من عدة عناصر من جهة المعايير المشتركة داخليا، الدور الذي يضن متخذي القرار أن الدولة تقوم به في النظام الدولي (هوية خارجية)[1]. فالهوية الداخلية والخارجية هي من تصنع السياسة الخارجية للدول ذلك انطلاقا من وجود معايير داخلية وخارجية[2].

- **العلاقة بين الهوية والمصلحة في السياسة الخارجية:**

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة، لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، وهذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم والمعايير القائمة أو التجارب السابقة، فمثلا انضمام فرنسا إلى منظمة دولية فإنها تعاين أولا معايير مثل: نمط التعاون بين الدول، درجة الاستشارة بين الأجهزة...إلخ ، فإذا ما توافقت هاته المعايير وهويتها الوطنية فهاته المعايير ستصبح مصالح دولية وأهداف السياسة الخارجية[3]، فيرى "**وانت**" أن كلّ دولة تبحث عن "04" أنواع من المصالح الوطنية:

- البقاء المادي.
- الاستقلالية بمعنى القدرة على ممارسة السلطة.

[1] Henning Boeckle op.cit. p.10.
[2] -Frédiric Charillon, politique étrangère nouveaux regards. Op.cit. p.72.
[3] -Idem.

- التصرف في الموارد الاقتصادية.
- التقدير الجماعي حول "من نحن".

فهاته المبادئ تشكل أهداف أية دولة إلاّ أنّها تكون بنفس المقدار من الأهمية من دولة إلى أخرى، وهذا له علاقة بالمبدأ الأخير "**معرفة من نحن**" فهل المصلحة القومية كان بها نفس المعنى في فترة "**ستالين**" أيضا بالنسبة لفرنسا في فترة "**بيتان**" "**Pétain**" فنظرة ديغول حول من نحن، أي من هم فرنسا، عظمة فرنسا جعلته يتصرف على هذا الأساس.

فبتحليل السلوك الخارجي الفرنسي يرى "**وانت**" أن الهويات هي أساس المصالح، وكما ذكر فإنّ "**المصالح تتأثر بالهويات لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ما يريد حتى يعرف من هو**"[1].

يرى "**Alex Mcload**" في تحليله للسياسة الخارجية الفرنسية على ضوء المنظور البنائي، أن مجيء ديغول 1958 شكل أكبر تغير في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أن هذا لم يؤدّي إلى إعادة تشكيل هوية جديدة، وذلك لأن هناك معايير كثيرة كانت موضوعة من قبل مجتمعية دولية، فقد كانت العلاقات معقدة أمام الولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف الأطلسي، قرار تطوير سلاح نووي مستقل، تشكيل الاتحاد الأوروبي، ضعف الحكومة السابقة، تعدد الأحزاب هي أمور جعلت من الصعب إعادة تشكيل هوية جديدة، إلا أنّ ديغول استطاع تحديد هوية وطنية تعتمد على بعض المعايير الهوياتية من الجمهورية الرابعة، بحيث كانت ولازالت المعايير الثلاث المشكلة للهوية الفرنسية في فترتي الجمهورية الرابعة والخامسة.

1. التقليد الجمهوري مع تركيزها على قيم السيادة والاستقلال.
2. مفهوم العظمة: فكانت مهمة بالنسبة لقوة متوسطة كفرنسا.

[1] -Henning Bockle and Others, op.cit. p.04.

3. مفهوم مهمة التحفيز[1].

فهاته المفاهيم تشكل الهوية الفرنسية لتلك الفترة، والتي كانت تتماشى والمصالح الفرنسية والتي تظهر من خلال السياسة الخارجية الفرنسية، من مصالحها من تدعيم الدفاع[2]. ففكرة العظمة فرضت أيضا الاهتمام بالعلاقات الثنائية على مستوى عالي مع القوى الكبرى، الحفاظ على العلاقات الفرنكوفونية تدعيم الاتحاد الأوروبي، أيضا الحفاظ على اللغة الفرنسية كلغة عالمية، وفيما يخص مهمة التحفيز ظهرت من خلال محاولة الحفاظ على الدور الفرنسي في إفريقيا.

فيرى البنائيين أنه بعد الحرب الباردة، ظهر نسق دولي جديد فرض على فرنسا بدء عملية إعادة وضع الهوية الفرنسية، وبالتالي وضع مصالح جديدة أمام السياسة الخارجية الفرنسية.

[1] -Frédiric Charillon, op.cit. p.74.

[2] -Jean Jacques Roche, Théories des relations international, op.cit. p.54.

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية المغاربية.

إنّ كلّ منظمة أو مؤسسة مهما كان نوعها، ومهما بلغت درجة تأثيرها على المستوى المحلي، أو الوطني، أو حتى العالمي، تمر بمراحل تتأثر بها أثناء إنشاءها فالاتحاد المغرب العربي، باعتبار إحدى المنظمات القارية مرت بمخاض عسير أثناء تشكله، أو بالخصوص عند تأسيس الهيكل والبناء المؤسسات لتنظيم العمل بين هذه الدول.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي، وأهم العوامل التي ساهمت في ظهورها، ومحاولة الوقوف أمام المبادئ والأهداف والإنجازات التي توصلت إليها، تحت تأثيرات المتغيرات الدولية، فقد عرف الاتحاد المغاربي تطورات عديدة قبل النشأة حتى يومنا هذا، باعتبار أن هناك خلفية تاريخية لفكرة المغرب العربي.

المطلب الأول: دوافع قيام اتحاد المغرب العربي.

إلى جانب المقومات والدعائم التي شجعت دول إقليم المغاربي على محاولة بناء الاتحاد المغاربي، كذلك هناك مجموعة من الدوافع والعوامل الداخلية والخارجية، يمكن القول أن اتحاد المغرب العربي لم يأتي في سياق العلاقات بين دول فقط، بل هناك مجموعة من المعطيات الخارجية.

أولا: العوامل الداخلية.

يظهر هذا العامل الداخلي في دور الدولة، إلى أي مدى تساهم في تحقيق التنمية في مختلف الميادينّ، إلى أن دول المغرب العربي تواجه عدة أزمات مما أدى إلى تراجع دور الدولة في إيجاد حلول لمشاكلها، وهذا التراجع ناتج عن المستوى السياسي والاقتصادي.

المستوى السياسي:

يقوم النظام السياسي في الدول المغاربية، على وجود قطيعة بين الدولة والمجتمع، حيث تنعدم آليات التداول على السلطة فيها[1]، وإن وجدت فهي شكلية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم أزمة الحكم وظهور تناقضات داخلية، وكذلك بروز أزمات عديدة، كأزمة المجتمع، أزمة الهوية، وهي مؤشرات تدل على ابتعاد الدولة على مجتمعها.

فعدم شرعية النظم السياسية المغاربية تزايد خاصة في مطلع الثمانينات، فتزايدت مظاهر الرفض والاضطرابات السياسية، ويظهر ذلك من خلال:

- في الجزائر أكتوبر 1988 عرفت أزمة مست كل الكيانات الأخرى اجتماعية، سياسية، اقتصادية، فقد عرفت شرفًا عميقًا بميلاد حركة الجماعات الإسلامية للإنقاذ.
- المملكة المغربية، باعتبارها من الدول المستقرة إلا أنها عرفت انتفاضات في سنة 1981 في دار البيضاء.
- موريتانيا، مركزية السلطة ونفوذ الحزب أدى إلى الانقلاب العسكري الأول في 1978 على رئيس المختار ولد داده[2].
- كذلك تونس ظهور انتفاضات عديدة في 1970م إلى 1977، أما النظام الليبي فقد عان من اضطرابات عديدة، هذا يعود إلى طبيعة النظام السياسي الليبي فهو لا يسمح بتقاسم السياسات المشتركة بين المواطنين، ومن أخطر التحديات التي واجهها النظام الليبي، جماعات المعارضة في عام 1984[3].

[1]-حواء برحال،الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص65.

[2]- رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص65.

[3]- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه، ص70.

ب-المستوى الاقتصادي:

تلعب الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي، تراجعًا كبيرًا نتيجة الاختلالات الاقتصادية، والمحلية، لكل دولة، فاستراتيجيات التنمية القطرية فشلت نسبيا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وخروج المجتمعات المغاربية من دائرة التخلف والتبعية[1].

إذ تعرف الدول المغاربية تبعية اقتصادية متعددة الأبعاد، ما أدّى إلى عجز الدولة الوطنية من تحقيق التنمية الشاملة والحفاظ على أمنها، وكذلك الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض التي تؤثر عليها.

فالجزائر اختارت سياسة التصنيع بإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، تونس التوجه نحو تنمية الصناعات الخفيفة نتيجة لعجز ميزانها التجاري.

بشكل عام فالدول المغاربية تعتمد على بيع الموارد الأولية والسلع نصف مصنعة وهذا ما يؤدّي إلى اختلال النمو الاقتصادي المغاربي[2].

ثانيا-العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية هي الأخرى إحدى الدوافع التي أدّت إلى نشأة الاتحاد المغاربي، وهذا يظهر من مجموعة من التحولات:

- بروز أنماط جديدة من التفاعلات والعلاقات الدولية بعد بروز النظام الدولي الجديد، وانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة

[1]- حسين بوقارة، اشكالات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار الهومة، 2004، ص59.
[2]- رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص 70-71.

الأمريكية كقوة مسيطرة على النظام العالمي، ويصب التوجه الأمريكي في البحث عن النفوذ وذلك عن طريق ديمقراطية العالم عن طريق النهج الاقتصادي الليبرالي[1].

- التوجه الدولي نحو الإقليمية إذ التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم، التي تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل ويقسم الحمل الدولي والاستثمارات[2].
- ديناميكية ما يسمى بعصر العولمة، وما واكبها من تطورات هائلة، ثورة تكنولوجية، والمعلوماتية العابرة للحدود[3].

مراحل تأسيس الاتحاد المغرب العربي:

شهدت الوحدوية لبلدان المغرب العربي البدايات الأولى أثناء الحقبة الاستعمارية فقد خضعت أقطار المغرب العربي الاحتلال من قبل فرنسا، وإسبانيا (الجزائر 1830-1962، تونس 1881-1956، موريتانيا 1903-1960، المغرب الأقصى 1912-1956). وقد عانت شعوب المنطقة شتى أنواع العدوان والاضطهاد.

أعلن عن قيام الاتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بمدينة مراكش من قبل خمسة دول: المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا، واعتبارا من 01 مارس 1989 أصبح الاتحاد ساري المفعول[4].

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية تنقل الأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

[1]- حسين بوقارة، المرجع السابق، 57-58.
[2]- بولحية ابراهيم، مجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي تأسيسه، تنظيمه، عمله، الجزائر: منشورات مجلس الأمة، وحدة الطباعة رويبة، 2006، ص10.
[3]-حسين بوقارة، مرجع سابق،ص57-58.
[4]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 19.

كذلك من مبادئ الاتحاد المغاربي أنه يهدف إلى:

- تمتين أواصر الإخوة التي تربط دول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وحرية تنقل الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[1].

المطلب الثاني: محددات السياسة الفرنسية في المغرب العربي.

بحسب "**كاترين كولونا**" الناطقة الرسمية باسم الرئاسة الفرنسية، فإن زيارة "**شيراك**" إلى الدول المغاربية، تندرج في إطار ما يعرف بـ"الحوار السياسي المنظم" الذي دأبت فرنسا على إجرائه مع قادة المنطقة على أعلى المستويات، خصوصًا أن دول المغرب العربي الثلاثة ترتبط كل واحدة منها باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن العلاقات الخاصة التي ترتبط فرنسا بها تحديدا مع تونس، والجزائر، والمغرب. منذ أن كانت هذه الدول مستعمرات يديرها الفرنسيون بشكل مباشر.

وعلى الرغم من بروز مؤشرات على اندراج مواضيع أخرى على أجندة الرئيس الفرنسي. من خارج إطار العلاقات الثنائية، من قبيل الحرب الأفغانية وما يسمى بالحرب على الإرهاب –فإن المؤكد– كما سطر أحد المحللين السياسيين أن زيارة "**شيراك**" الأخيرة لم تحقق اختراقا نوعيا في علاقة باريس بالضفة الجنوبية للمتوسط. المهم ما حدث في الجزائر

[1]- توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006، ص79.

من استقبال شعبي للرئيس الفرنسي الذي دعا إلى التخلص من عبء التاريخ في علاقة الدولتين.

ويصبّ هذا القول في اتجاه الفكرة القائلة بأن فرنسا ستظل حبيسة محدّدات ثلاثة في صلاتها بالدول المغاربية، وهي محدّدات عموما مرتبطة بمصالح فرنسا وهي كما يلي:

أ-المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية:

يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسي منذ 1831 تاريخ احتلال فرنسا للجزائر، وعلى الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر. كما كان الشأن إبّان الحقبة الاستعمارية، فإن فرنسا استطاعت أن تبقى "تونس-المغرب-الجزائر" ضمن فلكها الاقتصادي من خلال آليات ما يعرف بالاستعمار الجديد أو الاستعمار غير المباشر، الذي يعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي[1].

وتنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط أحمر في نفوذها الدولي مستعدة لخوض الصراع من أجله، حتى لو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية، التي حافظت بدورها على أوراق هامة في السياسة المغاربية منذ الحرب العالمية الثانية.

اليوم فرنسا تمتلك شبكة من المصالح في منطقة المغرب العربي، في مقدمتها المصالح الاقتصادية حيث تتصدّر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على سواء في الدول الثلاثة، بنسبة تناهز ثلث (50%) في أرقام المبادلات والاستثمارات.

[1]- خالد شوكات، فرنسا والمغرب العربي...شراكة الولاء للمستعمر، متحصل عليه يوم 2009/02/20 من موقع:
-http://www.islamonline.net/servlet/satellite ?c :ArticleA-C2
cid :1171274646519&pagename:Zone-Arabic-News%2FNWA LAyott.

كما تعدّ زبونا هاما للجزائر في مجال المحروقات، ولتونس في مجال السياحة وزيت الزيتون والمغرب في صادرات الزراعية والنسيج وبعض مشتقات الفوسفات[1].

لقد نجحت السياسة الفرنسية نسبيًا في توقيع اتفاقية شراكة مع الدول المغاربية، اعتبرت من قبل أنظمتها الحاكمة نجاحًا متقطع النظير لكنها لم تكن في نظر العديد من الخبراء سوى بالونات للفرقعة السياسية، لكنها عمليا كانت مجحفة في حق المغاربة الذين وقعوا على الشراكة.

ب-الفرانكفونية:

القلق السياسي حيال نفوذ باريس في المغرب العربي ليس قلقًا اقتصاديا واستراتيجيا فحسب، بل هو قلق ثقافي وأمني ففي فرنسا ترتبط بالمنطقة المغاربية بصلات داخلية وخارجية وثيقة لا يمكن تجاوزها بسهولة.

وقد بدأ تأثيرها كمحدّد للسياسة الخارجية واضحًا في كثير من اللحظات:

مثل: حرب الخليج الثنائية، الحرب الأفغانستانية الحالية.

ويسري أمر الفرنكوفونية على الحالتين التونسية والمغربية، حيث تعمل فرنسا على الحفاظ على هيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على مراكز القرار، انطلاقا من قاعدة "أن خير مكان يحافظ على مصالح فرنسا في المغرب العربي هم المغاربة الناطقون بالفرنسية، والمؤمنون بما يسمى قيم الحضارة الفرنسية وعلى رأسها العلمانية".

[1]- المرجع نفسه، ص.2.

ج-المهاجرون:

برزت الأزمة الطاحنة التي بدأت تعيشها الجزائر منذ التسعينات، همّا آخر للسياسة الفرنسية، وليس هذا الهم سوى الملايين الخمسة من المهاجرين من المغرب العربي الذين استوطنوا فرنسا، وتحوّلوا إلى مواطنين في دولتها ويبدي الكثير من الساسة الفرنسيين انزعاجهم، من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية، وأطلقوا عليهم تسمية "الإرهاب" خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم الأصلية[1].

ومن هذا المنطلق حرص الرئيس "**شيراك**" من خلال زيارته المغاربية على تفريقه بين الإرهاب والإسلام، وعلى أهمية أن تلتزم السلطات الفرنسية في سلوكها مع المهاجرين المسلمين في هذا التفريق.

المطلب الثالث: مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية

يشكل الموقع الجغرافي للمغرب العربي همزة وصل بين ضفتي المتوسط، أوروبا، وإفريقيا، مركز للتبادلات الاقتصادية، والثقافية، بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط، ونقطة التقاء بين القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا، أوروبا، شكلت مطامع الدول العظمى تحاول دائما إمّا السيطرة عليها، أو اختراقها أو التعاون معها، لما تزخر به من موارد طبيعية ويد عاملة وفضاء استثماري وسوق استهلاكية[2].

ومن هنا جاءت الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي والتي نتطرق إليها في النقاط التالية.

[1]- مرجع سابق، ص03.

[2]- ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأر ومتوسطية، (المغرب، دار توبقال للنشر 1997)، ص44.

1-تعتبر منطقة المغرب العربي همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية.

- إن 50 بالمائة من البترول المستهلك في أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي يمر عبر المتوسط.
- إن الدول: إيطاليا-اليونان-سويسرا-النمسا- تعتمد على 100 بالمائة من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط.
- تعتبر منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط طريقا بحريا، للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم[1].

من هنا تكمن أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية إذ من يسيطر على منطقة المغرب العربي يسيطر على البحر الأبيض المتوسط.

تعد منطقة المغرب العربي شريان اقتصادي للبلدان الأوروبية، سواء من حيث اليد العاملة أو من حيث الثروات الباطنية، فضلا عن المنتجات الزراعية والثورة السمكية.

أما عن المبادلات التجارية فتم معظمها مع الاتحاد الأوروبي حوالي 70% تصدير واستيراد.

ولهذا تبقى المنطقة ذات أهمية استراتيجية خاصة للاتحاد الأوروبي، ولهذا ربطت مع دولة اتفاقيات، وتعاون منذ القدم، دعمنها منذ التسعينات باتفاقيات شراكة في إطار العلاقات الأر ومتوسطية.

[1]-المرجع السابق، ص48.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تستخلص أن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط خاصة المنطقة المغاربية، لديها أهمية بالغة لفرنسا في رسم سياستها الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، يتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل من مدخلات ومخرجات، وأن عملية اتخاذ القرار تتمحور على الأجهزة الرسمية والغير الرسمية، وهذه الأجهزة جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية كونها تتميز بالطابع الرسمي في عملية اتخاذ القرار.

كما أن هناك ثلاث نظريات مفسرة للسياسة الخارجية الفرنسية:

المقترب الواقعي الذي يرى ضرورة تحديد المصلحة من خلال التفاعل الدولي، واعتماد أي دولة على دوافعها.

أما المقترب الذي يرى أن ضمان البقاء، هو الهدف المركزي لجميع الفواعل المجتمعية، فهدف السياسة الخارجية الفرنسية هو تحقيق المصلحة، فهذه الأخيرة تبقى الأساس الذي نفهم من خلاله السياسة الخارجية الفرنسية.

أما المقترب البنائي الذي يعتمد على الهوية والمصلحة في رسم السياسة الخارجية.

فالعلاقات الفرنسية المغاربية لديها درجة بالغة الأهمية على مستوى المحلي، التي تتأثر على المستوى المحلي وحتى العالمي، وأن المغرب العربي يعد محل أنظار فرنسا لرسم سياستها الخارجية المسطرة. بحيث لديه مصالح اقتصادية، ثقافية فيها.

الفصل الثاني:

مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

تقديم:

أكدت المبادرات التي قامت بين ضفتي المتوسط على ضرورة العمل، وتحقيق المسارات الثلاث: السياسية، الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ لمشروع الشراكة الأورو متوسطية بدءا من مسار برشلونة 1995 ومبادرة منتدى 5+5، حتى الوصول إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومن الأسباب التي أدت إلى تعطيل أنشطة المشروع الأورو متوسطي؛ نجد عدم كفاية الهياكل المؤسساتية المتخصصة في تخطيط التعاون في داخل المنظومة العامة للمشروع، وغياب المشاركة الحقيقية والفعلية الكافية في تطبيق المخططات، والواقع الميداني.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن ندرس الاتحاد من اجل المتوسط الذي يستهدف إلى تعزيز التفاهم والترابط بين أطراف الشراكة الأورو متوسطية.

ونتساءل حول إمكانية تحقيقه وما مدى قدرته في تجاوز العقبات التي كانت منها المبادرات السابقة؟

المبحث الأول: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

المطلب الأول: نشأة فكرة الاتحاد من أجل المتوسط

فكرة تأسيس الاتحاد ليس وليدة اليوم، بل تعود إلى ما يقارب حوالي قرن من الزمن، بحيث هناك العديد من المدافعين بشدة عليها كمثل الثنائي الفرنسي الإيطالي (Valentine de saint point) و(Ricitto Canudo) الذين نادوا بفكرة تأسيس مشروع كونفدرالية متوسطية 1907 أما وفي 1920 عارض (canudo) مجموعة من المحاضرات حول الفكرة والنشاط المتوسطي، وتطورت بدورها الفكرة بعد أن استقرت في إيطاليا 1921 تحت تسمية "مدرسة النخب"، أو تكوين الفكر المتوسطي وكان المقصود من هذه الفكرة تشارك الشرق والغرب في " إعداد أو فكرة الحضارة المتوسطية المستقبلية"، ولكنها باءت بالفشل في إقناع العالم بهذه الفكرة[1].

إن نشأة مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، تعود للمهندس الحقيقي والأول للفكرة وهو المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي (Henri Guaino)، وهو كذلك المكلف بإعداد الخطابات الرسمية للرئيس الفرنسي، فالفكرة إذا إبداع للمستشار الفرنسي فالخطاب أعده بمناسبة الحملة الانتخابية وطرح المشروع الأول مرة في 07 فيفري 2007، في مدينة "تولون" وفي المقولة التالية التي صرح بها (Nicolas Sarkozy) " لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يلعب في منطقة المتوسط". وعبر الرئيس الفرنسي عن إصراره على تجسيد فكرة الاتحاد المتوسطي، من خلال خطابه الرئاسي الأول عشية فوزه في الانتخابات الرئاسية في شهر ماي عام 2007، ففي 23 أكتوبر من مدينة طنجة المغربية طلب رسميا من شعوب المتوسط أن تتحدا معا. "حول أكبر وأجمل الأفكار الإنسانية" بحيث

[1] - Fouzia Zouari ,il ya un siècle déjà Jeune Afrique 48e Année N° 2478 (du 6 au 12 juillet 2008) p27.

تكون الفكرة في إطار اندماجي حقيقي وتعهد بأن تكرس كامل جهوده لتحقيق هذه المبادرة الطموحة[1].

وقد فتح الرئيس الفرنسي محادثات تفاوضية مع الرئيسة الألمانية (Angela merkel)، التي تخوفت من هذا المشروع وعبرت عن شكوكها في رغبة فرنسا أن تلعب دور الفارس الوحيد، لتوسيع نفوذها نحو الجنوب وكذا الكتلة الأوروبية المترددة اتجاه المبادرة، بحيث توصلوا إلى تعديل صيغة المشروع الفرنسي بصفة تخدم أوروبا الموحدة.

بحيث تم تحويل صيغة مشروع الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط[2]، والصيغة الجديدة تعتبر أكثر واقعية وأكثر قابلية للتطبيق في إطار الاستمرارية، للجهود المبذولة في المتوسط منذ 1995 ، فالأمر يتعلق بضرورة تجاوز الإطار السياسي إلى الإطار التطبيقي والميداني للمشروع، كون السبب الأساسي المعيق لمسار برشلونة وما جاء بعدها هو عدم تطابق السياسات المتخذة مع الواقع الميداني، مما أعاق تطبيق هذه السياسات والمبادرات المعتمدة في المتوسط.

المطلب الثاني: ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط.

عادت فكرة المتوسطية مؤخرا لتشكل اهتماما دوليا وإقليميا كبيرا، ولتضم معا مرة أخرى الدول المطلة على البحر المتوسط، وغير المطلة عليه والمعنية بسلامته وأمنه، من خلال المبادرة الجديدة "الاتحاد من أجل المتوسط". التي تعبر عن محاولة جديدة لإعادة زرع الثقة والوفاق ببين الدول المعينة بالمبادرة، وفيما يخص بوادر طرح هذه الأخيرة فهي

---

[1] - Pascal Airault , L'UMP en question Jeune afrique 48e année N° 2178 5 du 6 au 12 juillet 2008) p24

[1]وكذلك السيد ولد أباه الاتحاد المتوسطي، الطموح والإمكان الشرق الأوسط، ع 10790 (ت، 2008/06/13) ص14.

- Pascal Airault op cit

أنظر كذلك بهذا الصدد:

George Corn foire d'empoigne autour de la méditerranée le monde diplomatique n°652 (juillet 2008)

ليست بعيدة عن الأسباب التي ألفناها في المبادرات السابقة، بداية من مسار برشلونة ومرورا بمبادرة 5+5، ونجدها مرتبطة بالتغيرات الدولية الجديدة، التي تستوجب إيجاد سبل كفيلة بمراجعة نقائص المشاريع المتوسطية.

ومن الأسباب والدوافع إنشاء المبادرة الجديدة:

- الشلل الذي أصاب مسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية، يعتبر سببا هاما لضرورة البحث عن إيجاد صيغة جديدة، وإحياء الفكرة المتوسطية بحيث نسجل الإصرار الأوروبي عموما والألماني خصوصا، على طرح المشروع المتوسطي الجديد في إطار الاستمرارية مع مسار برشلونة.
- الأزمات والنزاعات التي تعرفها منطقة المتوسط، تعتبر هاجسا يهدم كل جهود الشراكة والتعاون في المنطقة، فالانسداد الذي تعرفه الأوضاع في الشرق الأوسط يعد من الأسباب الجد هامة لخلق مبادرة جديدة، تزيد من تفعيل الاتحاد الأوروبي عن طريق إعطاء أوروبا دور إقليمي أكبر في قضايا المتوسط، علما أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي حجرة العثرة الأساسية أمام مشاريع الشراكة الأورو متوسطية ضف على،

ذلك قضية الصحراء الغربية التي تعتبر أخر شكل من أشكال تصفية الاستعمار، وبسبب توتر العلاقات المغاربية بحيث يجمد جهود التعاون سواء كان أفقيا بين دول الجنوب فيما بينها عموديا في إطار العلاقة التي تربط أوروبا بدول جنوب المتوسط.

- قضية الأمن تعتبر من أبرز دوافع خلق إطار جديد للتعامل مع الظواهر المؤثرة على أمن واستقرار منطقة المتوسط، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تعرف تأزما كبيرا من جراء مشاكل عدة مهددة للدول الأوروبية مثلا: الهجرة غير الشرعية الكثيفة، ومشكلة

الأصولية، أو ما يسمى بالإرهاب المتوسطي، وكذا المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود[1].

المطلب الثالث: المشروع من حيث المشاركة

افتتح الرئيس الفرنسي "نيكولاس ساركوزي" يوم الأحد 13 جويلية 2008، أشغال القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط بحضور أكثر من 40 رئيس دولة أو حكومة أوروبية، إضافة إلى قادة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط، في متحف القصر الكبير في عاصمة فرنسا باريس، بحيث يتكون من اتحاد أوروبي عربي 44 عضو منهم الأعضاء إلى 27 في الاتحاد الأوروبي، و10 أعضاء من الجنوب من بينهم: الجزائر –مصر– الأردن– لبنان– المغرب –موريتانيا– سوريا– تونس –تركيا– فلسطين– ألبانيا– كرواتيا– البوسنة والهرسك– مونتينيجرو– موناكو– إسرائيل وحضور الرئيس السوري بشار الأسد وكذا مشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي " Ihod Olmart" والزعيم الليبي معمر القذافي، كما غاب عن القمة العاهل المغربي الملك محمد السادس، الذي مثله أخوه مولاي رشيد، وقد بذل ساركوزي جهودا من أجل مشاركة جميع القادة العرب.

يمكن تقسيم خريطة الدول المعنية بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، والتي يصل عددها الإجمالي إلى 44 دولة حسب انتماءها إلى ثلاثة أقسام كالآتي[2].

1–الدول المتوسطية الشمالية: وهي بدورها تنقسم إلى ثلاث:

أ– الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: إسبانيا– فرنسا– إيطاليا– اليونان– قبرص.

ب–الدول المرشحة للانضمام في الاتحاد الأوروبي: تركيا و كرواتيا.

ج–الدول الغير العضوة في الاتحاد الأوروبي: البوسنة، مونتينيجرو وألبانيا.

---

[1] - Pascal airault op cit

[2] - Samir Gharbi, l'union pour la méditerranée dans tous ses états Jeune Afrique 48e N° 2478 du 6 au 12 juillet 2008 p 34-35.

2-الدول المتوسطية الجنوبية: المغرب-الصحراء الغربية-الجزائر- تونس- ليبيا- مصر- إسرائيل- فلسطين- لبنان- سوريا.

3-الدول الغير متوسطية: موريتانيا-الأردن-البرتغال- إيرلندا- إنجلترا- هولندا- بلجيكا- لكسمبورغ- الدانمارك- السويد- فلندا- استونيا- ليتونيا- ليتوانيا- بولونيا- جمهورية التشيك- سلوفاكيا-النمسا- رومانيا- بلغاريا- المجر.

نلاحظ من خلال هذه المشاركة انه هناك عدم توازن كون العرب عددهم ثمان(08) دول مصر-سوريا-لبنان-فلسطين-تونس-الجزائر-المغرب مقابل 34 دولة أوروبية.

- **أهم مضمون أو ما نص به الاتحاد من أجل المتوسط:**

خرج وزراء خارجية دول "القمة الأورو متوسطية" من اجتماعهم بـ:

- الإعلان المشترك للقمة الأولى التأسيسية لمسار برشلونة "الاتحاد من أجل المتوسط"، والمكون من عشر صفحات باللغة الإنجليزية على أن تنشر كذلك بالفرنسية والعربية، يتكون الإعلان من مقدمة و33 فقرة بينها الخلاصة (الفقرتين 32 و33) وملحق من صفحتين يتضمن ستة مشاريع[1].

وتتعلق هذه المشاريع الستة المقترحة من قبل القمة التأسيسية والتي سيتم على تحقيقها حسب القمة في أقرب وقت وهي كما يلي:

- تنقية البحر الأبيض المتوسط.
- بناء طرق سريعة برية وبحرية، تسهل نقل البضائع والأشخاص بين الدول المتوسطية.
- العمل المشترك على إنشاء حماية مدنية ضد الكوارث الطبيعية.

[1]- ربيع م، ساركوزي يدعوا إلى تضافر الجهود لإنجاح الاتحاد من أجل المتوسط، أخبار اليوم ع 387 الاثنين 14 جويلية 2008 ص3.

- إقامة برنامج للطاقة الشمسية.
- العمل على تنمية المؤسسات الاقتصادية للدول العضوة.
- إنشاء جامعة أور ومتوسطية[1].

تنص مقدمة إعلان قمة باريس على أن رؤساء الدول المشاركة يتشاركون في قناعة إمكانية تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام وديمقراطية وازدهار، مما يتطلب جهدا وعزما كبيرا وأكد البيان على التنمية الرسمية للاتحاد الجديد: "مسار برشلونة" الاتحاد من أجل المتوسط، الهادف إلى زيادة قدرات الاندماج والانسجام الإقليمين، والذي يضم كل دول أعضاء الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وأيضا بناء مستقبل سلام وديمقراطية وازدهار، وتفاهم على المستويات الإنسانية والاجتماعية والثقافية، مبرزا كذلك أن الاتحاد طموح استراتيجي مشترك التعاطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة[2].

المطلب الرابع: أهداف المبادرة الفرنسية

كما هو معلوم فمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، فكرة طرفها الرئيسي هو الجانب الفرنسي فهذه المبادرة جاءت لاعتبارات عديدة أهمها:

- القناعة التامة بأن مجال فرنسا الحيوي هو جنوب المتوسط وهذه حقيقة واقعة يؤكدها التاريخ نفسه.
- الاقتداء بنماذج أخرى على غرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جنوبها، فهي تستثمر مثلا من 20 إلى 25 بالمائة من الاستثمارات الإجمالية في المكسيك واليابان، التي تسيطر على محيطها الأسيوي بحوالي 15 إلى 20 بالمائة من إجمالي

[1]– ميشال أبو نجم الإتحاد من أجل المتوسط يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالإجماع الشرق الأوسط، ع 10816 9 جويلية 2008، ص11

[2]– مشال أبو نجم، المرجع نفسه، ص12.

استثمارات اندونيسيا، وهو ما لا تتوفر عليه فرنسا وتظل عاجزة عن الوصول إليه في المنطقة المتوسطية.

- التقليص من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذا التقليص من مشكلة البطالة.[1]
- الاهتمام بالمجالات ذات الطابع الاجتماعي، على غرار الصحة والتربية ومحاولة تحسين مستوى هذين العنصرين نظرا لأهميتهما على مختلف جوانب الحياة الأخرى،

كذلك تهدف المبادرة الفرنسية إلى إنشاء مراكز عديدة ومتطورة في مجال البحث العلمي،[2] إضافة لهذه الأهداف فقد أبدت فرنسا فكرة إنشاء طرق برية (على الصعيد الجنوبي) وأخرى بحرية تربط دول الشمال المتوسطي بجنوبه، فيما يتعلق بالطريق الجنوبية فكانت هناك فكرة إنشاء طريق سيار من ليبيا إلى موريتانيا، وهذا ما يعود بفوائد عظيمة على مستوى الاقتصاد الكلي لدول المغرب العربي، ويسهل أو يشجع تنقل أفراد هذه البلدان، وهذا من حد ذاته هدف إنساني من شانه أن يرفع من مستويات التعاون الإقليمي بشكل عام، وحماية المتوسط من التلوث إنشاء مركز مشترك في ميدان الحماية المدنية، أما على الصعيد السياسي فيمكن لنا أن نتساءل حول خطوط هذه المبادرة الحقيقية في النجاح على أرض الواقع خاصة أنها تزامنت مع إحدى الفترات العصيبة لاسيما فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة إلى الهزات الكبيرة التي ميزت المنطقة الجنوبية مؤخرا، كما لا ننسى الاعتراض التركي على هذه المبادرة لأنها تعتبرها محاولة أوروبية عموما وفرنسية خصوصا، من خلالها يحاول الطرف الفرنسي إبعاد تركيا عن محاولتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتوجيهها نحو هذا المشروع الجديد[3].

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق ديوان المطبوعات الجامعية، 2009–2010 ص 32–33.

[2]– سعيد مقدم من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط صوت الأحرار، عدد 3366، 2003/03/23.

[3] - Georges mutin géographie du arats 3eme édition mise à jour et augmenté Georges mutin p26.

- **مزايا العرض الفرنسي:** هناك ميزات أساسية لهذا المشروع فلقد طرحت هذه المبادرة الفرنسية عديد التساؤلات:

أ- **الميزة الأولى:** عودة المتوسط إلى قلب الاهتمام ونشير إلى أهمية الرهان المتوسطي خاصة، فيما يخص فرنسا وعلى الأخص وضعها في المغرب العربي، فالأمر ليس رهانا في السياسة الخارجية فقط بل هو موضوع يتعدى ذلك ليصل رهان تشكل المجتمع الفرنسي إثناء مراحل مهمة من التاريخ.

ب- **الميزة الثانية:** المتمثلة في خروج الاتحاد الأوروبي عن نطاق جموده، والتساؤل عن نجاعة المشاريع المتوسطية السابقة، كما أدى ذلك إلى تقسيم حقيقي لهذه المشاريع لاسيما على الصعيد الثقافي والإنساني، الذي تدهور كثيرا في الفترة الأخيرة أي منذ الإعلان عن مسار برشلونة وهو ما دفع الدول العربية للغياب في القمة العاشرة لعملية برشلونة.

ت- **الميزة الثالثة:** الاتحاد من أجل المتوسط هي الفكرة البراغماتية، والمعلن عنها بالتدرج في عملية الاتحاد وعدم الخلط بين المحاور، ولاسيما الثقافية، والاقتصادية، والسياسية ،كما يجب تجنب ضم الكثير من البلدان مع كافة مشاكلها أي تجنب البدء ببعض البلدان ثم توسيع الاتحاد في بلدان أخرى.

المبحث الثاني: انعكاسات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على الدول المغاربية.

المطلب الأول: أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

إن قيادة فرنسا لمشروع كبير بهذا الحجم يجمع دول شمال حوض المتوسط وجنوبه، ويعمق البعد الاستراتيجي لأوروبا في المنطقة، ويعني إعلان المنافسة مع مصالح أمريكا ونفوذها وهذا التنافس حتما لن يعجب الولايات المتحدة التي ستحاول التدخل في تفاصيل المشروع والتحكم فيه بإعطائها وزنا إضافيا في المعادلة الاستراتيجية.

إن هذا المشروع لديه طموحات تعكس أهدافه وإيجابياته وحسب المحللين فإنه يواجه تحديات وعراقيل عدة مما يثير الشكوك في نجاحه.

سنتطرق فيما يلي إلى أهم الأهداف والعراقيل التي تواجه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط[1].

- عبر عن اهتمامه بتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد خاصة الدول الجنوبية، والعمل على تشجيع التبادل العلمي والثقافي، بين دول الشمال والجنوب.
- إقامة حوار بين الحضارات.
- قدم توصيات حول تنظيم الهجرة ومكافحة الإرهاب.
- تأميم الطاقة والموارد المائية.
- الاهتمام بالبيئة وسلامة مياه البحر المتوسط، وتقييم شبكة المواصلات وطرق النقل.
- تدعيم الأمن الوطني والسلام والاستقرار في المنطقة.

[1]– الإتحاد من أجل المتوسط: مصاعب وتحديات، مجلة العصر، 2008/7/15، على الموقع للمجلة: http://www.ALSAR.WS

- تكريس مبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وإرساء معالم الديمقراطية في الدول المتوسطية.
- يرى البعض أن وراء هذا المشروع هو إدماج إسرائيل في الفضاء المتوسطي.[1]

المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

يوجه الاتحاد من اجل المتوسط تحديات عدة مما يثير الشكوك حول إمكانية نجاحه ومن أهم هذه التحديات والعراقيل نذكر:

إن الاتحاد مازال أمام هاجس الثنائية (شمال–جنوب) بمعنى أخر ثنائية (الغنى والفقير) فالاتحاد يجمع بين صفتين متمايزتين: دول أوروبية منسجمة مع بعضها في استراتيجياتها الساعية إلى تحقيق مصالحها بشكل عام، والمشكلة للمحور القوي في هذا الاتحاد، ودول الجنوب الغير المتجانسة أصلا فيما بينها حول الرؤى والمصالح والأهداف فهي تشكل المحور الضعيف في معادلة الشراكة.

وجود إسرائيل داخل الاتحاد ما يعني وجود الانشقاق، فالصراع العربي الإسرائيلي يشكل الخلاف الأساسي بين دول الاتحاد كونه العقبة الأساسية الواقفة أمام نجاح مسار الاتحاد[2].

مشكلة وضع المشروع حيز التطبيق فعلى سبيل المثال خصصت في إطار مسار برشلونة برنامج (MEDA) مبالغ مالية ضخمة من اجل تمويل المشاريع الاقتصادية في دول جنوب الحوض، إلا أن هذه المبالغ لم ترى النور أبدا. إن أوروبا اليوم أمام مشاكل مادية بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار مصادر الطاقة، وهذا ما سيثير التساؤل حول إمكانية توفير مبالغ مالية جديدة لتمويل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.

[1]– المرجع السابق، أنظر كذلك ميشال أبو نجم، مرجع سابق

[2] - Cherif Ouazani ; union pour la méditerranée une menace pour l'Afrique jeune Afrique 48e année N° 2478 (26 au 12 juillet 2008) p27.

كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد وعد بما يعادل 14 مليار أورو والمزعم صرفها على برنامج المشروع الجديد في ظل الظروف الصعبة[1].

المطلب الثالث: غاية ساركوزي من مشروع الاتحاد أجل المتوسط

إن غاية ساركوزي من إقامة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، لم تكن من خلال الأهداف المعلنة إلا أنها كانت مجرد مقترحات لم تطبق على أرض الواقع. وإنما هناك غايات واضحة تتمحور حول أربعة نقاط رئيسية:

- **الأولى المشكل الأمني:** الذي يهدد استقرار أوروبا حيث أن خطر ما يسمى الإرهاب يقضي مضجع الأوربيين، إذ تشير الكثير من الدراسات أن من بين دوافع الإنسان وتوجهه نحو إرهاب الغير يكون لسبب مادي اجتماعي، يمزج بالطابع الديني لذا كانت وجهة النظر الأوروبية في دعم التعاون التجاري والاقتصادي والمالي لدول الضفة الجنوبية، المصدرة للإرهاب من الرؤية الأوروبية وبالتالي التحكم في خطر التطرف الإسلامي، وهذا لن يتم دون الاستثمار في دول شمال إفريقيا وإعطائهم شروط تجارة مميزة، بحيث سندفع عجلة التقدم في هذه البلدان إلى الأمام مما سيقلل من دوافع شعوبها للعنف أو مغادرة مواطنها[2].
- **الثانية: خطر تدفق المهاجرين:** إذا أن أوروبا تخاف من تغيير تركيبتها البشرية، والغزو الأجنبي لها والإفريقي خصوصا، حيث تعاني القارة العجوز من النقص من الفئة النشيطة أي تريد في نفس الوقت مهاجرين لديهم كفاءات وخبرات، وليس المهاجرين الذين ينشرون الفساد والجرائم في أوروبا، لهذا انتهج الأوروبيون سياسة

---

[1]– إسماعيل معراف وحسين سنطوح، قمة باريس بين الأوهام والأحلام والواقع حصة نقاط على الحروف إذاعة الجزائر الدولية، تقديم مروان الوناس يوم 2008/07/15 التوقيت من 15.34 إلى 16.30

[2]– طارق لطفي، الاتحاد من أجل المتوسط بين النجاح والفشل نقلا عن الموقع:
Htt p :www.cmes-maroc.com/ar/index.php ?option :com. contient vie//v :article id :108trad

انتقاء المهاجرين، لكن يبدو أن هذا لم ينجح في بناء مشروع ساركوزي ليعزز كل هذا تجبر إيجاد منطقة اقتصادية وحاجزة في المنطقة الجنوبية، الذي يبقى تأثيره بكل ما هو أمريكي حيث أن هذا نموذج لاتفاقية أينا (ALENA) بين المكسيك والو.م.أ.

- **الثالثة– مسألة الطاقة:** إذ أن المنطقة الجنوبية تزخر بالطاقة وتعود منطقة المغرب العربي، أهمها وبالخصوص النفط والغاز الجزائري والليبي، حيث تحاول أوروبا التقليل من تبعيتها الطاقية لروسيا، وكذلك لأنها الأسهل والأجدر والأقل كلفة.
- **الرابعة: قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:** أن ساركوزي من المعارضين بشكل تام وقاطع لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويرى أن الحل يكمن في الاتحاد من اجل المتوسط يعدها للعب دور مركزي فيه، وان عضوية تركيا في الاتحاد من اجل المتوسط لن يعيق ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بل سيعززه.

الفرع الأول: موقف الدول المغاربية (الجزائر) من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

لقد عبرت الجزائر عن مشاركتها في فعاليات المؤتمر لقمة باريس التأسيسية يوم 2008/07/12، يعبر عن الانشغال الكبير الذي توليه الجزائر لهذه المبادرة المتعلق كذلك ببلورة موقف رسمي بخصوص المشاركة من دعمها.

ولقد جاءت الموافقة الجزائرية على المشاركة من منطلق أن الدول المغاربية لا يجب أن تبقى على هامش المناورة، وان الجزائر تعتبر دولة محورية وأساسية لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن أي مبادرة للتعاون في المتوسط.

يتلخص الموقف الجزائري من مشروع الاتحاد من اجل المتوسط في نقطتان أساسيتان ترتبط بنوعان من التحفظات التي أبدتها بخصوص هذه المبادرة وهما:

1-التحفظات السياسية:

وهي متعلقة بطبيعة المشروع الذي تراه الجزائر غير واضح المعالم، مما يستوجب تقديم توضيحات أكبر خلال لقاء نوفمبر2008[1] الذي يعتبر جد هام كونه سيوضح ميكانيزمات سير المشروع ويقدم توضيحات للمعالم الأساسية له.

ولقد أكد السيد عبد العزيز بوتفليقة أن "الأمر الوحيد الذي يمكنه إنقاذ المبادرة هو عن طريق تشجيع وتهديد المشاريع شبه إقليمية، التي تعمل على جمع عدد مصغر من الدول العازمة بثبات على المضي قدما إلى أبعد حد وبأسرع وتيرة[2].

2-التحفظات المتعلقة بمسألة التمويل:

أي المصادر المالية اللازمة لتجسيد وتطبيق مشاريع المبادرة على أرض الواقع، بحيث عبر الرئيس الجزائري في الندوة الصحفية عن صعوبة السير بالمشروع نحو الأمام في ظل المصاعب التي تطرحها قضية التمويل.

[1]- زهراء ب،بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي،أخبار اليوم،ع 387،(الاثنين14جويلية2008)ص3.

[2]- زهراء ب، بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي أخبار اليوم ع 387 الاثنين 14 جويلية 2008، ص3.

المبحث الثالث: التوجهات الخارجية للسياسة المتوسطية الفرنسية

لقد أكدت فرنسا من خلال سياستها المتوسطية، إلى الوصول إلى مكانة عالمية بقدر المكانة الأمريكية، من خلال توجهها نحو المنطقة المتوسطية وللحصول على مكانة عالمية، من خلال سياسة إقليمية تخلو من التوترات والمشاكل ذات الطابع العالمي، والحكم على قدرة فرنسا في تبني سياسة متوسطية فعالة يظهر من خلال توجهاتها إزاء قضايا المنطقة وبالتالي ما مدى قدرتها بتبني سياسة فعالة ومستقلة عن السياسات الأمريكية.

المطلب الأول: خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا المتوسطية

إن منطقة المغرب العربي، تحتل مكانة مميزة في السياسة المتوسطية الفرنسية فثمة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيواستراتيجية، تدفع بهذه السياسة إلى إعادة وإحياء دورها القيادي فالبحث في موضوع خصوصية المغرب العربي، في سياسة فرنسا تحتاج إلى فهم معمق للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية[1].

إن إمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية، وأثرها في المسرح الدولي هو الذي يدفعنا للتساؤل حول هذه الدوافع التي أعطت خصوصية مغربية في السياسة الفرنسية وأهدافها، لأجل الوصول إلى نوع من الاستراتيجية تتبعها فرنسا مع الدول المغاربية.

نجد أن فرنسا لديها مصالح في المنطقة المغاربية ولديها محددات مرتبطة معها من بينها:

[1]– خالد شوكات، فرنسا والمغرب العربي شراكة الولاء للمستعمر كاتب وصحفي تونسي في الشؤون المغاربية، http://www.islanoline.net/servle tstallite

1-المصالح الجيواستراتيجية:

المغرب العربي متسع جغرافي يعتبر من البحر الأبيض المتوسط، كما أن إقليمية اليابس يعتبر جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية ويشكل كتلة متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز وفواصل طبيعية[1].

كما أن منطقة المغرب العربي أقرب اتصالا بين أوروبا وإفريقيا، إضافة إلى المجموعة البشرية التي يبلغ عددها ما يقارب 75 مليون نسمة، أي ما يعادل 30 بالمائة من سكان الوطن العربي، فلقد ازداد الاهتمام الفرنسي بالمغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث بدأت تظهر في بعض دولة حركات إسلامية تطالب بالتمسك بالهوية العربية، وان قيم الجماعات بأعمال العنف تعرض المصالح الفرنسية للخطر، فتهدف باريس إلى الحفاظ على مسألتين أساسيتين[2].

أ- ضمان بقاء الدول الثلاث، في إطار يسمح لباريس التأثير على مواقفها فيما يتعلق بالقضايا الدولية المتفجرة وفي مقدمتها الحرب ضد الإرهاب.

ب- ضمان استقرار هذه الدول باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا[3]

2-المصالح الاقتصادية:

يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ اقتصادي فرنسي منذ 1830، تاريخ احتلال فرنسا للجزائر وعلى الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة إلا أنها استطاعت أن تبقى تونس،

---

[1]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة سلسلة أطروحات الدكتوراه بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص161.

[2]- مصطفى الفيلالي المغرب العربي الكبير، ن إ المستقبل، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1990، ط2، ص25.

[3]- خالد شوكات، مرجع سابق.

والمغرب، والجزائر، ضمن فلكها الاقتصادي من خلال أليات ما يعرف بالاستعمار الجديد أو الاستعمار الغير مباشر[1].

تنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه الخط الأحمر في نفوذها الدولي، مستعدة لخوض صراع من اجله حتى ولو كان منافسها الولايات المتحدة الأمريكية، ففرنسا تمتلك شبكة كبيرة من المصالح الاقتصادية، كون المنطقة تتوافر على معادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة أهمها النفط والغاز الطبيعي (ليبيا والجزائر) الحديد–الرصاص والفوسفاط (تونس–المغرب–موريتانيا) [2].

فتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على سواء الدول الثلاث، بنسبة تناهز الثلث في 30 بالمائة من المبادرات والاستثمارات كما تعد زبونا هاما للجزائر في مجال المحروقات، ولتونس في مجال السياحة وزيت الزيتون، والمغرب في الزراعة وصناعة النسيج[3].

فيمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للدول المغاربية بالنسبة لفرنسا في:

1–أهمية السوق المغاربي كسوق أمام الصادرات الأوروبية، تكمن في مجال المشروعات التنموية التي توفر فرصا استثمارية للطرف الأوروبي فهناك عدة مشاريع قامت بها الشركات الأوروبية في المغرب مثل: النهر الصناعي العظيم في ليبيا، ومشروع القطاع المغاربي إضافة إلى تحسن القدرات الشرائية ما يساهم في انتعاش برنامج الصادرات لفرنسا[4].

---

[1]– حسان بوقنطار السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي عام 1967 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987 ص215.

[2]– علي الحاج مرجع سابق، ص165.

[3]– علي الحاج، مرجع سابق، ص106.

[4]– نفس المرجع ص165.

2-إن الصادرات المغاربية بين النفط الخام والغاز الطبيعي، من حديد وفوسفاط، ويورانيوم كلها تلعب دورا مميزا في امتداد الاقتصاد الأوروبي بالطاقة، ففرنسا لا تتراجع أمام مصالحها الاقتصادية في المنطقة ولو كانت العلاقات السياسية متوترة، ويؤكد ساركوزي أن العلاقة بين الطرفين تغلب عليها طابع الهيمنة وهذا من خلال رفضه للاعتذار الذي طلبته الجزائر في عهد شيراك مارس 2003[1].

المطلب الثاني: تحديات السياسة المتوسطية الفرنسية

تواجه السياسة المتوسطية الفرنسية مجموعة من التحديات، التي تؤثر على فعالية سياستها وقدرتها على تحقيق أهدافها وتطبيق استراتيجيتها، ويمكنها تقسيم هذه التحديات إلى ثلاثة أنواع، بحيث تختلف باختلاف بيئتها وصعوبة فرنسا من التخلص منها وهذا ما أثار إشكالنا، فما مدى تأثير التحديات التي تواجهها السياسة المتوسطية الفرنسية واستمراريتها؟ وهل تغيرت فيما يخدم الطرف المتوسطي؟

الفرع الأول: على الصعيد العالمي (التنافس الأمريكي الفرنسي في المتوسط)

الولايات المتحدة الأمريكية لديها أثر على السياسة الفرنسية إزاء المنطقة المتوسطية، بحيث تلعب دور المنافس الأمريكية الفرنسية على المنطقة، التي تعتبر امتداد لمسار طويل في العلاقة بينهما، وهذه العلاقة تتميز بنقاط توافق واختلاف وجعلت من البلدان حليفين متنافسين قويين على الساحة الدولية في آن واحد[2].

---

[1]- رشسد خشانة، الغاز... بيت القصيد في جولة ساركوزي المغاربية"
www.suissinfo.ch/ara/front.html

[2] - René schwok, les relations entre l'union européenne et les états unis analyse critique de l'approche dissociative études internationales (n01 volumes 29, mars 1998) p107.

فالعلاقات الفرنسية الأمريكية لم تكن بسيطة، بحيث تظهر المنافسة بينهما على المنطقة في الصراع السياسي والاقتصادي ووضعت فرنسا ثقلها في المنطقة بغية إنهاء هذا الاحتكار.

- **المصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطة:**

إن مفهوم المصلحة القومية الأمريكية يتحدد أساسا بمفهوم الأمن القومي، بحيث يشمل ضمان المصالح الأمريكية الأمنية، والاقتصادية، التي أصبحت منتشرة عبر العالم بصفة مختلفة، وبهذا سنحاول تفسير لمصلحة القومية وفقا للجغرافية السياسية إلى ثلاثة أنواع:

أ- المصالح الحيوية: مصالح من الدرجة الأولى والولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لخوض حرب في حال وقوعها تحت يد قوى مناوئة لها.

ب- المصالح المهمة: أقل من الأولى إلا أنه يجب الحفاظ عليها بالوسائل الدبلوماسية وتقديم المساعدات.

ت- المصالح المفيدة: هي أخر سلم الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويكفي مراقبتها من بعيد ويدخل في هذا الإطار في دول العالم الثالث التي لا تتمتع بثروات طبيعية كبيرة[1].

الفرع الثاني: على الصعيد الإقليمي في إطار الاتحاد الأوروبي

من الطبيعي أن تصطدم كل سياسة في تعاملها اليومي بعراقيل وضغوطات خارجية، كثيرة ما تؤثر على سيرورتها إلا أن السياسة المتوسطية الفرنسية، إضافة إلى الضغوط الداخلية العالمية، التي تصطدم بها فان خيارها في اعتماد بعدا أوروبيا في سياستها فمصير

[1]- بريجنسكي وآخرون، السياسة الخارجية الأمريكية تحديات القيادة في القرن 21 شؤون الأوسط ديسمبر 98 جانفي 99 العدد 79/78 ص59.

السياسة المتوسطية أصبح مرهونا بفعالية الاتحاد الأوروبي، صحيح أن فرنسا استطاعت أن تجذب الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة كوسيلة لتحقيق مصالحها.

إذ تتأثر السياسة المتوسطية الفرنسية على المستوى الأوروبي بتحديين رئيسيين:

- الأول– توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وذلك أساسا لما أثر على مواقف الدول المتشتتة إزاء القضايا المتوسطية وعلى رأسها القضية الفلسطينية[1].
- الثاني– لا ينقص أهمية عن الأول يتمثل في العلاقة الألمانية الفرنسية وتصادم سياساتها (التوسع نحو الشرق و الجنوب).

المطلب الثالث: موقع فرنسا في الاستثمارات الأجنبية للدول المغاربية.

أ– الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

سجلت الاستثمارات المباشرة الخارجية الفرنسية في الجزائر ،2010 ارتفاعا بـ 20 بالمائة مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك رغم التوتر السياسي الذي تشهده علاقات البلدين، على عدة أصعدة يتقدمها ملف الجرائم الاستعمار، وكشفت البعثة للسفارة الفرنسية بالجزائر أن الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر 2010، وصلت ما يقارب 1.9 مليار يورو وتبقى تشكل أهم استثمارات هذا البلد في منطقة المغرب العربي كما انها تمثل ما نسبته 10 بالمائة من الاستثمارات المباشرة الخارجية الأجنبية في الجزائر مسجلة ارتفاعا ب26 بالمائة مقارنة بنسبة 2009[2].

أكد (Alain poutil) ألان بوتيل" مدير البعثة في الجزائر، أثناء عرض مخطط عمل هذه البعثة لسنة 2012 أن الجزائر استقطبت 15 بالمائة من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية ،التي حققتها فرنسا في منطقة المغرب العربي مقابل 71 بالمائة بالنسبة للمغرب،

[1]–الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص215.

[2]– السلام اليوم مراد.ب، الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في ارتفاع رغم الجمود العلاقات السياسية بين البلدين 2012/12/20 نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.essolmanline.com/ara/permalink/6445.html .

أي 91 مليار دولار يورو و7 بالمائة في تونس 842 مليون يورو، حسب نفس الأرقام وتمثل الاستثمارات المباشرة الخارجية الفرنسية في الجزائر 34 بالمائة من الاستثمارات، في قطاعات البنوك والسيارات والصناعة الغذائية، و20 بالمائة من الاستثمارات في القطاع الصيدلاني، ولم يستقطب قطاع المحروقات سوى 9 بالمائة من رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة في الجزائر[1].

ب- الاستثمارات الفرنسية في المغرب:

بلغ معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة بين 2001و2009، 1.1 مليون يورو سنويا خلال 2009، بلغت تدفق الاستثمارات المباشرة الفرنسية أكثر من 700مليون يورو 51 بالمائة من مجموع الاستثمارات الفرنسية المباشرة، التي تلقاها المغرب من أصل فرنسي، وأخيرا من شان فتح فرع لشركة (nissan) (renault) بطنجة أن يدر تدفق مهم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من فرنسا خلال السنوات القادمة باعتبار الاستثمارات التي تنوي الشركة تحقيقها تتراوح بين 600 مليون يورو ومليار يورو، والأخرى أن يحتمل أن يحققها المتعاقدون مع (renault nissan) في الباطن[2].

يصل عدد فروع الشركات الفرنسية بالمغرب، وهو عدد تم رفعه بفضل تحقيق قد أنجزتها البعثة الاقتصادية الفرنسية في المغرب إلى 750 شركة توظف 80.000 شخص، فضلا عن العدد الكبير من الشركات المغربية التي يديرها مقاولون فرنسيون او الممولة برؤوس أموال فرنسية.

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المغرب وجهة جاذبية للمستثمرين الفرنسيين رغم ظرفية صعبة نقلا عن الموقع:
http://www.assola.com/8476.2011.html

معظم المجموعات الفرنسية الكبيرة حاضرة في المغرب، حيث 34 شركة من "كاك" 40 من (société générale saint gobain Renault total) مع العلم أن حضور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر[1].

ث- الاستثمارات الفرنسية في تونس:

تعتبر فرنسا الممول والمزود الأول في تونس من جيش الاستثمارات الخارجية، وذلك بحكم العامل الجغرافي في ضفاف المتوسط والثقافي الفرانكفونية، وبالتالي كمثل فرنسا الواجهة الأساسية والحيوية لاقتصاد تونس، وبالنسبة لسنة 2010 فرنسا في صدارة دول الشريك المميز من حيث الاستثمارات والتمويل والتصدير في تونس.

حسب إحصائيات وكالات النهوض في الاستثمار الخارجي، فإن فرنسا في 2010 احتلت صدارة الصادرات التونسية فهي المزود الأول لتونس بقيمة 6 مليارات يورو بنسبة 189 بالمائة، نسبة المساهمة في السوق التونسية من حيث الاستثمار ببعث 1270 مؤسسة والفريق الأول بقيمة 3.3 مليار، بنسبة 28.7 بالمائة المساهمة في السوق المحلية، كذلك الأولى من حيث بعض قروض وصناديق لمساعدة النهوض بالمؤسسات الكبرى والصغرى.

شملت الاستثمارات الفرنسية القطاعات المتنوعة، وخاصة النسيج والملايين بنسبة 501 مؤسسة تعني بقطاع النسيج والملايين والجلود والأحذية، الذي مكن من تشغيل أكبر نسبة ب 54704 ألف عامل لتحتل تونس بذلك المرتبة الخامسة عالميا من حيث التصدير في قطاع النسيج والملابس.

من جهة 25 بالمائة من الاستثمارات الفرنسية تعني بالقطاعات الحيوية مثل الميكانيكية والكهربائية والالكترونية، التي أصبحت في نفس السنوات الأخيرة من القطاعات

[1]- أكرم بومجيلة، الاستثمارات الفرنسية في تونس 2012/01/23 11.34 نقلا عن الموقع
http://www.lesperjournal.com-in/index.php/news/economy/11as 2d2.01.23.36.13

الواعدة والمؤثرة في الاقتصاد أما قطاع الخدمات بنسبة 188 مؤسسة تشغل 14000 عامل، خاصة أمام تطور هذا القطاع في مجالات (مراكز النداء centre d'appel) ومراكز الدراسات والإرشاد والخدمات الإعلامية.

شهد مجال الاتصالات تقدما خاصة بعد قدوم شبكة (orange) في ماي 2010[1].

1-موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا، بحيث يتعلق الأمر تحديدا بالدول الثلاث (الجزائر-تونس-المغرب) التي تغطي مجتمعة نسبة 50 بالمائة من المبادلات التجارية في إفريقيا، وعلى أثرها تمتلك فرنسا شبكة كبرى من المصالح من مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء المستثمرين على سواء في الدول الثلاثة[2].

2-موقع فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية:

تعتبر فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية حسب الجمارك الجزائرية، أول شريك للجزائر في 2010 حيث أن فرنسا أول ممول للجزائر ب 6 مليار دولار، وزبونها الرابع ب 6.4 مليار دولار سنة 2010، وصرح كاتب الدولة الفرنسية المكلف بالتجارة الخارجية (pierre loulouche) أن السوق الجزائرية تعرف منافسة قوية من طرف المؤسسات الأجنبية و"صرح هذا الأخير أن حصة المؤسسات الفرنسية في السوق الجزائرية، تراجعت من 30 بالمائة منذ بضع سنوات إلى 15 بالمائة حاليا، علما أن السوق الجزائرية لم تعد تحتكرها المؤسسات الفرنسية مثلما كانت سابقا في الماضي واعتبر كذلك وزير التجارة

[1]- اكرم بومجيلة، المرجع السابق، ص40.

الجزائرية "مصطفى بن بادة" أن حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر، لم ترقى لمستوى الجهود المبذولة من قبل البلدين وتبقى دون تطلعات[1].

ومن الواردات الفرنسية نجد: القمح- الصلب- الحليب- السكر- والمعدات الكهربائية وترتكز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر بنسبة 91.38 بالمائة، بحيث تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، وتحتل مرتبة خامس مستورد لفرنسا من الغاز ولهذا تمثل الجزائر مورد هام وكبير لمصادر الطاقة لفرنسا الناتجة عن تبعية كبيرة لمصادر الطاقة[2].

3-موقع التجارة الفرنسية في المغرب:

تعتبر فرنسا أول شريك تجاري للمغرب خلال 2009 بنسبة تقدر ب 18.3 بالمائة من المبادلات الخارجية المغربية، حيث بلغت صادرات فرنسا نحو المغرب 3.5 مليار أورو في 2009 وبلغت الواردات الفرنسية من المغرب 2.5 يورو، في نفس السنة إذ بلغ مجمل المبادلات بين فرنسا والمغرب 7.1 مليار اورو أي بنسبة 14 بالمائة، وحقق الرصيد التجاري بين البلدين الذي يميل لصالح فرنسا منذ 10 سنوات رقما قياسيا ببلوغة 1.4 مليار أورو[3].

تظل فرنسا التي تبلغ حصتها في السوق المغربية 15 بالمائة بدون منازع أول ممول للمغرب، يبدأ أن حصة المغرب من السوق بتراجع منذ عام 2000، رغم إحراز صادرات المغرب للتقدم مطلع أمام البلدان الناشئة تعود كذلك فرنسا أول زبون للمغرب فاستيعابة 24.5 بالمائة من صادرات المملكة في 2009، يعود أقوى منتظم منذ عدة أعوام وتتكون

[2]- بن بادة، المبادلات التجارية الفرنسية- الجزائرية دون تطلعات نقلا عن الموقع السابق.

[3]- هيثم الكيلاني، الشراكة الاومتوسطية تحليل مؤتمر برشلونة ص79.

الصادرات المغربية، على وجه الخصوص من النسيج والمكونات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات الغذائية.

كما تتميز العلاقات الاقتصادية الفرنسية المغربية، خلال سنوات العقد الأخير بتغيير من نمو القطاع السياسي وزيادة حجم رؤوس الأموال الآتية من فرنسا[1].

4-الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية:

تعاني فرنسا من تبعية طاقوية حادة لفقر أوروبا لهذه الموارد، باستثناء بحر الشمال النرويج، وهولندا. ويتوقع أن تتعمق هذه التبعية الطاقوية للتمويلات الخارجية 2010 بنسبة 85 بالمائة، رغم الأثر الإيجابي لانضمام النرويج للاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من الاستراتيجية المتوسطة الجديدة التي تجسدت في مسار برشلونة منذ 1995، إلا أن هذا المشروع المتوسطي لم يخصص إطار هاما للطاقة والمحروقات، على الرغم من احتياجاتها الكبيرة من هذه الأهمية الاستراتيجية، التي قد ترهن مصير حركيتها الصناعية من جهة وتكرس تبعيتها للاستراتيجية الطاقوية الأمريكية عبر العالم.

ويذهب المحللون إلى التأكيد أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه سياسة طاقوية مشتركة، وقد يفسر ذلك الاعتقاد السائد في السنوات الأخيرة بالوفرة الكبيرة في سوق العرض، مما يستبعد مشكل التمرين وكذا الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية في حالة حدوث طوارئ، ويضاف إلى هذه العوامل عنصر أخر، يتعلق باستقلال مصالح الشركات النفطية على مصالح الدول. كمثال على ذلك لا يملك جهاز الدولة في فرنسا سوى 10 بالمائة من رأس مال شركة (ELF)، و2 بالمائة من شركة (TOTAL)، قبل اندماج الشركتين في شركة واحدة.

[1]- المرجع السابق، ص80.

ورغم هذه المعطيات فإن الاتحاد الأوروبي بدأ يولي أهمية خاصة لأمنه الطاقوي، وهو ما يؤكده تصريح نائبه رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل (de palatchio lonjola) التي عبرت عن حرص الدول الأوروبية على النشاط في المناطق النفطية الجديدة، كحوض منطقة بحر قزوين، التي يمكن لاحتياطاتها المحتملة أن تعرض التموينات الأوروبية، على المدى المتوسط مؤكدة أن اللجوء المباشر للتمرينات انطلاقا من الشرق الأوسط يجب أن تبقى تحت أولوية الاتحاد الأوروبي.

كما ترى ممثلة الاتحاد الأوروبي، أن الغاز أخذ يحتل حصة هامة من السوق في الحصيلة الطاقوية العالمية، خاصة لتعويض الفحم والنفط وفي هذا المنظار دعت "دي بالتشو": الإتحاد الأوروبي بأن ينظر بجدية في أمن مستقبله الغاز وتنمية استراتيجية غازية ملائمة، باعتبار أن الموارد النفطية والغازية الرئيسية، توجد في شمال إفريقيا– إفريقيا جنوبا الصحراء، الشرق الأوسط روسيا أمريكا الجنوبية.

وتؤكد المسؤولية الأوروبية أن تنويع التموينات الغازية، ضرورية أكثر وأن أفاق نمو الاتحاد الأوروبي على الغاز ترغم المجموعة الأوروبية تعزيز التموينات، انطلاقا من دول جنوب المتوسط وروسيا. ومن جهتها تعتبر فرنسا رفقة إيطاليا من أكثر الدول الأوروبية الكبرى، المحرومة من موارد الطاقة إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية، بحيث ظل الاقتصاد الفرنسي مرهونا بنسبة كبيرة بالتموينات الخارجية من الطاقة.

5-المغرب العربي في سوق الطاقة العالمية:

تعتبر منطقة المغرب العربي من بين أهم مناطق العالم، لاحتياط وإنتاج الطاقة ويتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر، ليبيا، وتونس، وتعتبر الجزائر أحد أقطاب الطاقة في

المنطقة عضو في منطقة ال (opec) باحتياطي من الاكتشافات المؤكدة من البترول المقدر بحوالي 11.8 مليار برميل، وقد بلغ إنتاجها من النفط 1.23 مليون برميل عام 2004، فيما يقدر احتياطها من الغاز حوالي 160 تريليون متر، ويبلغ إنتاجها 70 متر مكعب سنويا المرتبة السادسة عالميا، وإلى جانب الجزائر تشكل ليبيا قطب رئيسي طاقوي في المنطقة، بإجمال احتياطي من النفط يفوق 5.29 مليار برميل، ويبلغ إنتاجها 4.1 مليون برميل يوميا، ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، فيما تبلغ الاحتياطات الليبية المؤكدة من الغاز 37 تريليون، قدم مكعب وهي مرشحة للارتفاع إلى ما بين 70 إلى 100 تريليون قدم مكعب[1].

وتأتي تونس بفارق كبير في المركز الثالث بإجمال احتياطي من النفط ب 308 مليون برميل، بقدرة إنتاجية بلغت 66 ألف برميل يوميا عام 2003، وقد دخلت تونس قائمة الصادرة للنفط لأول مرة في تاريخه عام 2000.

وفي الأخير يبلغ احتياطي تونس من الغاز حوالي 2.8 تريليون قدم مكعب.

تعتبر الجزائر البلد الطاقوي الرئيسي لمنطقة المغرب العربي، بحكم تنوع مواردها (البترول والغاز) والنوعية الرفيعة لنفطها، بالإضافة إلى الأفاق الاستكشافية الواعدة فيها، وحسب تحقيق أعدته الشركة البريطانية للاستشارة (Robert sov) حيث وفرت مشاريع جديدة للتنقيب والإنتاج للنفط، ووفقا للترتيب الذي خلص إليه هذا التحقيق تحتل المملكة البريطانية المرتبة الأولى، فيما تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا، والمركز الأول ضمن الدول العربية المنتجة للنفط.

[1]– بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة(رسالة ماجستير)،باتنة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،2010ص20.

خلاصة الفصل:

إذن في نهاية هذا الفصل نكون قد استخلصنا العديد من النقاط وهي الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المنطقة المتوسطية عموما، حيث أن لها ثقلا كبيرا سواء على الصعيد الجيوسياسي باعتبارها منطقة تتوسط ثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، أسيا) المنطقة الأورومغاربية منطقة نشيطة اقتصاديا، تحتوي على إمكانيات اقتصادية هائلة متنوعة تمكنها من احتلال مراكز متقدمة عالميا في هذا المجال، وكذا الأهمية الحضارية للمنطقة من خلال التنوع الفكري الديني اللغوي.

كما لخصنا أهم ما جاء به مشروع الاتحاد من اجل المتوسط من محتوى، ومن أهداف، ودوافع نشأته وانعكاساته على الدول المغاربية.

كما درسنا موقف الدول المغاربية من هذا المشروع كونه لديه أهداف معلنة، وخفية، وان السياسة الخارجية المتوسطية، لديها توجهات وخصوصيات على المغرب العربي والمتمثلة في الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي.

كما درسنا أهم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة المغاربية، ويعتبر مشروع الاتحاد من اجل المتوسط بصمة فرنسية واضحة وهذا متمثل في أهدافه الحقيقية.

الفصل الثالث:

استراتيجيات، آليات السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية ومستقبلها

تقديم:

«المتوسط لن يكون سوى لقائد واحد قوي ومهيمن وهو الذي يطوّرها في كلّ الميادين وإلا سوف يكون مسرح نزاعات».

ماهان

لقد عرفت فرنسا بالمتوسط عمومًا حضورًا فعالاً سواء اقتصاديا، أمنيا، ثقافيا، إلاّ أنّ التطورات والتحولات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة، أدّت إلى تغيّر نظرة العالم للعديد من القضايا، وحتّى العديد من مناطق العالم.

ثباتة المنطقة المتوسطية ذات أهمية في استراتيجيات الدول الكبرى في العالم، هاته المنطقة التي كانت تعتبرها دومًا فرنسا نفوذها التقليدي. فاستمرارية السياسة المتوسطية الفرنسية باتت تتأثر بعوامل عديدة سواءا على المستوى الدولي أو الداخلي أو الإقليمي، وهو ما نحاول دراسته في هذا الفصل، ولذا يدور بحثنا حول إشكالين أساسيين.

الأول: التحديات الجديدة الّتي أصبحت تأثر في استمرارية السياسة الفرنسية وتتحكم في مستقبلها، وبالتالي كيف تتوقع مستقبل السياسة الفرنسية بالمنطقة المتوسطية في ظلّ التحديات والتهديدات التي تواجهها؟

أما الشق الثاني: فهو يخص تأثيرات السياسة الفرنسية على دول المنطقة، فما هي انعكاسات السياسة الفرنسية على الدول المتوسطية خصوصا السلبية منها؟ وكيف يمكن لهاته الدول مواجهة آثارها السلبية؟

المبحث الأول: استراتيجية فرنسا اتجاه منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية للسياسة المتوسطية الفرنسية (الشراكة الأورومتوسطية).

تبقى الدوافع الاقتصادية كما تطرقنا له تحتل أهمية كبيرة في السياسة المتوسطية الفرنسية، لذا عملت فرنسا على تجسيد دوافعها سواءًا الاقتصادية، أو الثقافية، والأمنية، باستراتيجيات اقتصادية على اعتبار أن النظام الدولي الحالي، يعرف إنسياب وسهولة حركة اقتصادية أكثر منها سياسية أو ثقافية. وهو ما أدركته فرنسا.

فتتبع سياسة التوجه الاقتصادي الفرنسي، نحو المنطقة المتوسطية إلى تطوّر ميكانزمات الاقتصادية خصوصًا عملية التكامل والاندماج الأوروبية، وهو ما دفع بفرنسا في ظلّ تجربتها التكاملية الأوروبية إلى اعتماد سياسة اقتصادية أوروبية في المنطقة، بدلاً من سياستها المنفردة[1].

إلاّ أنّ هذا لا ينفي التعاملات الاقتصادية الفرنسية اتجاه هذه الدول المنفردة كما هو الحال خصوصًا مع دول المغرب العربي.

- يمكن إرجاع دوافع اعتماد لسياسة فرنسية أوروبية في المجال الاقتصادي بالمنطقة.
- تمثلت الأبعاد الاقتصادية في الرؤية الجديدة لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، والمتمثلة في ربط الاقتصاديات المغاربية بنيويا بالاقتصاد الأوروبي عبر الشراكة بغية الحدّ من التدخل الأمريكي في المنطقة.

[1]- علي الحاج، مرجع سابق، ص195.

- إنشاء منطقة رخاء مشترك بقيام منطقة تجارية حرة بحلول 2010، مساعدة الدول المغاربية الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].
- حتى وإن كانت الغاية الكبرى النهائية للتجربة الأوروبية ذات طبيعة سياسية، محورها تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية وتدعيم دوره السياسي المستقل على الصعيد العالمي. فإن السياسة الخارجية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي تعدّ أداة مهمة لتحقيق هذه الغاية[2].
- أدركت فرنسا أنه لأجل تفعيل تجربتها التكاملية الأوروبية، وجب اختبارها في الجانب الاقتصادي وهو ما يفسّر السياسات الاقتصادية الأوروبية في المنطقة المتوسطية.
- الاتحاد الأوروبي في ظلّ النظام الدولي، يضمّ مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسات الدولية الصاعدة، يسعى لتدعيم الأنشطة الإنتاجية ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم مواقفها السياسية اتجاه القضايا الإقليمية والدولية[3].
- التحول الذي شهدته المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، أدّى إلى تعزيز الوجود الأمريكي فيها من خلال طرح مشاريع اقتصادية، سياسية أمريكية لحلّ النزاعات والصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى إحياء التقارب العربي، في إطار أوسع ويشمل دول غير عربية في شراكة اقتصادية أوروبية متوسطية[4].

[1]- رمزاني كية، الشراكة الأوروبية والمتوسطية: إطار برشلونة. 5أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سنة 2000، ص 33.

[2]- ناصيف حتى، "مؤتمر برشلونة: التمهيد لهيلنسكي متوسطية"، الحياة، 1995/11/03.

[3]- علي الحاج، مرجع سابق، ص196.

[4] -Euro-mediterranean Partnersship, European Commission. External Relations. Publications Unit Bruxels. May. 1998.p04.

- جسّدت فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي استراتيجية اقتصادية في التعاون الاقتصادي، بين أوروبا والدول المتوسطة حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية.
- اتخذت فرنسا منذ 1989 مبادرة دبلوماسية مهمّة بالدعوة، إلى عقد مؤتمر للحوار الأورو–عربي في باريس على مستوى وزراء الخارجية الأجنابيين[1].

بحيث دعا الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" إلى أحياء فكرة منتدى دول منطقة المتوسط الغربية، والتي أدّت إلى إنشاء حوار 5+5 إلاّ أنّ أزمة "لوكربي" أدت إلى تعطيل هذا الحوار، ممّا أدّى بمسيرة الحوار الأورو–عربي إلى عقد مؤتمر آخر في ديسمبر 1994 في مدينة "أسن" الألمانية وذلك بتنشيط سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة.

أمّا الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية، متمثلة في مؤتمر برشلونة الذي تمحور على دراسة الجانب الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي والسياسي، كما تطرقنا إليه في الفصل الثاني، وأن هذا المؤتمر يعتبر نقله نوعية في نوع العلاقات بين الضفتين[2].

اعتمدت فرنسا بالدرجة الأولى في الشراكة الأور ومتوسطية، استراتيجية اقتصادية في عصر يعرف التكتلات الاقتصادية والتعاملات الاقتصادية، فقد حاولت فرنسا التصدّي للمنافسة الأمريكية بمساعدة إسبانيا وإيطاليا، بتبنّي الدعوة المفوضية الأوروبية في "بروكسيل". وبدأ التفكير في تغيير طبيعة العلاقات في المنطقة المتوسطية.

على سبيل المثال، أصدرت المفوضية الأوروبية في سبتمبر 1993 حاملة عنوان "العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط".

[1]-Faques Bourrienet, Le dialogue euro-arabe, Centre d'études et de recherches internationales et communautaires, Université d'Aix-Marseille 3, Paris, 1979, pp 134-170.

[2]- علي الحاج، مرجع سابق الذكر، ص196.

هدفت إلى: بحث الاحتمالات العديدة ومدى اشتراك مصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان وسوريا، وفلسطين، في عملية التكامل الإقليمي[1].

تهدف فرنسا في الشراكة في بعدها الاقتصادي، إلى تطوير اقتصادياتها وزيادة نفوذها في المنطقة، وتطوير أنظمتها السياسية لاعتبارها أنها تدرك جيّدا أن العالم يفرض تكتل اقتصادي وعولمة الاقتصاد، تلزم بها جميع الدول بكسر القواعد التقليدية للحدود. كما أنّها تدرك أنّها نفتح مجالات وأسواق كبيرة في المنطقة المتوسطية، وأهمها هو تعميم الليبرالية الاقتصادية، وتكشف هذا الهدف التقارير الأوروبية الرسمية والتي ترسم لخلق منطقة للتبادل التجاري الحرّ، وذلك مع جيرانها كما يضاف ضمان السوق للسلع التكنولوجية الغربية، وتنظيم عملية الهجرة عبر قنوات تصبّ في احتياجات الغرب للأيادي العاملة المرتفعة الكفاءة[2].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الثقافية في السياسة المتوسطية الفرنسية.

لقد أدركت فرنسا منذ زمن بعيد أهمية الجانب الثقافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها وقد ساعدها في ترسيخ سياستها الثقافية في المغرب العربي، إلى ثلاث عوامل هيكلية وهي:

1-الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية بالمغرب العربي: وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة على المدى القصير والبعيد.

2-النخب الاقتصادية والسياسية في المنطقة وهي نخب فرانكفورتية ذات ولاء قوي لفرنسا.

[1]- سمير أمين وفيصل باشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية: 1998، ص13.

[2]- مصطفى نور الدين عطية، الاتحاد من أجل المتوسط: الأهداف والعقبات تجربة، السفير اللبنانية.
شوهد يوم 2017/01/15. على الساعة.15:15؟http://www.haomish.com/ship.php?article145

3-ترتكز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية[1]. وهو ما ساعد فرنسا على تبني استراتيجية ثقافية استنادا لهذه العوامل.

وقد أدركت فرنسا مبادئ البنائية خصوصا في فكرة الهوية، وكيف أن للهوية دور كبير في التغيير السياسي، فالفرد أساسا يتأثر في تشكيل هويته بالمجتمع الذي يعيش فيه، أي المبادئ والمعتقدات واللغة التي يعيش فيها. كما أن الاستراتيجية الثقافية الفرنسية لديها معهد أقوى وهذا ما يفسر حصرها على صبغ الهوية المتوسطية بهوية فرنسية سواء من حيث اللغة أو المعقدات (نقصد بها طريقة التعليم).

ففي فترة الاستعمار عملت فرنسا على نشر لغتها بحيث احتلت محل اللغة الوطنية وشوهت الهوية الوطنية للشعوب المستعمرة[2].

كما اعتمدت فرنسا في سياستها على تزويد هذه البلدان بالمعلمين والخبراء والفنيين، وتقديم المنح الدراسية في المعاهد والجامعات الفرنسية لربط هذه الدول نفسيا وثقافيا، واقتصاديا، بفرنسا[3].

إن السياسة الفرنسية الثقافية تدور حول فكرة طمس الهوية الإسلامية لصالح الهوية الفرنسية.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص44.

[2]- محمد ولد محمد سالم، الوجه القبيح للاستعمار في المغرب العربي-www.alkhaleej.ae/.../8ebae75-d7F2-4de2898a-x.

[3]- الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص98.

السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي: انتهجت فرنسا أقطار المغرب العربي سياسة ثقافية استعمارية، ترمي إلى هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة العربية وسيادة الثقافة الفرنسية على الثقافة العربية الإسلامية[1].

فلعل منطقة المغرب العربي هي أوضح منطقة تظهر فيها السياسة الفرنسية، فهذه السياسة بالمغرب ترجع قبل استقلال هذه البلدان، فقد عملت فرنسا قبل استقلال الجزائر على بعث التعليم بالفرنسية فأنشأ الفرنسيون على سنة 1883 بتونس، عددا كبيرا من المدارس الابتدائية وعملت على نشر اللغة الفرنسية، كما أنها واصلت هذه السياسة الثقافية حتى بعد الاستقلال، فقد كان التعاون الثقافي بين الأقطار الفرنسية والمغربية أحد المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الفرنسية القائمة على تثبيت وتحديث علاقات الهيمنة[2].

فقد تركت بصماتها على البنية الثقافية لهذه الدول، وقد نجحت بفرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة ووسيلة التأهيل المهني والانفتاح على العالم الخارجي، فصاغت فرنسا هذه السياسة، في شكل تعاون وتبادل بين الحضارتين وأطلق عليه تسمية "التعاون الفرنسي_ المغرب العربي"[3].

تعتبر منطقة المغرب العربي المنطقة التي تظهر فيها أسس الاستراتيجية الثقافية الفرنسية، فقد أدى القرب الاستراتيجي إلى التدفق السريع للثقافة الفرنسية، فركزت على أهم مكونات الهوية وذلك من خلال:

[1]- عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص44.

[2]- محمد ولد محمد سالم، الوجه القبيح للاستعمار في المغرب العربي-www.alkhaleej.ae/.../8ebae75-d7F2-4de2898a-x.

[3]- الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص98.

نشر الفرانكفونية: هي أحد مكونات الهوية، وعملت منذ الجمهورية الرابعة على نشر الفرانكفونية كوسيلة للهيمنة الثقافية، فالمتأمل في المشهد الثقافي في الدول المغاربية، يدرك أن اللغة الفرنسية مازالت اللغة السائدة فيها. فكبريات الصحف المؤثرة ناطقة باللغة الفرنسية وعدد مشاهدي القنوات الفرنسية من سكان المغرب العربي تجاوز 60 بالمائة حسبما أوصت به الدراسة الفرنسية. فوضع خطة ميزانية لربط سكان المغرب بوسائل الإعلام الفرنسية[1]. المرئية على وجه الخصوص.

ففي ظل النظام الجديد تقدم الفرنكفونية نفسها بديلا حضاريا، أو مشروعا سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، ترعاه دولة فرنسية وتسعى إلى توظيفه كسلاح شهرة في وجه العولمة، لتضمن به بقاءها على الساحة الدولية[2]. فتعمل فرنسا على نشر الفرانكفونية بطريقة تنظيمية، فقد عقد مؤتمر القمة الأول للدول الناطقة باللغة الفرنسية بدعوة من الرئيس "ميزان" في 1986 في باريس، أين حضره 41 رئيس دولة ورئيس حكومة، وعقد الثاني "Quebec" بكندا 1987 أين حددت أولويات القطاعات الفرانكفونية، والثالث بعاصمة السنغال "بدكار" أين ركز على التعليم والتدريس ومن ثم قرر إنشاء مؤسسات هذه المنظمة في قمة ليليه في 1993 و1995.

إن الاستراتيجية الثقافية الفرنسية، تعمل على توسيع برامجها المختلفة وفقا لمسارين اثنين:

[1]- شعيب الساوري، هناك مدّ للثقافة الفرنسية في المغرب أكثر من الفترة الاستعمارية. http//diwanalarab.com/spip.php.

[2]- عبد الناصر المغربي، "الفرانكفورية ومحنة اللغة العربية بالمغرب"، مجلة البيان 2008/01/26 . www.folafrançia.com

أولا: الارتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية، لهذه البلدان كوسيط ونقطة وصل أساسية تنفذ هذه البرامج ميدانيا.

ثانيا: محاولة تخطي وتجاوز الهيئات الحكومية الرسمية، بالتعامل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني والمدارس الخاصة ودور النشر ومراكز البحث، وأيضا الباحثين والأساتذة كشخصيات فردية[1].

وقد رفضت الحكومة الجزائرية إلى الانضمام إلى المنظمة الدولية الفرانكفونية، وهذا الرفض تنظر إليه القيادة الفرنسية بكثير من الامتعاض، ورغم ذلك فإن الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" سبق له أن شارك بقمة ملاحظ عامي 2002-2004 وتضم المنظمة 55 دولة تريد فرنسا أن تضيف إليها الجزائر لتصبح 56 دولة.

وهذا الرفض الجزائري له علاقة بعدم الاعتذار الفرنسي عن الاستعمار والمجازر التي ارتكبتها بحق الجزائريين من 1830 إلى 1962.

[1]- الخبر الأسبوعي، العدد 3إلى 09 ديسمبر 2001، ص6.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية للسياسة المتوسطية الفرنسية

إن الأبعاد الأمنية فقد تمثلت في التركيز على الأمن الجماعي الإقليمي، حيث طرحت السياسة الأمنية الأوروبية المتوسطية، والتي تهدف إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، نتيجة أن منطقة المغرب العربي تشكل منطقة استراتيجية للأمن الأوروبي، خاصة وأنها امتداد جغرافي لأغلبية الأراضي والشواطئ الأوروبية.

بالإضافة إلى العائق الفرانكفوني الذي تحمله فرنسا على الصعيد المغاربي، أبرزت الأزمة الطاحنة التي تعيشها الجزائر منذ التسعينات هما أخر للساسة الفرنسيين، كثيرا ما أقلقهم في السنوات الأخيرة بحيث وهم الخمسة ملايين من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا، وتحولوا إلى مواطنين في دولتها، ويبدي الكثير من الساسة الفرنسيين انزعاجهم من مشكل الهجرة الغير الشرعية، الذي يعتبر تهديد امني داخلي وخارجي، وان مشكل المهاجرين المسلمين يشكل قواعد خلفية وأطلقوا عليها تسمية الإرهاب، خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن المهاجرين ما يزال ولاءهم للدول الأصلية، وان نقمة بعضهم على مستعمر بلدانهم السابق لا تقل عن نخبة شعوب بلدانهم التي ينحدرون منها، والتي لا تزال تنظر لفرنسا بعين الربا والشك في نواياها إزاء واقعهم ومستقبلهم[1].

فيبقى مشكل الهجرة هي النقطة الحساسة، التي لا تستطيع فرنسا فرض سياستها المهيمنة كما أن المنافسة الأمريكية في المنطقة، وما شكلته من تهديد في مناطق نفوذ فرنسية قديمة أشعر فرنسا بالتهديد على مصالحها، وهو ما أدى إلى تفعيل علاقاتها بدول المنطقة حتى الجزائر، وذلك حتى لا تخسر هذه الدول كما انه من مصلحة فرنسا تقسيم السياسة المتوسطية إلى مغاربة ومشارقة.

[1] - Marjorie lister, the European Union and the south: relations with developing countries, Taylor and Francis LTD 1997, pp 100-102.

فكما يري "رياض الصيداوي" أن فكرة المغرب العربي فكرة فرنسية، أساس تهدف لتقسيم الوطن العربي إلى جزأين في سبيل إرضاء النفوذ التاريخي لفرنسا في المنطقة، فقد وجد هذا المفهوم صدى إيجابي في فرنسا التي يطلق سكانها على هذه المنطقة " les Maghrébins" المغاربة" وذلك لتفريق المغاربة عن العرب[1].

كما أدركت فرنسا من جهة أخرى أن القضية الفلسطينية، سوف تعطل تحقيق مصالحها، بحيث تجعلها تدور في نفس الفلك خصوصا صعوبة التسوية السلمية لهذا النزاع، ولذا أدركت ضرورة تقسيم المنطقة إلى مغاربية أين تستطيع فرنسا التحكم في المنطقة والهيمنة عليها، وهو ما دفعها إلى إعطاء أهمية لسياستها في منطقة المغرب العربي، إلا أن التواجد الأمريكي أثر سلبا على حسابات فرنسا بالمنطقة المغاربية، ضف إلى ذلك وجود تهديدات أمنية كثيرة في المنطقة المغاربية من وجود قاعدة الإرهاب الجريمة المنظمة(المخدرات) مما يؤثر سلبا في وضع فرنسا في سياسة أمنية جديدة، كون أمن الدول المغاربية مرتبط بأمن الدول الأوروبية وان هذه التهديدات الأمنية أصبحت ظاهرة عالمية وليست إقليمية فقط.

[1]– رياض الصيداوي، مشروع المغرب العربي فكرة فرنسية هدفها محاربة القومية العربية

المبحث الثاني: السياسة المتوسطية الفرنسية وأثارها على المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي.

إنّ الحديث عن وجود نفوذ فرنسي كبير في منطقة المغرب العربي، لا يعني بالتأكيد خلو العلاقات الفرنسية المغاربية، من أزمات ومغصات ترجع بالدرجة الأولى إلى عاملين اثنين: أولهما يخص فرنسا، ويتعلق بطبيعة نظامها السياسي التعددي الذي كثيرا ما يبرز للسطح مواقف متباينة، حيال الموقف من هذه القضية أو تلك القضايا المغاربية. وثانيهما يتصل بالدول المغاربية في حد ذاتها، التي تبدو مصالحها في أحيان كثيرة في تقاطع صارخ مع المصالح الفرنسية، بما لا يدع مجالا أمام الأنظمة إلا إعلان نوع من العصيان إزاء المستعمر القديم، سرعان ما يثبت انه مؤقت لا يقدر أهله على المقاومة، ومن المفارق بالرأي بعض المحللين أن تكون المعوقات التي تظهر في مواجهة السياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي، ليس سوى تجليات لهذه السياسة ومن هذا الأمر ما يظهر في الحالتين التاليتين:

أ- حقوق الإنسان والحريات العامة: لقد اضطر الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في زيارته إلى تونس، المغرب، والجزائر، إلى الحديث مع زعماء هذه الدول حول تحفظات فرنسية إزاء الكثير من الخروقات والانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة والسلطات المغاربية في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، وكان مصدر الاضطرار وجود حكومة اشتراكية إلى جانب رئاسة يمينية في فرنسا، بالإضافة إلى ضغط المنظمات غير الحكومية أو الدولية التي يوجد مقرها في فرنسا، والتي تتمتع بهامش كبير

للتعبير عن مواقفها وقدرة لا بأس بها في الضغط على مراكز القرار السياسي، وتوجيه الرأي العام والذي يبدوا في غاية الأهمية بالنسبة للرئيس "شيراك"[1].

ويظهر مفارقا أيضا أن الأنظمة القائمة في المغرب العربي، إنما تعتمد بشكل كبير على مباركة ومساندة باريس، لتوجهاتها الدكتاتورية والشمولية غير العاتبة بالحريات الأساسية لشعوبها، والمستهترة بشكل يفوق كل التصورات بحقوق الإنسان والمواطنة، ففرنسا التي تنتقد الأنظمة المغاربية لخرقها لحقوق الإنسان هي ذاتها فرنسا، التي تحمي هذه الأنظمة وتحرص على استمرارها وهي واجهها تخدم بالدرجة الأولى ما تسميه بمصالحها القومية العليا.

ب- مشكلة الصحراء: لقد ثار الساسة الفرنسيون على وقوف فرنسا إلى جانب الجزائر في محنة الحرب الأهلية، وكثيرا ما لم يتردد هؤلاء الساسة في توجيه اللوم لجنرالات الجزائر، على التجاوزات التي يرتكبونها في شعبهم، في حين يدرك جل المحللين الدور الذي لعبته باريس في الانقلاب الديمقراطية سنة 1992.

إن طريقة تعامل باريس مع مشكلة الصحراء المغربية بالتعاطف والدعوة والدفاع عن حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، في المحافل الدولية وهذا بدافع أنها في نهاية الأمر تكون الرابحة على الصعيدين: السياسي والإنساني وان المصالح المغربية تبقى مهتزة[2].

إن سياسة التوازن وموقف فرنسا من القضية الصحراوية، يرجع إلى اهتمام فرنسا بالمغرب العربي أساسا لعدة أسباب ويمكن حصرها في:

---

[1]- علي صوال" الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الوطن العربي" ع10 (أفريل 2003) متحصل عليه من موقع شوهد في يوم2017/02/15على الساعة09:45.

http://www.sabanews.net/ar/news135358.htm

[2]- علي صوال، مرجع سابق.

- التطور الذي سجله المغرب إزاء منطقة الصحراء الغربية، حيث استجاب لمبدأ تنظيم استفتاء "تأكيدي" ومراقب في صحرائه، أين لعبت فرنسا دورا هاما في هذا المبدأ[1].
- الدور المتنامي للدبلوماسية المغربية التي نشطت بشكل ملحوظ، فيما يتعلق بالبحث عن تسوية لازمة للشرق الأوسط.
- بالتوازي مع ذلك فإن المغرب يرتبط بعلاقات وثيقة مع بلدان الخليج لاسيما السعودية، أين لعب دورا مميزا في إقناعها بعدم سحب ودائعها (30 مليون) من المصارف الفرنسية[2] كوسيلة لقطع الطريق أمام التواجد الأمريكي في المغرب.

وبالتالي كيف يود ساركوزي إقرار السلام في المنطقة، دون حل مشكلة الصحراء الغربية وإشعال النار فيها عن طريق مساندة الطرف المغاربي، واللامبالات بشرعية قرارات الأمم المتحدة، فأين مقولات فرنسا أنها دوما مع الأمم المتحدة ومدافعة على حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير؟ فلماذا لا تظهر في قضية الصحراء الغربية هذه المبادئ؟ وبالتالي فلا يمكن الحكم باتزان السياسة الفرنسية إزاء المغرب والجزائر خصوصا، وأننا لا نستطيع تفسير عدم اهتمام فرنسا بالجزائر، كما هو الحال مع المغرب رغم أن فرنسا تحتاج للجزائر في المنطقة، فهي رمز القوة بالمنطقة وتحتاج لها لتلبية مصالحها الاقتصادية والثقافية.

كما في ميدان المبادلات التجارية مع فرنسا فالجزائر تفوق المغرب. فهل يرجع ذلك أساس أن فرنسا هي التي لم تستطيع نسيان فشلها في استعمار الجزائر؟ فسلوك فرنسا إزاء القضية الصحراوية منبثقا أساسا من روحها الاستعمارية، وهي نفس الروح التي دفعت بفرنسا لرفض الاعتراف بالمجازر التي قامت بها في الجزائر، عكس ايطاليا التي استطاعت تجاوز

---

[1]– الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص189.

[2] - youcef ibrahim , le sahara occidental et la France المتحصل عليه يوم2017/02/14 على الساعة17:17من الموقع الالكتروني:
http://www.kasenlared.net/noticia/france-colonialiste.etsaharaoccidental

العظمة الكاذبة والماضي، حين اعترف الرئيس الإيطالي برلسكوني (Berlusconi) بضحايا الاحتلال الإيطالي لليبيا وخطا بذلك خطوة نحو الأمام.

المطلب الثاني: أثار السياسة المتوسطية الفرنسية على البلدان المتوسطية.

يكمن الوصول إلى أن فرنسا تهدف إلى السيطرة على المنطقة، من خلال تفادي مشاكل المنطقة السياسية (إرهاب، هجرة...إلخ) واستغلال مزايا المنطقة الاقتصادية، وكذا فرض هيمنتها الثقافية على حساب اللغة والدين الإسلامي.

ففرنسا تهدف إلى فرض نوع جديد من الاستعمار بمحاولة تطبيق النموذج الأمريكي العالمي، المهيمن (الهيمنة الإستقرارية) على مستوى إقليمي فيمكن القول أن السياسة الفرنسية، لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح وامن الدول الجنوبية من المتوسط، ولا حتى هو يهتم ويظهر ذلك جليا من خلال مسار برشلونة، وباقي الاستراتيجيات إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط.

فيعد مشروع الاتحاد من أجب المتوسط نسخة منقحة ل "مسار برشلونة" أو عملية الشراكة الأورومتوسطية بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول 2010. والتي ووصفها الرئيس الفرنسي ساركوزي بالتجربة الفاشلة[1].

فمثلا وان يبدو شكليا مشروع يهتم بسبل التعاون المشترك، سواء سياسيا من خلال مكافحة الإرهاب، الهجرة السرية، المخدرات.

- في المجال السياسي:

[1]– نبيل شبيب، الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي.شوهد في 2017/03/26.على الساعة16:30.
http://www.islamonlin.net/servlet/satellit=articleACF
Cid=1203758029153 page name=zone arabic news/ novlayon.

فمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، على سبيل المثال كغيره من الاستراتيجيات الفرنسية جاء أساس ليذهب بالدول الغربية إلى جملة من التنازلات السياسية، في غير صالحها والتي ستدفع الثمن باهضا مقابل تحقيق بعض الانجازات البسيطة، ويمكننا أن نوجز بعض هذه التنازلات في النقاط التالية:

- أسبقية الانشغال الأوروبي بالقضايا الاقتصادية على حساب الجانب السياسي، الذي قد يتسبب في المزيد من الخلافات والتباينات بين أعضاء الاتحاد.
- تنافس الدول الأوروبية للاستئثار بالسوق العربية، وهي سوق كبيرة لتصريف المنتجات الأوروبية بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان مقابل الضعف في الإنتاج.
- الاستمرارية في محاربة "الإرهاب" وتمرير التعريف "المغرض" باعتبار المقاومة إرهابا
- حيوية تأمين البحر المتوسط استراتيجيا، وضم دول المتوسط لهذه الإستراتيجية لوضع يده عليها، تحت قيادة كل من حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوربي، بشكل مباشر تحت مسمى جديد "الشراكة".
- استنتج "ديني سيفير" في افتتاحية مجلة " politis" الأسبوعية المستقلة في 12 يونيو/تموز 2008 تحت عنوان: ظلال على المتوسط" بأن الهدف من مشروع الاتحاد من اجل المتوسط هو تحقيق نقطتين إستراتيجيتين:
- النقطة الأولى: إبعاد سوريا عن القضية الفلسطينية من خلال التوصل لحل مع إسرائيل، فمشاركة إسرائيل في الاتحاد من أجل المتوسط يجبر البلدان العربية على علاقات معها "كشريك" فرض عليها ولم يتم باختيارها.

- النقطة الثانية: فهي جوهر عمل الاتحاد من أجل المتوسط، إبعاد سوريا عن الجمهورية الإسلامية في إيران، من خلال سلة من الحوافز الغربية في المجالات السياسية الاقتصادية العسكرية.

وأخيرا التحرك الفرنسي من خلاله أوروبا في جنوب المتوسط، تحكمه الرؤية الغربية القائمة على أن المنطقة (خاصة العربية) تمثل مجموعة من التحديات الواجب التصدي لها.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المتوسطية الفرنسية.

إن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لا يختلف جوهريا عن مشروع الأمريكي من أجل الشرق الأوسط الكبير، الذي مات لحظة ميلاده ففي المجال السياسي، نستخلص أهم الانعكاسات للسياسة المتوسطية الفرنسية:

- تنظيم عملية الهجرة الايجابية للأيادي العاملة المبدعة، التي تصب في احتياجات الغرب.
- توكيل الولايات المتحدة فرنسا لتنفيذ مشروعها في المنطقة، من خلال لعب فرنسا الدور الأساسي المنوط لها داخل الاستراتيجية الأمريكية العالمية.
- محاولة تفكيك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، كبعد استراتيجي الذي نبه إلى خطورته الزعيم الليبي "معمر القذافي".
- دخول الدول العربية الاتحاد بشكل فردي، وليس من خلال جامعة الدول العربية، لتبقى بلا وزن عند لحظة المساومة.
- نظرة ساركوزي الاستعمارية بأن وحدة العرب صورية، ويجب التعامل مع كل دولة على حدة.
- أي تشدد من طرف المغرب العربي مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، له عواقبه على مستقبل المهاجرين المغاربة للهجرة إلى أوروبا.

- المجال الاقتصادي: تنطوي السياسة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة المتوسطة، من خلال الشراكة الأورومتوسطية إلى عدة أثار سلبية نذكر منها:

- تسهم السياسة الاقتصادية الفرنسية في أحكام ربط السوق المتوسط بسوق الرأسمالية، بغض المكتسبات التي حققتها الاقتصاديات المتوسطية في بناء بعض القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى خلق علاقة اقتصادية ثلاثية الأضلاع بين أوروبا، إسرائيل، والمتوسط، الذي يترتب عليه:
- أن تكون إسرائيل دولة مقبولة في المنطقة، وقابلة للتعايش الطبيعي مع جيرانها واستبدال العلاقة العدائية بعلاقات تجارية، اقتصادية، ثقافية.
- إعادة التكوين السياسي للمنطقة، بحيث يتكرس لها مفهوم سياسي جديد يؤدي إلى طمس وتغيب الهوية العربية[1].
- التمايز في عقد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأوروبية، ما بين البلدان المتوسطية وإسرائيل فهي تتبع سياسة الكيل بالمكيالين، فمقارنة اتفاقيات الشراكة الأوروتونسية والأورو جزائرية، باتفاق الشراكة الأور وإسرائيلي، يتبين أن هذا الاتفاق يمنح إسرائيل مزايا وشروطا تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة[2].
- إن أثار التجارة الحرة المقترح إنشاءها في 2010، من خلال مشروع الشراكة لها انعكاسات على الصناعة التحويلية المتوسطية، القائمة وعلى مقدرة هذه الدول في المستقبل على إقامة صناعات متقدمة غير موجودة في الوقت الراهن، وإقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية ضخمة وموحدة ومتقدمة جدا، من حيث مستوى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، من جهة، وأقطار متوسطية وصغيرة متفرقة، وأقل تقدما

[1]– جلال أحمد أمين، "مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية" المستقبل العربي ديسمبر 1993، العدد178، ص42.

[2]– محمد الأطرش، المشروعات الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي المستقبل العربي السنة 1997، العدد 210، ص18.

بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، من جهة أخرى قد تؤدي إلى تكريس تخلف الأخيرة[1].

- في المجال الثقافي: فيمكن حصر السياسات السلبية للسياسة الفرنسية في رغبتها في نشر الثقافة الفرنسية، على حساب اللغة العربية والثقافة الإسلامية فحتى وغن أدت في جل ميثاق الشراكة الأورمتوسيطة، وحتى من العمل المنفرد من خلال المنظمات الفرانكفونية، فتبقى هذه الاستراتيجيات نظرية فقط، فقد بقى مسار الشراكة الأورومتوسيطة حكرا على الحكومات والمؤسسات الرسمية ولم يتم إشراك المجتمع المدني الشعوب في تفعيله، رغم أنهم يركزون على الدور المهم للمجتمع المدني، كما أن حوار الثقافات والحضارات بقيت حبر على ورق، فلم يوضع أي برنامج عمل في مؤسسة مختصة يقوم بذلك[2].

- فحتى المؤسسات الفرانكوفونية جاءت لتعمل في اتجاه فرض النموذج الفرنسي، دون التحاور والتعرف على النموذج العربي، وأحسن دليل على ذلك رفض فرنسا للجالية العربية، التي تمثل ثقافة مختلفة والتخوف من تأثر المجتمع الفرنسي بالثقافة العربية.
- وبالتالي ففرنسا تعتمد الشراكة والتعاون كغطاء فقط، وليس كهدف لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها دون الاكتراث بهذه الدول، ففرنسا تريد انتزاع ثمن سياسي لم تعتبره دعما اقتصاديا[3].

---

[1]– علي الحاج، مرجع سابق، ص252.

[2]– سالم حسين، قراءة في مسار الشراكة الأرو ومتوسطية بعد عشر سنوات 1995–2005 متحصل على الموقع الالكتروني في يوم2017/03/12.عاى الساعة11:11.

http://www.elmokhtar.net/oline/modules.php?name=news.

[3]– حيان أحمد سلمان، الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية:نقل من الموقع الالكتروني في2017/01/30على الساعة13:15

http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name:news and file article and sid.

- **الانعكاسات الايجابية:**

يمكن لنا أن نذكر أهم النقاط الايجابية للسياسة المتوسطية الفرنسية، بكون أن الدول العربية بحكم الحاجة إلى الخبرة الأوروبية، ولا شيء يعطي إلا بمقابل بل شيئا أخر، وان أوروبا بحاجة إلى المواد الأولية في الأسواق العربية، أما الدول العربية تستورد أهم المنتوجات اليومية ويمكن رصدها من الناحية الاقتصادية:

استفادت هذه الدول من مبالغ مالية معتبرة مثل: برنامج (MEDA1) و(MEDA2)

- إنشاء بنك أورومتوسطي مع تسهيلات الاستثمار الممول من الاتحاد الأوروبي، كوسيلة للسماح بالدخول للعولمة وربح نقاط النمو.
- التبادل التكنولوجي في صالح دول الجنوب مثل: الإرادة الفرنسية في توقيع اتفاقيات مميزة في ميدان تطوير القوة النووية[1].

فقد سمح الاهتمام الفرنسي بالإرهاب والمشاكل بالمنطقة، مع إعطاء صدى عالمي للقضية فقد سمحت بتشديد التعاون ضد الإرهاب، أين اعتمدت الدول المغاربية الخمسة استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب وكذا من خلال تشديد التعاون بينهم لأجل محاربة شبكات الهجرة السرية المخدرات...إلخ.

الشراكة خيار استراتيجي أساسي لجميع أطرافها، وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو أضرارها، وهناك مجموعة عوامل دفعت بهذا المشروع منها التوجه العالمي نحو الاندماج والتكتل الاقتصادي، إضافة إلى بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط.

[1]– مصطفى نور الدين عطية، الاتحاد من أجل المتوسط: الأهداف والعقبات جريدة السفير اللبنانية: شوهد في2017/02/16على الساعة12:30.على الموقع الالكتروني:
http://www.haomish.com/spip.php?article145

المبحث الثالث: مستقبل وأفاق السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: أهداف السياسة المتوسطية الفرنسية.

إن الزيارة التي قام بها ساركوزي لليبيا، لتفعيل دور فرنسا في المنطقة من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، لم تكن واردة دون أن يقدم النظام الليبي مؤشرات تدل على اعتداله واستعداده، للتقارب مع القوى الأوروبية مما مكنه العودة إلى الساحة الدولية بعد مرحلة طويلة من المكافحة وشد الحبل. وقد خلفت طريقة الإعلان عن تلك المبادرة، حيث أنها تمت من طرف لندن وليس طرابلس. والمفاوضات السرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دون إشراك فرنسا، استياءا واسعا لدى المسؤولين الفرنسيين الذين رؤوا في ذلك نوعا من النية المبيتة في استبعاد أي دور فرنسي في مبادرة كبرى من هذا النوع، وفي المنطقة ظلت تعد على الدوام مربعا استراتيجيا فرنسا بامتياز، بالنظر إلى ماضيها الاستعماري الطويل ثم جاءت خطوة التعويض الليبي لضحايا " طائرة لوكربي" لتزيد من غضب الفرنسيين فاختارت فرنسا الدخول في مساومة مع النظام الليبي، ومطالبته بضحايا طائرة يوتا الفرنسية التي أسقطتها المصالح الليبية فوق سماء النيجر عام 1989، ردا على التدخل العسكري الفرنسي في التشاد. وطرد القوات الليبية منها وقبلت ليبيا بعد مفاوضات صعبة دفع 170 مليون دولار، لعائلات الضحايا الفرنسيين مما أدى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية الليبية[1].

ومن أهداف السياسة المتوسطية الفرنسية هناك مظاهر المنافسة الأمريكية الفرنسية في المنطقة المتوسطية ومن أهم هذه المظاهر نجد:

[1]– إدريس الكنبوري، فرنسا والمغرب العربي، العودة للدور القديم، متحصل عليه من موقع في يوم2017/03/19 على الساعة18:30 .
http://www.midad.me/arts/view/aut/25310 .

1-المظهر السياسي والأمني:

إن المظهر السياسي والأمني، يعتبر من أكثر المظاهر وضوحا للوجود الأمريكي بالمنطقة وكذا منافسته للوجود الأوروبي عامة والفرنسي خاصة[1].فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الحوض المتوسط منطقة استراتيجية، فهو بوابة نحو الخليج الفارسي ففي فترة حرب الخليج الأولى 1990-1991 عملت على تمرير 90 بالمائة، من جنودها والأسلحة عبر المتوسط، سواء بحر او جوا وفي الخليج الثانية، مع العراق لعبت نس الدور، فقد أركت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه المنطقة لديها أهمية متعلقة بأهمية الشرق الأوسط، في استراتيجياتها فهي مجالها الحيوي، فالمشروع الأمريكي بالمتوسط أكثر طموحا من المشروع الفرنسي فهو يشمل الشرق الأوسط الكبير[2].

فقد عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وإعطائها الحجة للتدخل في الشمال الإفريقي، بحيث أن هذه المنطقة تقيم علاقات دبلوماسية مع العديد من دولها خاصة المغرب، وبالتالي المصالح الحيوية للولايات المتحدة تبقى بالشرق الأوسط أما الحوض المتوسط فهو وسيلة لتحقيق هذا الغرض أكثر منه هدفا قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.

2-المظهر السياسي:

المتمثل في المنافسة الأمريكية في الشرق الأوسط والمنافسة الأمريكية لفرنسا في الشمال الإفريقي.

تعتبر المنافسة حول شمال إفريقيا منافسة حديثة العهد، بحيث كانت تمثل مصالح هامة قبل 11 سبتمبر لتتحول نحو مصالح هامة، عكس منطقة الشرق الأوسط التي تمثل

[1] - Bernard Ravenel, l'Algérie entre la France et les états unis ; revue d'études et de critique sociale (n 12 printemps été 1999) p163.

[2] - Yahia zoubir , la politique étrangère américaine au maghreb,le24/01/2017à14 ;20 http://meria.ide.article/journal.fr/2006/jvLNOLA8.html

المجال الحيوي للولايات المتحدة خصوصا فيما يخص القضية الفلسطينية، التي تعتبر أساس التدخل الأمريكي بالمنطقة نتيجة لما يتعلق بأمن إسرائيل، وكذا أن هذه المنطقة تمثل أهم امتداد أمريكي بالطاقة.

فالتدخل الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بدأ يظهر بعد أحداث 11 سبتمبر، وكان الفضل في ذلك لأزمة الجزائر بحيث دخلت الجزائر ضمن الدول المحورية للاستراتيجية الأمريكية، ومن هنا كانت بداية المنافسة الحقيقية في المنطقة[1].

فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على الوضع القائم في المغرب العربي، فحرست على عدم إحداث أي تغيرات جذرية تمس سياسة البلدان، خاصة بعد تنامي الحركة الإسلامية في الجزائر[2].

فقد اعتمدت الولايات المتحدة سياسة ذكية، ففي الفترة التي كانت منشغلة بحرب الخليج الثانية لم تولي اهتماما للمنطقة، وخصوصا للأزمة الجزائرية معتمدة سياسة تقليدية قائمة على ترك المكان والمبادرة لحليفتها الفرنسية[3].

ولكن مع مجيء "بيل كلينتون" (bill clinton) بدأت تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملت على تدعيم الحوار بين الحكومة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، فأبدت السياسة الأمريكية خيبة أملها أما قرار الرئيس زروال بوضع حد للحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ[4].

---

[1]– أحمد المالكي، المغرب العربي في ميزان التنافس الأورو الأمريكي في يوم2017/02/25 على الساعة11:11
http://www.alarab.comQa/details.php?docld=3703

[2] - yahia zoubir la politique étrangère américaine au Maghreb
http://meria.ide.article/journalfr/2006/jvlno.la8.html

[3]- roubert mortimer, « les états unis face a la face a la situation algérienne ». monde arabe Maghreb/machrek (n-149juin-sep1995)p05

[4] - idem

ت- المجال الأمني:

لأحداث 11 سبتمبر 2001 دور كبير في تفعيل الإستراتيجية الأمريكية الأمنية في المنطقة، ومنافسة فرنسا بوضوح فعمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تكييف المعطيات الجديدة، والاستفادة منها لتحقيق استراتيجياتها الشاملة عن طريق الحلف الأطلسي، معتبرة إياه قوة السلام من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا[1].

اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الناتو كوسيلة لتطوير علاقات شراكة أمنية وثيقة، مع عدة بلدان في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الأوسع[2].

رغم أن فكرة توسيع الناتو بجنوب المتوسط قديمة،[3] ومع انتهاء الحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة إقناع حلفاءها بضرورة بقاء الحلف وتوسعه نحو الجنوب المتوسطي[4].

ث- المظهر الاقتصادي:

لقد كانت الأطماع الاقتصادية تحتل الصدارة خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، رغم الاهتمام بالبعد الأمني والسياسي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا لا ينفي بقاء أهمية البعد الاقتصادي فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم التعاون، وتطوير الشراكة، مع الدول متوسطية[5].

---

[1]- محمد أسامة عبد العزيز، الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، السياسة الدولية عدد 145، أفريل 2001، ص208.

[2]- الحوار الأطلسي المتوسطي، مشروع استعماري جديد:

http://tadamone.com/news.php?crtend

[3]- تعود فكرة توسيع الناتو لل 50 عند ما أرادت فرنسا أن تجعل المنطقة تحت مظلة الحلف وذلك لإخماد ثورة التحرير الجزائرية فقدمت القوات الأطلسية المساعدة للقوات الفرنسية ضد حربها الجزائر.

[4]- ميشال أبو نجم ماذا يريد الناتو من مبادرة الحوار السياسي مع الدول العربيةفي يوم 2017/01/05.على الساعة10:10

http://www.aawsat.com/details.asp?section

[5] - Abdellatif elaziz quand la politique prenne sur l'économie le16/02/2017à12 :45
http://www.maroc.hebdo.press.ma/mhinterent.

فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الاقتصادية للمنطقة، فهذه الدول المطلة على البحر المتوسط يمر عبرها 5/1 من التجارة العالمية، كما أن المنطقة المتوسطة تشكل سوق استثمارية مهمة إضافة للإمكانيات الطاقوية والبترولية المهمة بها[1].

فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات، بوجود بترول في موريتانيا والسينغال والصحراء الغربية، علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول، ينطلق من البحر الأحمر ويصل إلى المحيط الأطلسي، ويحمل النفط السوداني والسعودي والليبي والجزائري وذلك المكتشف في إفريقيا الغربية[2].

ولذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية، على تدعيم التعاون الاقتصادي خصوصا في المنطقة المغاربية، من خلال دعم الاندماج الجهوي وتشجيع التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي، وتدعيم التجارة والاستثمار معتبرة القطاع الخاص لتطوير اقتصاديات دول المنطقة، ومن هنا يظهر التنافس الاقتصادي بين أمريكا وفرنسا حول الموارد الطاقوية المتواجدة في المنطقة.

المطلب الثاني: طرق مواجهة الآثار السلبية للسياسة المتوسطية الفرنسية.

أمام التحديات التي تواجه دول المتوسط، إزاء السياسة الفرنسية خاصة والأوروبية عامة، وأمام الآثار السلبية التي تفرزها هذه السياسة، وجب على الدول العمل على التغيير مسار هذه السياسة، بما يخدمها أولا، فالسياسة الفرنسية وكما تظهر عليه لا تكترث لأثار

---

[1]– وليد نويهض، ساركوزي الأطلسي والأوروبي والمتوسطي،العدد23 2017، يونيو 14–10–2008.
http://www.alwasatnews.com/2117/news/read/301812/1html

[2]– حوض البحر المتوسط، الساحة الإقليمية لهجمات الليبرالية الجديدة،المتحصل عليه في يوم2017/03/13 على الساعة13.30 من الموقع:
www.liban.attac.org/

سياستها السلبية على هذه الدول، ولذا وجب على هذه الأخيرة أن تعمل على الحد من هذا الإجحاف.

فدول المتوسط الجنوبي تتمتع بقدرات وإمكانيات، هي السبب في اهتمام فرنسا بها والاستفادة من علاقة شراكة، وفي نفس الوقت سلاح للضغط عليها خصوصا وان سياسة فرنسا تختلف عن السياسة الأمريكية، فسياسة فرنسا لا تسمح لها باعتماد وسيلة القوة، عكس ما تقوم عليه الولايات المتحدة حاليا وهي نقطة ايجابية وجب على المتوسط إدراكها[1].

ففرنسا لا تستطيع اعتماد أسلوب العنف لتحقيق مصالحها في المنطقة، فبنظرة عامة نجد أن فرنسا هي التي تحت رحمة الدول المتوسطية سواءا اقتصاديا (النفط)، أو أمنيا (وصول الإرهاب لها)، أو سياسيا (أملها الأخير في احتلال مكانة عالمية على حساب هذه الدول).

وجب على الدول المتوسطية التعاون في هذا الإطار، خصوصا من الناحية الاقتصادية على اعتبار أن التعاون الاقتصادي بين دول المتوسط أكثر نجاحا من سياسي أو أمني، ولذا وجب على الدول المتوسطية القيام على تحقيق مشروع عربي أو متوسطي، يهدف إلى تحقيق التكامل العربي.

تنشيط سوق عربية مشتركة بالعمل على تدارك ما فاتها من مجهودات سابقة.

إن تفعيل العمل العربي لمواجهة الآثار السلبية الناتجة من السياسة الفرنسية يمكن تلخيصها في:

[1] - Benyy. le projet français d'unions méditerranéennes , entre volontés ambitieuses et réticences légitimes , avril 2008.P20.
http://njsaube.info/blog/index.php?2008/4/02/473 le projet français d'union méditerranéenne entre volontés ambitieuse et réticences légitimes.le04/04/2017à11 :45

1-**إنشاء اتحاد اقتصادي:** يساعد على الحد من التهميش للدور العربي الجماعي في ممارسة أي دور إقليمي، ويجعل التعاون المتوسطي الذي تطرحه فرنسا من خلال سياستها الاقتصادية تعاونا فعالا، لا يقتصر فيه الدور العربي على الدور المتلقي القابل لكل ما يعرض عليه من المشروع المتوسطي.

2-**وضع إستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية:** ضمن نظام اقتصادي يخدم المتطلبات العربية، ويؤمن باستقلالية النشاط الاقتصادي العربي يحد من التبعية للخارج.

3-**توسيع عمل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والعربية:** ومراجعة أساليب عملها والقيام بعملية تأهيل شاملة، حتى تتمكن من كسب المواقع التي تتيح لها فرصة التحرر لشريك متكامل مع فرنسا.

4-**تغليب العامل الاقتصادي في التعاملات:** بين هذه البلدان على العامل السياسي كما بإمكان الاعتماد المتبادل، من سيادة الانجراحية (vulnérabilité) بين هذه البلدان ما يسمح لها بحل الخلافات الاقتصادية.

5-**العمل على إنشاء كتلة ثقافية عربية:** للحد من الآثار السلبية للسياسة الثقافية الفرنسية خصوصا بالمغرب العربي، وكذا أثار الالتزامات التي تفرضها منظمة التجارة الدولية (WTO)، وتشديد على الاندماج من خلال المدخل الثقافي.

6-**حل المشاكل والنزاعات الجهوية:** دون الاعتماد على القوى الأجنبية وفي مقدمتها فرنسا خاصة، وذلك في شكل عمل عربي وليس أجنبي، وأن على الدول المتوسطية الإدراك أن فرنسا لا يمكن لها أن تعمل في حل القضية الفلسطينية، بل ستعمل في إدخال إسرائيل في المنطقة[1].

[1]- جورج جوفي، ما مصير الاتحاد المتوسطي الذي يقترحه ساركوزي؟المتحصل عليه في يوم2017/04/15 على الساعة10:30.

. http://www.Garnegieendouvvment.org/arb/fa=shomtarticle=20598

المطلب الثالث: أفاق ومستقبل السياسة المتوسطية الفرنسية.

لقد عرفت السياسة المتوسطية الفرنسية عدة تطورات خصوصا منذ اعتمادها غطاء الأورومتوسطية من برشلونة إلى سياسة الجوار إلى الاتحاد من اجل المتوسط فقد حققت فرنسا من خلال سياستها المتوسطية عدة أهداف كانت تصب لها سواء اقتصادية سياسية وثقافية إلا أن هذا لا يعني أن السياسة المتوسطية الفرنسية نجحت تماما في تحقيق أهدافها كلها بل هذه السياسة مازالت تعاني من مشاكل يمكن لنا رصدها في:

لم تستطيع السياسة الفرنسية الوصول إلى تسوية النزاعات في القضايا الفلسطينية أو حتى التأثير الأجنبي فيها فلازال الموقف الفرنسي أمام القضية الفلسطينية لا يعاكس أو يناقض الموقف الأمريكي.

لم تستطيع فرنسا إيجاد حل للقضية الصحراوية التي تؤثر سلبا على إمكانيات قيام الاتحاد المغاربي فهي تعمل على انتهاج سياسة توازن بين طرفي القضية تارة تساير الجزائر وتارة تساير المغرب وهو الموقف الذي لن يؤدي إلى حل القضية[1].

لم تستطيع فرنسا التحكم في ظاهرة الهجرة، فبالرغم من القوانين الصارمة إلا أنها لازالت تعتمد هذا المشكل، لم تستطع فرنسا على الحفاظ على استقرارها الأمني في المنطقة خصوصا ما يخص الظاهرة الإرهابية.

فكل هذه السلبيات تؤكد أن السياسة المتوسطية الفرنسية لم تصل بعد إلى سياسة كاملة قادرة على تحقيق مصالحها في المنطقة، فأمام فشل ولو نسبي للسياسات التي اتبعتها

[1]– رشيد خشانة، الحرب على غزة قصف مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط.المتحصل عليه في يوم 2017/04/17.على الساعة10:45.

http://saied2007.jeerncom/archive/2009/2/798175.html

فرنسا لتحقيق أهدافها بالمنطقة، يبقى مستقبل السياسة الفرنسية المتوسطية بعدة عوامل نذكر أهمها:

1-التحديات التي تواجهها السياسة المتوسطية بالمنطقة:

أ- تبقى المنافسة الأمريكية وحتى الصينية على المنطقة، تؤثر على مستقبل السياسة الفرنسية خصوصا اقتصاديا فشركاؤها التقليديين خصوصا بالمغرب العربي، يتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، والصين كمستثمرين جدد وهو ما بإمكانه ان يخرج فرنسا إلى الهامش، وهذا ما يؤثر سلبا في سياستها المتوسطية.

ب- **المشاكل الداخلية الفرنسية والإقليمية:** التي تعمل على جذب فرنسا نحو أوروبا (الشرقية)، دون الجهة الجنوبية خصوصا ألمانيا، التي لا تزال تحاول في إطار التناطح على القيادة بينهما، وبين فرنسا على جذب الاتحاد الأوروبي نحو الشمال دون الجنوب، وهو ما يؤثر على فعالية السياسة المتوسطية مستقبلا[1].

فمستقبل السياسة الفرنسية في ظل التحولات الدولية سوف يبقى على الأقل للعشريات اللاحقة، مرهون بالاتحاد الأوروبي وخصوصا ألمانيا، فسوف تشكل عائق بالنسبة لفرنسا لفترة من الزمن في توجيه الاتحاد نحو الجنوب، إلا انه يمكن القول رغبة ألمانيا في إطار الاتحاد المتوسطي في فرض وجودها دليل على إدراكها أهمية هذه المنطقة لها، وهو ما يجعلها تتوقع أن فرنسا لن تستغني عن الشراكة الأورومتوسطية.

[1]- محمد قيراط، اتحاد ولد ميت: المتحصل عليه في 2017/04/20 على الساعة19:00.
http://www.elaph.com/web/newspapers/2009/7/463471.html.

أما التواجد الأمريكي بالمنطقة فمن المحتمل أن يشكل عائق للسياسة الفرنسية المتوسطية، ولن يصل إلى حد النزاع وذلك بالرجوع إلى نوع العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

أما عن نوع العلاقة بين الدول الجنوبية للمتوسط وفرنسا، فتبقى مرهونة بمدى قدرة هذه الدول على مواجهة السياسة الفرنسية خصوصا، أنها تملك وسائل الضغط مما يمكن لنا القول أن مستقبل السياسة المتوسطية سيبقى محكم بنفس الأهداف والمصالح[2].

فالسياسة الفرنسية للفترة اللاحقة تكون أحدى الثلاث:

- إما الاستمرارية: إذا استطاعت فرنسا التخلص من التحديات التي تواجهها أو
- التغيير: بما يخدم الدول المتوسطية في حالة ما إذا استطاعت الدول المتوسطية مواجهة سلبيات السياسة الفرنسية. أو
- فقدان أهميتها: بمعنى أن السياسة الفرنسية لن تصبح إحدى أهم أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك ما إذا فرنسا لم تستطيع التخلص من التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها.

[1]– رشيد بداوي، الاتحاد من أجل المتوسط، نهاية لمشروع برشلونة.المتحصل عليه في2017/04/21.على الساعة20:20
http://www.tanmia.ma/article.php3?idarticle=16509andlang

[2]– محمد قيراط، اتحاد ولد ميت:المتحصل عليه في 2017/04/20 على الساعة19:00
http://www.elaph.com/web/newspapers/2009/07/463471.html.

خلاصة الفصل:

إن السياسة المتوسطية الفرنسية تعتبر أحد أهم التوجهات السياسية الخارجية الفرنسية، وذلك يرجع أساسا لمدى أهمية هذه السياسة في نظر فرنسا، فالمنطقة تمثل فرصة لتحقيق حلمها الذي لا طالما لم تصبوا له وهو الوصول إلى مكانة عالمية مرموقة، ففرنسا بذكائها ترتكز دوما على الأهداف التي تحتاج لإمكانيات كبيرة، وتحقق لها مصالح هامة إضافة لما تحققه لها من مصالح أمنية، تكمن في الحفاظ على أمنها واستقرارها من توترات هذه المنطقة، ومصالح اقتصادية طاقوية تجارية بالدرجة الأولى، إضافة إلى مصالح ثقافية لها لا تقل أهمية.

المنطقة تشكل ربح لفرنسا في مختلف الجوانب، وتعمل على تجسيد السياسة الفرنسية المتوسطية بعدة استراتيجيات خصوصا أوروبية.

تناولنا في هذا الفصل مدى نجاح السياسة الفرنسية بالمنطقة خصوصا في ظل الظروف الدولية الجديدة.

خاتمة

خاتمة:

كثيرا ما أثارت المواقف والسلوكات الفرنسية اهتمام الدارسين والسياسيين، فلازالت السياسة الفرنسية تحضى بتحليلات إعلامية وانشغالات علمية، فلعل السياسة الفرنسية تحتل المرتبة الثانية في التحليل والدراسة بعد السياسة الأمريكية، ويرجع ذلك أساسا للمواقف والاهتمامات الفرنسية التي عادة ما تكون على عكس ما يتوقع أن تكون عليه، مقارنة بإمكانياتها وقدراتها الموضوعية.

ففرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتبنى مواقف علنية تتحدى السياسة الأمريكية في العديد من القضايا، فرغم إمكانياتها المتواضعة سعت إلى لعب دور عالمي، والتواجد في كل من العالم بإفريقيا الشرق الأوسط المغرب العربي والمتوسط، فالسياسة الخارجية الفرنسية إزاء المنطقة المتوسطية، كانت في القديم تنظر إليها كمجال حيوي، وكدول ضعيفة لتذهب الآن نحو الشراكة والتعاون معها، فالاهتمام الفرنسي بالمنطقة المتوسطية قديم العهد، فقد حافظت على علاقاتها مع هذه الدول سواءا في حالات توتر أو في حالات سلم.

وقد لخصنا في مذكرتنا جملة من النتائج:

1-السياسة الخارجية الفرنسية كانت على مر التاريخ سياسة منفتحة، وأنها سياسة توسعية انتهت بعد فترة الحرب الباردة، ففرنسا هي قوة متوسطة لكن ذات أهداف وتوجهات عالمية، ولديها سياسة ذكية بحيث استطاعت أن تبعد الأطماع عليها في فترة الحرب الباردة، وأن تظهر أمام مستعمراتها القديمة على أنها مازالت قوة كبيرة، وأنها تملك مكانة مرموقة عالمية رغم محدودية قوتها.

2-تفعيل الاتحاد يعتبر ورقة فرنسا الأخيرة بالمنطقة المتوسطية، التي تعتبر منطقة حيوية لها، ولكن ى تستطيع القيام بهذا الدور بمفردها، ولذا فهي تحتاج للاتحاد الأوروبي لتبني سياسة فعالة بالمتوسط، والسعي إلى تبني سياسة خارجية موحدة.

3-يتحكم في صنع السياسة المتوسطية الفرنسية عدة مؤثرات ومؤسسات، تؤثر في العديد من قرارات السياسة الخارجية عامة والمتوسطية خاصة، فتبقى السلطة التنفيذية هي من تتحكم في سيرورة السياسة المتوسطية الفرنسية، كما تلعب المؤسسات سواء الرسمية أو الغير الرسمية بما فيها جماعات الضغط في سيرورة هذه السياسة.

4-يمكن تفسير السياسة الخارجية الفرنسية، بالرجوع غلى متغيرين أساسين يخدمان بعضهما البعض وهما "الأمن و"المصلحة"، فالمصلحة أساسا تتمثل في تحقيق الأمن.

5-حاولت فرنسا تحقيق أهدافها ومصالحها بالمنطقة المتوسطة، من خلال اعتماد عدة استراتيجيات جماعية وفردية، إلا أن الطابع الجماعي غلب على الاستراتيجية الفرنسية سواء اقتصادية، أمنية، أم ثقافية، فاستطاعت فرنسا الجر بالاتحاد الأوروبي نحو المنطقة المتوسطية، من اجل تحقيق مصالحها من خلال ميكانيزمات الشراكة الأورومتوسطية.

6-إن سيرورة ومستقبل السياسة المتوسطية الفرنسية، سوف يتأثر بنوع العلاقات الأمريكية الفرنسية خصوصا، فلابد على فرنسا أن تدرك أمام فشلها في تحقيق العديد من النقاط الهامة في استراتيجياتها المتوسطية، (الحد من الهجرة حل قضايا المنطقة، فشل مسار برشلونة، فشل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط) وان تعيد النظر في سياستها باتخاذ بعين الاعتبار المصالح الأمريكية في المتوسط.

7-إن انعكاسات هذه السياسة لا تخلو من الانعكاسات السلبية على دول المنطقة، سياسيا، واقتصاديا، وأمنيا، وحتى ثقافيا، ولذا وجب على الدول المنطقة المغاربية أن تدرك نفسها أنها محل القوى الكبرى، بين متغير التنافس والشراكة، وأن مستقبل العلاقة الفرنسية المغاربية، تبقى على مسيرة اللعبة وكل طرف يسعى إلى تحقيق مصلحة ذاتية ودائمة له.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- **اللغة العربية:**

1. إبراهيم سعد الدين وآخرون، ديغول والعرب، العلاقات العربية الفرنسية بين الحاضر والماضي والمستقبل، عمان: منتدى الفكر العربي، ط1،1990.
2. أبو الشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2003.
3. الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.
4. السليمي منصف، القرار السياسي الأمريكي، باريس: مركز الدراسات العربي الأروبي،ط1، 1997.
5. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1989.
6. الطغاز عبد الرحمن حسين، تركز السلطة لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة، فرنسا: أنموذجا، منشورات جامعة قازيوس، ط1، 2001.
7. الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 1990.
8. أليبوني روبيرتو، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص:ترجمة (سلوى حبيب)، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1994.

9. أمين البار، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2013.

10. أولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الاورمتوسطية المغرب، دار توبقال: للنشر،1997.

11. بوقارة حسين، إشكلات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار الهومة،2004.

12. بوقنطار حسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي عام 1967، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

13. بولحية إبراهيم، مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي تأسيسه، تنظيمه، عمله، الجزائر: منشورات مجلة الأمة، وحدة الطباعة الرويبة،2006.

14. توفيق سعد الحقي، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2002.

15. حمدان جمال، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة: دار التحرير، أفريل، 1967.

16. دورتي جيمس، و باستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،1985.

17. رزيق المخادمي عبد القادر، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق، ديوان المطبوعات الجامعية،2009-2010.

18. قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجد لاري، للنشر والتوزيع ط1،2004.

19. كية رمزاني، الشراكة الأوروبية والمتوسطية: إطار برشلونة، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
20. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الفجر والتوزيع، 2006.
21. مقلد صبري إسماعيل، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985.
22. مقلد صبري إسماعيل، علاقات دولية، الكويت: منشورات ذات سلاسل1985.
23. هويدي أمين، أحاديث في الأمن العربي، بيروت: دار الوحدة العربية،ط1، 1980.

الكتب باللغة الفرنسية

1. Beny, le projet français d'unions méditerranéenes, entre volontes ambitieuse et reticences légitimes, Avril 2008.
2. Claud liauzu, l'Europe et l'Afrique méditerranéenne de suez 1869 à nos jours , Bruxelles : édition : complexe, 1994.
3. Farques Bourrienet, le dialogue Euro-arabe, centre d'étude et de recherche internationales et communautaires, université d'Aix-Marseille 3,Paris ; 1979.
4. Fréderic charillon, peut il avoir une politique étrangère française ? « politique étrangère , paris : institut français des relations international (IFRI) 2002.V67.n4.
5. Hanni habeeb , le partenariat euro méditerranéenne. le point de vue arabe : édition publisud, 2002.

6. Jean chevalier, et autres, l'encyclopedie de la France et du monde, paris : édition de l'encyclupéidé de l'empire français tone second 20.
7. Jean Jaque roche, théories des relations internationales, paris : Montchrestien, 5édition, 2004.
8. Marie Christine Kessler, la politique étrangère de la France : acteurs et processus , paris : presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1999.

المذكرات:

1. برحال حواء، الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية،2010-2011.
2. بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية 2010-2011.
3. بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2010.
4. صالح سعود، السياسة الفرنسية حيال الجزائر، للفترة 1962-1981، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الحقوق والسياسة،1984.
5. كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2001.

6. محمد سليم صمارة، التحديات التكاملية لدول الاتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002.

المجلات:

1. أ–أمين جلال: "**مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية المستقبل العربي**"، **المستقبل**، ديسمبر 1993، العدد 178.
2. أبو نجم ميشال، "**الاتحاد من أجل المتوسط**"، يبني مستقبلا مشتركا للدول المشاركة بالإجماع، **الشرق الأوسط**، عدد 10816، جويلية 2008.
3. ب. زهراء، "**بوتفليقة يعترف بصعوبة تجسيد مشروع ساركوزي**"، **أخبار اليوم**، عدد387، الاثنين 14 جويلية 2008.
4. جنادي إسماعيل، "**الجوانب الأمنيةللتعاون الأوروومتوسطي**"، **الجيش**، عدد 493، أوت 2004.
5. صابر عنتر محمد، "**الأمن العربي والبحر المتوسط، تجسيد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، قضايا عربية**، بغداد، عدد4،1980.
6. فاضل صدقة، "**موجز النظرية السياسية الخارجية** "**التعاون**"، العدد 38،1995.
7. م.ربيع، "**ساركوزي يدعو إلى تظافر الجهود لإنجاح الاتحاد من أجل المتوسط**،" **أخبار اليوم**، عدد 387،(الاثنين 14 جويلية 2008).
8. مخيم أسامة فاروق، "**تعريف الدول المتوسطية دراسة الخصائص الاجتماعية**"، عدد129، يوليو 1997.

9. مقدم سعيد، "**من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط**" ، **صوت الأحرار**، عدد 3366،23-03-2003.

1. Andrew moravisk," **liberal international relation theory"**: A scientific assessment, in colin eliman and mariam Findus elman, progress in international theories, appearing the field Cambridge, mit press.
2. Andrew morovisk "**taking preference seriously: a liberal theory of international politics, international origanisation**", 4-51 autumn.
3. Charbi samir, « **l'union pour la méditerranée dans tous ses états »**,**jeune Afrique,** 48e année N) 2478 (du 6 au 12 juillet 2008.
4. Gideon rose, « **neoclassical realism and theories of foreign policy**»: **word politics**, vol 51,n1,1998.
5. Hans morgentheu, "**politics among nations, the struggle for power and peace**", **new york**: alfred knopf, 1985,5ed
6. Henning bockle and others, "**norms and foreign policy"**: construct foreign policy theory, Tubinger arbeits paper zur international politic und friend forschung, Germany, **working paper**,n 34.
7. Kaori nakajima lindeman, "**what makes a revisionist state «the releif norms in state identity**» the formation, paper prepared for presentation at 43rd annual studies association convention, **news Orleans**, march, 2000.
8. Melvin small and David, "**war the regimes democratic of promess 1816 1965 singer relation international",** voll, n4 été 1976.

9. Ouazni cherif , « **union pour la méditerranée :, une menace pour l'Afrique** », **jeune Afrique**, 48e année, N° 2478 (du 6 au 12 juillet 2008).
10. Pascal Airault, « **lump en question », jeune Afrique**, 48e année N2478, (6 au 12 juillet 2008)
11. Reobert koehom and josephs ney, "**translational relation and world politics**", **Cambridge, Havard University press**, 1972.
12. Schwok rené, « **les relations entre l'union européenne et les états unis** » :analyse critique de l'approche «dissociative» études internationales, (N°01 volume 29 mars 1998).
13. Zouari fouzia, « **il ya un siècle déjà jeune Afrique** » 48e année, N°2478(du 6 au 12 juillet 2008).

- الاتحاد من أجل المتوسط: مصاعب وتحديات، مجلة العصر، (2008/07/15) 17 جانفي 2017–13.30.

على الموقع الالكتروني للمجلة

http://www.alsar.ws

- طارق لطفي، الإتحاد من أجل المتوسط بين النجاح والفشل، 20 جانفي 2017 9.15.

على الموقع الاكتروني:

http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php?option.contient vieev:article id:108 trad

- شوكان خالد، فرنسا والمغرب العربي، شراكة الولاء للمستعمر، كاتب وصحفي تونسي في الشؤون المغاربية:14 فيفري 2017، 11.30.

نقلا عن الموقع:

http://www.islamoline.netservelet/atellde

- خشانة رشيد الغار، بيت القصيد في جولة ساركوزي المغاربية، 17 فيفري 14.20،2017

نقلا عن الموقع الالكتروني:

www.swissinfo.ch/ara/front/html

- المغرب وجهة جاذبية للمستثمرين الفرنسيين رغم ظرفية صعبة 20 فيفري 2017:15.15.

نقلا عن الموقع:

http://www.assadae.com/8476-2011.html

- بومجيلة إكرام، الاستثمارات الفرنسية في تونس، 2012/01/23، 11.34.

نقلا عن الموقع:

http://lesperfourmal.com-
.in/index.pgp/news/economy/11as.20/2-01-23-36-13

السلام اليوم، ب مراد، الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، في ارتفاع رغم الجمود العلاقات السياسية، بين البلدين:2011/812/20،16.04.

نقلا عن الموقع:

http://www.issalamoline.com/ara/parmaline/6445.html

- بن بادة، المبادلات التجارية الفرنسية الجزائرية دون تطلعات، 1 مارس 2017،17.30.

نقلا عن الموقع:

http://www.assadae.com/8476.2011.html

stephen Walt, international relations: one world many theories: foreign policy : Jeudi 9 December 2016.12.18

نقلا عن الموقع:

www.geocities.com

-k lisbeth aggestam : role conception and the plolitics of identity in foreign policy :«arena working papers», series n 08, 10 decembre 2016.13.15.

نقلا عن الموقع:

www.arena.uio no(publication)

La France à l'unu, 11 December 2016.14.30

نقلا عن الموقع:

http://www.france onu.org

-la France à la loupe: les parties politiques en France, janvier, 2007.ministre 100 des affaires étrangères : 15 decembre 2016 09.30.

www.france.politique.fr.partie politiques.html

نقلا عن الموقع:

www.aùba.france.eg.org/spia.php?.article.

http://www.islamoonline.net.net/servelet/satellite?article?article A.C.cid=11711274646519 page Name=zonearabic news

أحمد المالكي المغرب العربي في ميزان التنافس الأمريكي، في يوم 2017/02/25 على الساعة 11:11.

نقلا عن الموقع:

.http://www.Alarab.comQa/details.php!?docld:3703

جوفي جورج، ما مصير الاتحاد المتوسطي الذي يقترحه ساركوزي؟ المتحصل عليه في يوم: 2017/04/15 على الساعة 10:30.

نقلا عن الموقع:

http://www.Garnegieendowoment.org/arb/Fa:shamtarticle:20598

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

خطة الدراسة

مقدّمة 1

- **أهمية الدراسة:..... 4**
- **أهداف الدراسة: 4**
- **مبررات اختيار الموضوع:..... 5**
- **إشكالية الدراسة: 6**
- **التساؤلات الفرعية: 6**
- **الفرضيات: 7**
- **حدود الدراسة: 7**
- **أدبيات الدراسة: 8**
- **الإطار النظري والمنهجي للدراسة: 8**
- **الإطار النظري للدراسة:..... 9**
- **الإطار المفاهيمي:..... 10**
- **تقسيم الدراسة:..... 12**

الفصل الأول: 13

دراسة معرفية لمنطقة المتوسط، السياسة الخارجية الفرنسية الدول المغاربية..... 13

تقديم:..... 14

المبحث الأول: دراسة معرفية للمنطقة المتوسط..... 15

المطلب الأول: مفهوم البحر الأبيض المتوسط..... 15

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط. 17
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط. 17
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية. 19
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية. 19
المطلب الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية. 21
المطلب الثالث: خصائص عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية الفرنسية. 31
المبحث الثالث: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية: 33
المطلب الأول: المقترب الواقعي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية: 34
مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية: 37
المطلب الثاني: المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية..... 43
المطلب الثالث: المقترب البنائي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية: 47
المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية المغاربية. 52
المطلب الأول: دوافع قيام اتحاد المغرب العربي. 52
المطلب الثاني: محددات السياسة الفرنسية في المغرب العربي. 56
المطلب الثالث: مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية 59
خلاصة الفصل: 61
الفصل الثاني: 62
مشروع الاتحاد من أجل المتوسط..... 62
تقديم..... 63
المبحث الأول: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 64
المطلب الأول: نشأة فكرة الاتحاد من أجل المتوسط 64
المطلب الثاني: ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط. 65

المطلب الثالث: المشروع من حيث المشاركة 67
المطلب الرابع: أهداف المبادرة الفرنسية 69
المبحث الثاني: انعكاسات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على الدول المغاربية..... 72
المطلب الأول: أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. 72
المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه مشروع الاتحاد من اجل المتوسط..... 73
المطلب الثالث: غاية ساركوزي من مشروع الاتحاد أجل المتوسط 74
المبحث الثالث: التوجهات الخارجية للسياسة المتوسطية الفرنسية 77
المطلب الأول: خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا المتوسطية..... 77
المطلب الثاني: تحديات السياسة المتوسطية الفرنسية 80
المطلب الثالث: موقع فرنسا في الاستثمارات الأجنبية للدول المغاربية. 82
خلاصة الفصل: 90
الفصل الثالث: 91
استراتيجيات، آليات السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية ومستقبلها .. 91
تقديم:..... 92
المبحث الأول: إستراتيجية فرنسا اتجاه منطقة المغرب العربي..... 93
المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية للسياسة المتوسطية الفرنسية (الشراكة الأورومتوسطية)..... 93
المطلب الثاني: الإستراتيجية الثقافية في السياسة المتوسطية الفرنسية..... 96
المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية للسياسة المتوسطية الفرنسية 101
المبحث الثاني: السياسة المتوسطية الفرنسية وأثارها على المنطقة المغاربية..... 103
المطلب الأول: تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي. 103
المطلب الثاني: أثار السياسة المتوسطية الفرنسية على البلدان المتوسطية. 106

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المتوسطية الفرنسية. 108
المبحث الثالث: مستقبل وأفاق السياسة المتوسطية الفرنسية إزاء المنطقة المغاربية. 112
المطلب الأول: أهداف السياسة المتوسطية الفرنسية..... 112
المطلب الثاني: طرق مواجهة الآثار السلبية للسياسة المتوسطية الفرنسية. 116
المطلب الثالث: أفاق ومستقبل السياسة المتوسطية الفرنسية. 119
خلاصة الفصل: 122
خاتمة..... 123
خاتمة:..... 124
قائمة 126
المراجع 126
قائمة المراجع 127
الفهرس 137
الفهرس 138